

الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق (٢٠٠١-٢٠١٠)

رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم (دراسات عليا) في العلوم السياسية

إعداد
الطالب شامل روكز

إشراف
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية
الدكتور كميل حبيب

٢٠١٥

المقدمة:

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، سعت الولايات المتحدة إلى دعم وتأكيد زعامتها في العالم من خلال مراجعتها الشاملة لإستراتيجية السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فتم توسيع قائمة الأهداف الأمريكية، وإعادة صياغة أولوياتها، ومن ثم وضع الإستراتيجية اللازمة لمواجهة الأخطار والتهديدات القائمة أو المحتملة في ظل البيئة الدولية الجديدة. فنمو النزعة العسكرية وازدياد الميل لاستخدام القوة لفرض السياسات الأمريكية يعد من أهم مظاهر النزعة الإمبراطورية للولايات المتحدة. في هذا الإطار يلاحظ أن الولايات المتحدة تصعد من محاولاتها لتعزيز هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، كجزء من إستراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

هذه النزعة الإمبراطورية بدأت تهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي (العشرين)، حيث تأثرت بأفكار وخطط تيار المحافظين الجدد على خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث طرح المحافظون الجدد رؤية جديدة للسياسية الخارجية الأمريكية تتمثل في ضرورة أن تستغل الولايات المتحدة الأمريكية قوتها وتفوقها في مختلف المجالات لفرض هيمنتها على العالم. وما يعزز هذا القول أن هناك مشروعاً موجوداً منذ نهاية التسعينات لدى مراكز بحث أمريكية يسمى "مشروع القرن الأمريكي" الذي يهدف إلى ترويج الأفكار المتعلقة بالقيادة الأمريكية للعالم، ويبين أن الولايات المتحدة أصبحت على قمة النظام الدولي بعد قيادتها للغرب والانتصار في الحرب الباردة. ولهذا يجب أن تكون لديها الرؤية والإرادة لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية. ولتحقيق ذلك تبنى المشروع مجموعة من الأفكار، كان من أبرزها مواجهة أنظمة الحكم المعادية للحرية والديمقراطية (من وجهة النظر الأمريكية)، واستخدام القوة للقضاء على النظم الدكتاتورية في العالم، ومنها النظام العراقي، ووضع نهاية لمجاملة الديكتاتوريات.

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب على الإرهاب، وبدأت أولى خطواتها بالحرب في أفغانستان. وأغراها نجاحها الجزئي في هذه الحرب اعتماد إستراتيجية الضربة الوقائية بدلاً من إستراتيجية الردع والاحتواء. ويبدو أن النصر العسكري الذي حققته الولايات المتحدة في أفغانستان ونجاحها في قلب نظام الحكم هناك وتثبيت قيادة سياسية جديدة حليفة لها، ساهم في إقناعها بإمكانية تكرار هذا النموذج في مناطق أخرى من العالم لتحقيق أهداف خاصة بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية.

وبالنسبة للقضية العراقية فقد أعلنت واشنطن صراحةً أن تغيير النظام الحاكم في العراق بالقوة العسكرية أصبح هدفاً مهماً في إستراتيجيتها الجديدة، وبدأت تبحث وإحياء الملف العراقي مجدداً، بدعوى أنّ العراق قام، منذ سنة ١٩٩٨، تاريخ توقّف أنشطة المفتشين الدوليين، باستئناف أنشطته التسليحية، بما فيها مساعيه لإنتاج وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ما يمثل، حسب ادعاء الإدارة الأمريكية، انتهاكاً فعلياً من جانب العراق للقرارات الأممية الصادرة ضده. والادعاء بوجود علاقة تربط الرئيس السابق صدام حسين بزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، يوحي بالخطر على الأمن القومي الأمريكي. واتجهت الإدارة الأمريكية للأمم المتحدة إلى توفير الشرعية الدولية لخدمة مخططاتها، كما أعادت صياغة إستراتيجيتها العسكرية فيما عُرف باسم "الهيمنة الأمريكية". ومنطوق هذه الإستراتيجية هو خلق مستوى عال من التوتر يصل إلى مستوى الأزمة التي تؤدي بدورها إلى الحرب، إن لم يستجب الطرف الآخر للمطالب. وبهذا عملت الإدارة الأمريكية على إصدار القرار (١٤٤١) من مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، كما قامت بالضغط على مفتشي الأمم المتحدة لإدانة العراق والتحرك داخل مجلس الأمن للتأكيد على أن العراق لم ينفذ القرار (١٤٤١) المذكور. وعندما فشلت الولايات المتحدة في إصدار قرار أممي يستجيب لرغباتها في شن الحرب على العراق ويوافق مخططها للمزيد من السيطرة والهيمنة، قامت وبالتعاون مع بريطانيا، العمل خارج إطار الشرعية الدولية وبدون تفويض من مجلس الأمن بغزو العراق واحتلاله في آذار/ مارس عام ٢٠٠٣، منتهكة بذلك وبشكل سافر وخطير وغير مسبوق كل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

ولم تكن الحرب الأمريكية على العراق حرباً عادية، بل استخدمت فيها الولايات المتحدة أحدث أنواع الأسلحة، وأكثرها شدةً وعنفاً وتأثيراً، فراح ضحيتها مليون ونصف مواطن عراقي بريء (حسب الإحصائيات الأخيرة لعام ٢٠١١). فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافها في العراق خطة وصفت بأنها: خطة الصدمة والترويع. ومفهوم هذه الخطة يتلخص في أنه، لكي تتجنب الخسائر البشرية، عليك أن تعرّض شعب وجيش العدو لموت محقق وبشع، فيستسلم العدو بسرعة. وقد خُطِّطَ لهذه الحملة التي رافقها تدفُّقٌ إعلاميٌّ كبيرٌ بإجبار الناس على الخضوع لكل الإملاءات الأمريكية. وقد تمَّ تطوير هذه الخطة بعد العام ٢٠٠٣. وتواصل استخدام تلك الأسلحة بكثافة تدميرية تمثَّلت بقتل المدنيين عشوائياً أو بالتخطيط، بلا رحمة أو تردّد، ودون استثناء الأطفال والنساء ما دام الهدف هو إحداث أقوى إرهاب وتخويف ممكنين.

وبعد انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية، عملت الولايات المتحدة على شرعنة احتلالها للعراق، فتقدّمت بمشروع قرار لمجلس الأمن تطلب فيه رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق من أجل أن تضيء شرعية دولية على احتلال العراق، على أساس أنّ الموسَّع القانوني لتلك العقوبات قد انتفى بعد زوال التهديد الذي كان يمثله النظام السياسي السابق في العراق. وكان الغرض من إضفاء الشرعية الدولية على احتلال العراق هو توفير الفرصة حتى يتسنى لقوات الاحتلال للانفراد والسيطرة على موارد العراق من خلال إصدار القوانين والقرارات التي تراها مناسبة لضمان مصالحها. وهذا هو الجانب المهمّ في هذا القرار. وقد وافق مجلس الأمن على القرار رقم (١٤٨٣)، ووصف الولايات المتحدة وبريطانيا بدول قائمة بالاحتلال. ولأن العراق بلد محتل، فإن الدول التي قامت بالاحتلال تتحمّل المسؤولية القانونية في التعويض عن جميع الأضرار الناجمة عن الاحتلال وفق قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. والحقيقة أن سلوك الولايات المتحدة كان سلوكاً مغايراً يهدف إلى إلغاء كيان الدولة العراقية كلياً وحل الجيش وقوى الأمن الداخلي وإلغاء الدستور وإحلال نظام فدرالي في البلاد، مستنسخ عن النموذج الأمريكي.

وبعد تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لهدفها الاستراتيجي باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ تبين بطلان الدوافع المعلنة للحرب الأمريكية على العراق باعتراف قادتها، إذ لم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل، ولا على أي دليل يثبت تورط نظام العراق بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ولم

يصبح العراق أنموذجاً للديمقراطية والازدهار في الشرق الأوسط، كما صرّح قادة الإدارة الأمريكية عندما احتلوا العراق. ويبقى التفسير الواقعي الوحيد لأهداف الحرب، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدفوعة بأمرين هما: امن إسرائيل و السيطرة على ثروة العراق النفطية التي تساعد في تنفيذ المشروع الكوني المرتبط بالمحتوى الإستراتيجي العام الذي يحكم توجهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وفق وسائل متعددة، أهمها دعم وتعزيز قدرة واشنطن في الهيمنة على العالم والسيطرة على عملية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية والتحكم، إستراتيجياً، بمستهلكيه من دول العالم.

وفي الوقت الذي يعيش فيه العراق تناقضات سياسية ومذهبية حادة عملت الولايات المتحدة على توظيف هذه التناقضات من اجل الإبقاء، على هيمنة مستديمة شاملة ، وصولاً إلى تحويل العراق لمصهر وطني جامع، وتالياً الانتقال إلى إقليم الشرق الأوسط بأسره.

وبعد مخاض عسير بين مؤيد ورافض، جاء الاحتلال التعاهدي غطاءً قانونياً لعلاقات أمريكا مع العراق، عبر ولادة الاتفاقية الأمنية العراقية التي انطوت على مؤشرات أمريكية واضحة إلى تقنين و"شرعنة" الاحتلال وبقائه في العراق. ومما لاشك فيه أن الاتفاقية الأمنية التي صدّقها مجلس الرئاسة العراقية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ دخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، لا تعد، بأي حال من الأحوال، شأناً عراقياً، وذلك لشمولية المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولتداعياتها الخطيرة على العراق والمنطقة. وفي الوقت الذي تحقق الاتفاقية أهدافاً مباشرة للإدارة الأمريكية، وتقدم إليها نصراً مجانياً عجزت هذه الإدارة عن تحقيقه ميدانياً في ساحة القتال، فإنها تتسجم في النهاية مع الأهداف (الكامنة) التي من أجلها شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق.

ومثلما تأثر العراق، ومعه النظام العربي، من هذا الغزو العنيف، لحقت العلاقات الدولية أضراراً بالغة السوء منه. فقد أتى الاحتلال ليؤسس العلاقات الدولية على منطق القوة بدل منطق الحق، وعلى مبدأ الهيمنة بدل مبدأي الشراكة والتعاون. وهو ما أطاح بالنظام الدولي ومرّغ منظومة القوانين والأعراف التي تعارفت عليها البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الموضوع في الكشف عن الجوانب الحقيقية لاحتلال العراق، بعيداً عن الأوهام والتخمينات، وذلك من خلال دراسة وتحليل الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وحتى انتهاء فترة حكم الرئيس بوش الابن (٢٠٠٩). هذا من جانب ومن جانب آخر تتمثل الأهمية في محاولة الكشف عن الوسائل والأدوات التي استعملتها الولايات المتحدة من اجل تحقيق مآربها في العراق ومدى تأثير ذلك في مجمل العلاقات الإقليمية والدولية.

- إشكالية الدراسة:

يتناول البحث بالدراسة والتحليل الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق خلال الأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٩)، حيث استحوذ العراق على مكانة محورية في الاهتمامات الأمريكية، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ بصورة فاقت كل التوقعات، الأمر الذي جعل من العراق مسرحاً للعمليات العسكرية للرئيس بوش الابن وبلا منازع. غير إن الجموح في المسعى للوصول إلى الهدف عطل الوضوح في الرؤية، لما تؤول إليه تداعيات المشهد، فظهرت الإشكالية على صورة تناقض فاضح بين الإدعاءات الأمريكية وواقع الحال، وبين زيف التهم التي وجهت للعراق بامتلاكه أسلحة محرمة دولياً واعترافات المحققين أنفسهم، وبين الادعاء بحماية الحقوق والحريات وهمجية الممارسات على ارض الواقع، وبين نشر الديمقراطية ونشر الفرقة والكراهية بين قوميات وطوائف ومذاهب البلد الواحد، وبين تعزيز الأمن والسلم في المنطقة والتهديد بالانفجار في كل لحظة.

إن إشكالية الإشكاليات هي في محنة الضمير الأمريكي، أي في معاناته من مرض النسيان، فهو يدعو إلى فعل الشيء ويقدم فعل عكسه في نفس الوقت. وإلى إن يتم العلاج فعلينا الاستمرار في فضح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول المنطقة.

- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من مناهج البحث العلمي وحسب الحاجة إليها لغرض التعامل مع طبيعة الدراسة المختارة، فاعتمدنا على المنهج التاريخي لأهميته في إعطاء خلفية تاريخية للإستراتيجية الأمريكية، فضلاً عما يوفره من إمكانية دراسة التطور التاريخي للمتغيرات ذات الأهمية. واعتمدنا على المنهج الوظيفي كأحد المناهج الرئيسية في دراسة مؤسسات ومقومات وأهداف الإستراتيجية الأمريكية ووسائل تنفيذها. كما إن الحاجة إلى التحليل تدعونا إلى استخدام المنهج التحليلي، الذي لا يمكن الاستغناء عنه عند دراسة مراحل تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق قبل وبعد الاحتلال. واعتمدنا كذلك على المنهج الوصفي بغية الوقوف على تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

- تقسيم الدراسة:

اشتملت الدراسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة على فصلين يسبقهما فصل تمهيدي، وذلك على النحو الآتي:

في الفصل التمهيدي تناولنا مفهوم الإستراتيجية الأمريكية ومؤسسات صنعها.

وتطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة الإستراتيجية الأمريكية (المقومات والأهداف والوسائل) من خلال ثلاث مباحث رئيسية، بينا في المبحث الأول أهم المقومات التي تستند إليها الإستراتيجية الأمريكية، وأوضحنا في الثاني أهداف الإستراتيجية الأمريكية، واستعرضنا في الثالث وسائل تنفيذ هذه الإستراتيجية.

أما الفصل الثاني فقد عالجت فيه مراحل تطور وتداعيات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق (٢٠٠١-٢٠٠٩) عبر ثلاثة مباحث أيضاً، تناولنا في المبحث الأول تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق قبل الاحتلال، وسلطنا في المبحث الثاني الضوء على تطورات الإستراتيجية الأمريكية بعد الاحتلال، وخصصنا المبحث الأخير للكلام عن أبرز تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، محلياً وإقليمياً ودولياً.

الفصل التمهيدي

إن الإستراتيجية تتأثر بعوامل رئيسية، منها طبيعة النظام في الدولة، ووضعها الداخلي، وموقعها الجغرافي، ومواردها الطبيعية، وعدد سكانها، وتكوينها الثقافي والحضاري والتاريخي. وقد قسمنا هذا الفصل إلى نقطتين رئيسيتين: الأولى لمفهوم الإستراتيجية الأمريكية كونها الطريق الرئيس لتحقيق الأهداف والمصالح القومية، والنقطة الثانية للتعرف على أهم المؤسسات التي تُعنى بصنع الإستراتيجية الأمريكية.

أولاً: مفهوم الإستراتيجية الأمريكية

تُعرّف الإستراتيجية، من الناحية اللغوية بأنها: "خطة أو سبيل للعمل"^(١). وتعبر الإستراتيجية (Strategy) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (Strategos) وتعني "فن الجنرال"^(٢).

وترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع إلى منتصف القرن الثامن عشر. ورغم أن الكاتب الفرنسي ميرزا (Merza) كان أول من استخدم لفظ الإستراتيجية، فإن الجنرال الإنكليزي هنري لويد (Henri Loyd)، قام في منتصف ذلك القرن، في مقدمة كتابه "تاريخ حرب السنوات السبع" بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة وأسس الإستراتيجية الحربية. وكانت جهوده، في هذا المجال بمثابة تأسيس للفن والعلم العسكريين، حيث ربط الإستراتيجية بدلالة الفعل العسكري^(٣). وعندما جاءت الإسهامات الفكرية بعد ذلك، لتعرف الإستراتيجية، لم تنبذ عن هذه الدلالة. فقد عرف الجنرال الألماني كلاوزفيتز (Clausewitz) في كتابه "فن الحرب" الإستراتيجية بأنها: "نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى الهدف"^(٤). ثم عرف بعد ذلك الفرنسي فرديناند فوش (F. Foch) الإستراتيجية بأنها: "عملية تنبع من اشتباك بين إرادتين متنازعتين"^(٥). بينما يرى المؤرخ العسكري البريطاني ليدل هارت (Leadl Hart) الإستراتيجية بأنها: "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"^(٦).

ومن خلال هذه التعريفات يتبين لنا أن الإستراتيجية إقتصرت، في بادئ الأمر على المجال العسكري فقط. وفي الواقع، فإن ربط الإستراتيجية بالجانب العسكري، وخصوصاً من قبل

(١) لمى مضر الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤١.

(٢) محمد البلوط، التخطيط الاستراتيجي في عصر العولمة، دار العلوم العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٩٩.

(٣) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٤.

(٤) نقلاً عن: لمى مضر الأمانة، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٥) نقلاً عن: منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك فن علم الحرب من السيف والدرع... إلى الصاروخ والأنفاق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٣.

(٦) ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: هيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٩٩.

منظري القرن الثامن والتاسع عشر له ما يبرره، فربط الإستراتيجية بالنشاط الحربي جاء تعبيراً عن واقع حال المجتمعات أو القوى الأوروبية التي كانت تعيش حروباً طاحنة لتحقيق أهدافها السياسية.

ولمّا أصبحت الحرب في القرن العشرين حرب الأمة والشعب، بسبب ما أفرزته تجارب الحرب العالمية الثانية من تطورات تقنية في منظومات السلاح، وولادة السلاح النووي، وكفاح شعوب المستعمرات من أجل الحرية والاستقلال، فإن ذلك قاد إلى أن تكون الإستراتيجية الراهنة ذات صلة بالسياسة بصورة أوثق، أي عدم اقتصرها على الحرب أو على الوسائل العسكرية فقط. ولذلك فإن الجنرال الفرنسي أندريه بوفر (A. Beaufre) يأخذ الإستراتيجية إلى السياسة مباشرة، ويؤكد أن في السياسة لا توجد أدوات عسكرية فقط، كما أن هذه الأدوات ليست هي الأجدى أو الأصوب في كل الحالات. وعليه، فإن للسياسة سبلاً أخرى يجب أن تهتم بها الإستراتيجية^(١). وهو عرف الإستراتيجية بأنها: "فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة"^(٢).

ومنذ ذلك الوقت أصبح مفهوم الإستراتيجية لا يقتصر، فقط على المجال العسكري، بل يشمل في استخداماته المعاصرة، العديد من الميادين. فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي، كأن يقال الموقع الاستراتيجي لقناة السويس أو الخليج العربي أو قد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه استراتيجي. كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بأنها إستراتيجية كالنفط مثلاً. وأخيراً، فقد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات إستراتيجية^(٣). وبذلك اتسع مفهوم الإستراتيجية فعرفت هيئة الأركان الأمريكية عام ١٩٤٦ الإستراتيجية بأنها: "فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية والدعائية، كلما كان ذلك ضرورياً، خلال السلم والحرب لتقديم

(١) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس / ليبيا، ٢٠٠٠، ص ١٤٤.

(٢) اندريه بوفر، المدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ترجمة: أكرم ديرري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٩٩.

(٣) عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ١٢.

أقصى درجة من المساندة لسياسات الدولة بغرض زيادة الإمكانيات والنتائج المرغوبة للنصر والتقليل من فرص الهزيمة^(١).

ولما كان الأمر يتعلق تحديداً بالولايات المتحدة فالظاهر أن هذه الدولة تخلت عن إستراتيجية الردع والاحتواء (التي صاغها جورج كينان عام ١٩٤٦) والتي حكمت السياسة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة، وتبنت إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحرب الاستباقية مباشرة بعد اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويعد هذا تحولاً مهماً في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، لأن المبدأ الاستراتيجي الجديد يبتعد كثيراً عن سياسة الحرب الباردة التي كانت تقوم على فكرة الردع و الاحتواء ليصبح جزءاً من أول إستراتيجية للأمن القومي تقوم على فكرة الهجوم الوقائي. وقد اعتبر العديد من المحللين هذا التوجه تغييراً كبيراً في الإستراتيجية الأمنية-العسكرية منذ حقبة أربعينات القرن الماضي. فهذه الإستراتيجية ستبتعد عن مبدأ عمره أكثر من نصف قرن في السياستين الدفاعية والخارجية الأمريكية : الاحتواء والردع، وتقترب من نظرية (التدخل الدفاعي) والهجوم الوقائي والتي تترجم على أرض الواقع بالحرب الوقائية أو الاستباقية. ومهما كانت نتيجة الجدل القائم حول مفهومي الحرب الوقائية أو الاستباقية فالمهم أن الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هي إستراتيجية استباق ووقوع الحدث وتوجيه ضربتها. ومع هذا يبقى السؤال ما هو الفرق بين الحربين؟

١- الحرب الإستباقية هي حرب تُوجّه ضد قوات الخصم التي نُشرت فعلاً في أوضاع هجومية استعداداً لهجوم فعلي، أي هي استباق الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية ضد قوته لإفشال هجوم أكيد^(٢). فالهجوم الإستباقي، إذن، يبرر بكون التهديد وشيكاً ولا يترك مجالاً لاختيار الوسائل، أو متسعاً من الوقت للتخطيط. وبناءً على هذا يعتبر المختصون في العلوم العسكرية، الهجوم الياباني على ميناء (بيرل هاربر) الأمريكي سنة ١٩٤١ بمثابة ضربة إستباقية لأن اليابان وجهت للولايات المتحدة ضربة استبقت بها أي هجوم أمريكي عليها.

(١) راجع دراسة: تميم حسين الحاج محمد، تحديات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، في مجلة الدراسات العراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات، بغداد، العدد ٤، سنة ٢٠٠٦، ص ١٦١.

(٢) راجع دراسة: حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٠، سنة ٢٠٠٢، ص ٢٩٠-٢٩٢.

٢- الحرب الوقائية تقوم، في الأساس على التخمين والتنبؤ بخطر قد يكون مصدر تهديد في المستقبل^(١).

فالفرق إذن بين الحربين الإستباقية والوقائية هو أن الأولى تحدث في حالة الحرب الحقيقية، أي عندما يكون العدو واضحاً ومستعداً، ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى، أو يكون السباق إليها. أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على فكرة أن حرباً، أو على الأقل تغييراً سلبياً ما، سيحدث في المستقبل ولا يكون لصالح أحد الأطراف.

نفهم مما تقدم أن نظرية الحرب الاستباقية لا تتلاءم مع نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تشترع استعمال القوة للدفاع عن النفس بعد تعرض الدولة لهجوم مسلح وليس قبل. وفي استباق الهجوم المسلح يتحول الدفاع عن النفس إلى عدوان. وقد جرى تسييس نص المادة ٥١ من قبل الولايات المتحدة و إسرائيل عدة مرات لتبرير انتهاكاتهما ضد الأمن والسلم الدوليين وضد الدول العربية.

ولنفترض إن الحرب الاستباقية تملك الشرعية الكافية من أجل تطبيقها، ففي حالة العراق لا تصلح هذه النظرية للتطبيق، ذلك إن العراق لم يكن في حالة حرب مع الولايات المتحدة، ولم يهدد الولايات المتحدة. إذن، هي حرب عدوانية باطلة، تخالف العديد من قواعد الشرعية الدولية، وتتناقض مع المصلحة الدولية العامة المشتركة والمتمثلة أساساً في حفظ وضمان السلم والأمن لجميع الدول، كبيرها وصغيرها. أما الحرب الوقائية فهي بدورها لا تملك من الشرعية شيئاً لتدفع طرفاً ما للقيام بها ضد طرف آخر. إنها تقوم على مجموعة تخمينات لا تمنح لأحد حق القيام بها ضد أيٍّ كان. إنها بكل بساطة جريمة مطلقة أديننت بعد الحرب العالمية الثانية في محاكمات نورمبرغ^(٢).

وعلى خلفية هذا الفرق بين الإستراتيجيتين نطرح السؤال التالي: هل إستراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ هي إستراتيجية الحرب الوقائية أم الإستباقية؟ ونجيب بأنها إستراتيجية الحرب الوقائية، فبالرغم من أن الإدارة الأمريكية تصر على أن

(١) راجع دراسة: حسام سويلم، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٢) راجع دراسة: نعوم تشومسكي، بعنوان: الحرب الوقائية أو (الجريمة المطلقة)، في كتاب: العراق (الغزو- الاحتلال- المقاومة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٣.

إستراتيجيتها هي إستباقية بدعوى أن العدو واضح والتهديد موجود فعلاً، ولهذا استعملت مصطلح الاستباقية في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، واعتبرت حربها ضد أفغانستان والعراق حرباً إستباقية، إلا أنه، في حقيقة الأمر، لا أفغانستان ولا العراق كانتا تمثلان العدو الواضح ولم تكن هناك حالة نزاع فعلية بينهما وبين الولايات المتحدة، مثلما كان الشأن بين هذه الأخيرة وبين الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة. وإضافة إلى ذلك لم تقدم الولايات المتحدة أدلة فعلية ودامغة عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق تهدد بها الأمن القومي الأمريكي. وبالتالي فإن إستراتيجية الحرب الوقائية تعتبر الآلية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول /سبتمبر من أجل مواجهة مصادر تهديد أمنها القومي.

وفي إطار هذه الإستراتيجية فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم مفهومها الخاص للإرهاب وجعلته مفهوماً عالمياً ووحيداً، ووصفت كل معارضة، داخلية أو خارجية، بأنها إرهاب ومعاداة للحضارة الإنسانية. فالى جانب مواجهة الإرهاب وفق المنظور الأمريكي، كان التركيز على هدف ثانٍ تمثل في نزع أسلحة الدمار الشامل من دول أطلق عليها وصف (الدول المارقة) أو الدول التي تمثل محور الشر. وكان في مقدمة تلك الدول العراق. وسرعان ما انتقل التركيز الأمريكي إليه، لأنه كان أضعف حلقات محور الشر، إضافة إلى أن احتلاله والسيطرة عليه يحققان الهيمنة الأمريكية على أهم منابع النفط في الشرق الأوسط، التي تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم، وتملك نحو ٦٠% من احتياطياته^(١).

ومن هنا أصبحت إستراتيجية الضربة الوقائية المبدأ الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، حيث شكل هذا المبدأ مظلة لسلسلة واسعة من الحروب الأمريكية فيما بعد، التي قد لا تكون الحرب على العراق فيها سوى تفصيل بسيط، أو على الأقل المحطة الأولى في مسيرة حروب طويلة.

لقد أوضح الرئيس السابق بوش الابن (Bush)، ومع تيار المحافظين الجدد^(٢)، أن الإدارة الأمريكية لم تطور مبدأ الحروب الوقائية ليكون مجرد خارطة طريق للحرب على العراق،

(١) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٥٣١ وما بعدها.

(٢) حركة المحافظين الجدد (New Conservatives) هي تيار فكري تعتنقه مجموعة من الكتاب والإعلاميين والسياسيين والأكاديميين، يتوزعون على تخصصات نظرية متعددة . وترتبط نشأة تيار المحافظين الجدد بأفكار ليونستراوس (Leo Strauss)، وهو مفكر يهودي ألماني هاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨، وعمل أستاذاً

بل ليشكل المبدأ الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية طيلة عقود عدة مقبلة. ومن هذا المنطلق تتبع أهمية ما أعلنته الولايات المتحدة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرتين في العامين ٢٠٠٢_٢٠٠٦، من أن الردع لم يعد هو المبدأ بل الضربة الوقائية. وأطلق البيت الأبيض وثيقة مؤلفة من (٣١) صفحة تحمل عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية". وفيها يقول الرئيس بوش الابن: "إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ بالتفوق العسكري الحاسم لتحقيق النصر على أعدائها، وإن الردع والاحتواء، وهما أساسان سابقان للإستراتيجية الأمريكية، ما عادا فاعلين. وبذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تُشخّص ومن ثم تُدمّر الخطر قبل أن يصل إلى حدودها، وأن تتصرف بمفردها وتستخدم القوة الوقائية"^(١).

نستنتج مما تقدم أن الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بوش الابن ونيار المحافظين الجدد، قد وظفت الإستراتيجية الوقائية في تعاملها مع العراق، تحت ذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل، وصلته بتنظيم (القاعدة)، واعتبرت أن ذلك يمثل تهديداً لأمنها القومي، ومصدراً لخطر محتمل للأمن العالمي. ومن خلال حملة إعلامية عالمية واسعة هيأت الإدارة الأمريكية الرأي العام الأمريكي، بالذات لتقبل فكرة إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على أخذ المبادرة الوقائية لاتقاء أي تهديد محتمل قد يمثله العراق، حتى ولو قام هذا التهديد على افتراضات كاذبة.

ثانياً: مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية^(٢).

للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو. ومن هناك بدأت أفكاره السياسة تتبلور فيما عرف بـ"الشترواسية الليبرالية"، وهي الأفكار التي تعد الجذور أو المنطلقات الفكرية للمحافظين الجدد. وكانت تلك الأفكار تصب في اتجاه الاعتقاد بأن الأمة الأمريكية هي امة صاحبة رسالة خيرة يجب إيصالها إلى غيرها من المجتمعات، وأن الولايات المتحدة يجب أن تتبوأ مكانة متفردة تعكس التفوق وتتناسب مع إسهاماتها على الساحة الدولية، وأن تحقيق ذلك يقتضي المواجهة الحاسمة ضد القوى المناوئة، واعتماد مبدأ القوة المفرطة لكبح الميول العدائية لدى الآخرين. للمزيد راجع: بول روينسون، قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ١٩٦.

^(١) سيف نصرت توفيق، الحرب الأمريكية على العراق الدوافع الإستراتيجية والأبعاد الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧٣.

^(٢) رغم تداول هذا الموضوع بشكل مفصل في أدبيات علم السياسة ورغم إننا لا ندعي إضافة جديد في الموضوع لكننا نرى أهمية الإشارة، باختصار إلى مؤسسات صنع الإستراتيجية في الولايات المتحدة لضرورة البحث، وانسجاماً مع عنوان بحثنا سنولي اهتماماً لدور هذه المؤسسات في صنع الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق.

تُعد عملية صنع القرار في الولايات المتحدة من الأمور التي تخضع لتأثيرات متنوعة، تعبر عنها حلقات متعددة تؤثر في عملية صنعه بالكيفية التي تتناغم مع مصالحها وتتسجم مع توجهاتها السياسية. فالولايات المتحدة دولة متنوعة اجتماعياً، وذاكرة بمراكز الضغط وبؤر التأثير، وتحتوي على الكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تستند إليها في ممارسة التأثير في صنع الإستراتيجية الأمريكية.

وعلى هذا الأساس، سنحاول في هذه النقطة الإجابة، وبشكل مختصر عن التساؤلين الآتيين:

- ما هي المؤسسات الحكومية التي تُعنى بصنع الإستراتيجية الأمريكية؟
- ما هي المؤسسات غير الحكومية المؤثرة في صنع الإستراتيجية الأمريكية؟

١ - المؤسسات الحكومية المسؤولة عن صنع الإستراتيجية الأمريكية

تتمثل المؤسسات الحكومية بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية، مثل مؤسسة الرئاسة والوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية (الكونغرس) وما تشمله من لجان مختلفة. وسنتناول الشرح بإيجاز دور هذه المؤسسات في صنع الإستراتيجية الأمريكية.

أ - السلطة التنفيذية:

تتمثل السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة بعدد من المؤسسات الحكومية، منها مؤسسة الرئاسة والوزارات والوكالات التنفيذية والمجالس الاستشارية، وهي التي تتولى عملية صنع الإستراتيجية الأمريكية. إلا أننا سنعمد إلى توضيح دور أهم هذه المؤسسات:

١ - مؤسسة الرئاسة:

تُعد الرئاسة أهم مؤسسة لصنع السياسات الإستراتيجية الأمريكية، وهي تضم إلى جانب رئيس الولايات المتحدة كلاً من مكتب الرئيس والجهاز الحكومي المتمثل بمجلس الوزراء والوكالات التابعة له^(١). وتؤدي مؤسسة الرئاسة دوراً مؤثراً في مجريات السياسة الأمريكية. وقوة هذه المؤسسة نابغة، أصلاً من قوة ودور الرئيس، وهو ما يهمننا في هذا الموضوع.

(١) راجع دراسة: نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٧، سنة ١٩٩٧، ص ٨٠-٨١.

يتولد تأثير رئيس الدولة في السياسة الخارجية تبعاً لطبيعة الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، فضلاً عن مدى اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة شخصيته وأثرها في القضايا الخارجية التي تهم دولته^(١).

ومن الصلاحيات الممنوحة التي تزيد من فاعلية الرئيس في الولايات المتحدة، ولاسيما إبان الحرب، هي تلك الصلاحية التي يتمتع بها لإعلان حالة الحرب دون الرجوع إلى الكونغرس. وسلطة الرئيس على المؤسسة العسكرية موضع جدل، خصوصاً منذ حرب فيتنام وخلالها. وعلى الرغم من أن الدستور يخول الكونغرس سلطة إعلان الحرب، فهو يخول الرئيس أيضاً، ولو بشكل غير مباشر، هذه السلطة^(٢)، فالفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور الأمريكي تنص على أن: "يقوم الرئيس بمهام القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعي إلى الخدمة الفعلية للولايات المتحدة...". فهو بذلك يملك صلاحية تحريكها إلى أية منطقة في العالم، ويتولى قيادة العمليات الحربية، كما يملك صلاحيات استثنائية أثناء إعلان الحرب.

وبينما يقوم الكثير من الجدل، من الناحية النظرية، حول من يملك سلطة إعلان الحرب، فإن الرئيس، من الناحية التطبيقية، له كلمة الحسم في هذا المجال. والدليل على ذلك هو اشتراك الولايات المتحدة في أكثر من ١٣٠ حرباً في تاريخها، إلا أن خمس حروب فقط تم إعلانها من قبل الكونغرس^(٣). وبعد الورطة الدموية المكلفة للولايات المتحدة في فيتنام، حاول الكونغرس فرض الرقابة على السلطة التنفيذية، ولكن محاولاته لم تتجح. ولعل أبرزها قانون سلطات الحرب في العام ١٩٧٣، الذي وضع شروطاً على الرئيس للقيام بها، أهمها^(٤):

- الحصول على موافقة الكونغرس قبل القيام بعمليات عسكرية واسعة خارج الحدود.

(١) دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسن عمر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٧٠-١٧١.

(٢) فواز جرجس، السياسة الأمريكية كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٠٠.

(٣) المرجع ذاته، والصفحة ذاتها.

(٤) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١١٢.

- إنهاء الرئيس استخدام القوات المسلحة خلال فترة ستين يوماً، إن لم يعلن الكونغرس نفسه حالة الحرب خلال تلك الفترة، مع مهلة ثلاثين يوماً أخرى لإتمام انسحاب القوات المسلحة. ويبدو أن قانون سلطات الحرب، بدلاً من تقييد الرئيس، منحه الضوء الأخضر للتدخل العسكري في أي مكان من العالم ولمدة ستين يوماً. ويكون إجباره على تغيير خطته وسحب القوات العسكرية الأمريكية بعدها، على الأرجح، أمراً متأخراً. نستنتج مما تقدم أن الرئيس الأمريكي يتمتع بسلطات واسعة، مكنه من ممارسة دور بارز ومؤثر في صنع الإستراتيجية الأمريكية، من خلال قدرته على اتخاذ القرارات بشكل يتميز بنوع من الاستقلالية، وبالتالي سهل من عملية اتخاذ القرار.

٢- وزارة الخارجية:

تعد وزارة الخارجية الأمريكية الهيئة المركزية المختصة في رسم السياسة الأمريكية. وهي مركز رئيس للملفات والوظائف المتعلقة بعلاقات الولايات المتحدة بالخارج، كما تعد بمثابة قناة يتم من خلالها اتصال مؤسسات الدول الأخرى المعتمدة لدى الولايات المتحدة بالمؤسسات الرسمية فيها. ومنذ تأسيس وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٧٨٩، فإن وزير الخارجية يعتبر الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية، والمتحدث باسم الحكومة، وممثل الإدارة لدى الكونغرس، فيما يتعلق ببرامج المعونات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية^(١).

ولكن هذا لا يعني وجود توافق تام في الآراء بين وزير الخارجية والرئيس، أو ضمان حصول الأول على صلاحيات واسعة، فهذا الأمر يتوقف على اقتناع الرئيس في المقام الأول. ونذكر على سبيل المثال تمتع جيمس بيكر (Games Baker) في عهد الرئيس بوش الأب (Bush)، وكونداليزا رايس (Condoleezza Rice) في عهد بوش الابن (في الولاية الثانية)، بعلاقات طيبة وصلاحيات واسعة من قبل رؤسائهم. وخلاف ذلك كان الأمر مع وارن كريستوفر (Warren Christopher) في عهد الرئيس كلينتون (Clinton) (في الولاية الأولى)، وكولن باول (Colin Powel) في عهد الرئيس بوش الابن (في الولاية الأولى)^(٢).

(١) فواز جرجس، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص ١٣١.

وعليه تعد وزارة الخارجية الأمريكية واحدة من أهم الحلقات المهمة في صنع إستراتيجية الولايات المتحدة، فهذه المؤسسة لعبت دوراً مهماً في تسويق أهداف الإدارة الأمريكية في الحرب الأخيرة على العراق ٢٠٠٣، عندما قدم وزير الخارجية كولن باول موجزاً دقيقاً في مجلس الأمن، مفاده أن العراق يمتلك أسطولاً من مختبرات الأسلحة البيولوجية. وكانت هذه الشهادة قوية ومؤثرة^(١)، إلا أنها كانت في الحقيقة كذبة كبيرة وسرعان ما تبين بطلانها.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق وزارة الخارجية، ما هي إلا توضيح لدورها الكبير والمهم في صنع الإستراتيجية الأمريكية.

٣- وكالة الاستخبارات المركزية:

على الرغم من تعدد أجهزة الاستخبارات الفدرالية وتشعبها، فإن وكالة الاستخبارات المركزية التي تأسست سنة ١٩٤٧^(٢) تلعب دوراً مهماً في توفير المعلومات المهمة والدقيقة والأمنية للإدارة الأمريكية لتساعدها على اتخاذ القرارات الحاسمة في ظل الأزمات، وخاصة قرار الحرب. ويأتي تأثير هذه الوكالة من أن اجتماعات مجلس الأمن القومي تبدأ بملخص عن تقرير الوكالة الإستخباري. وتعد هذه الوكالة المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية^(٣). ولهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية صنع الإستراتيجية الأمريكية. ويمكن تلخيص وظائف الوكالة بثلاث نقاط رئيسية هي^(٤):

- ١- جمع المعلومات التي يحتاج إليها الرئيس ومجلس الأمن القومي ووزير الخارجية والدفاع، وغيرهم من المسؤولين في السلطة التنفيذية لتأدية مهامهم ومسؤولياتهم.
- ٢- إنتاج المعلومات الإستخبارية وتحليلها وتوزيعها على صنّاع القرار.
- ٣- القيام بأعمال سرية في الخارج لتنفيذ أهداف سياسية وإستراتيجية محددة في إطار إستراتيجية الولايات المتحدة، وبأمر أو تفويض من رئيس الدولة.

(١) حمدان حمدان، العراق وثمان الخروج من النفق من محمد علي باشا إلى عبد الناصر فصدام حسين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٨.

(٢) صلاح نصر، حرب العقل والمعرفة، الوطن العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥، ص ٧٠.

(٣) عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٤) مدين عبدو حمية، خصائص الإستخبارات والأمن القومي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٦.

وفي قضية العراق، فقد لعبت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) دوراً مهماً في دعم المؤسسات السياسية الأخرى بقراراتها، فقد ساهم وجود رئيس الوكالة آنذاك جورج تينيت (George Tenet) إلى جانب وزير الخارجية آنذاك كولن باول، في تعزيز المزاعم التي عرضها باول على مجلس الأمن، وتضمنت أن العراق يمتلك أسطولاً من مختبرات الأسلحة البيولوجية.

يتضح مما تقدم أنّ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تعد واحدة من أهم مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية، فهي المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة لمؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية.

ب- السلطة التشريعية (الكونغرس):

الكونغرس الأمريكي هو المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الهيئة التشريعية في النظام السياسي. ويتألف من مجلسين هما^(١):

١- **مجلس النواب**: ويتألف من ٤٣٥ نائباً موزعين على الولايات المتحدة حسب سكان كل ولاية. وتقوم ولاية أعضاء المجلس سنتين.

٢- **مجلس الشيوخ**: ويتألف من ١٠٠ شيخ أو سيناتور، بواقع اثنين عن كل ولاية. وتقوم مدة عضويته ستة أعوام ويجدد انتخاب ثلث أعضائه كل سنتين.

ويمارس الكونغرس دوراً مهماً في النظام السياسي الأمريكي من خلال الصلاحيات الممنوحة له، فالدستور الأمريكي يمنح الكونغرس صلاحيات واسعة. ويقوم الكونغرس كجزء من مهامه، بإصدار القوانين الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية، والقوانين الخاصة بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، وسلطة إنشاء الجيوش والتكفل بها، ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، ووضع القواعد اللازمة لإدارة القوات المختلفة وتنظيمها. وله كذلك صلاحية إعلان الحرب. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك: إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وأمن الطيران، فقد وافق الكونغرس على عدد من القوانين لتأمين الجبهة الداخلية ضد الإرهاب، وأهمها ما عرف باسم

(١) أحمد حمدي، كم يبلغ عدد أعضاء الكونغرس الأمريكي،

القانون الوطني الأمريكي لعام ٢٠٠١. وكانت الإدارة الأمريكية قد تقدمت بهذا المشروع بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر بوقت قليل، ووافق عليه الكونغرس بأغلبية كبيرة^(١).

وخلاصة ما تقدم أنه، على الرغم من تمتع السلطة التشريعية بالصلاحيات المستمدة من الدستور، فإنها تسهم وبشكل بارز في رسم معالم الإستراتيجية الأمريكية. ولكن هذه الصلاحيات تبقى محدودة مقارنةً بصلاحيات السلطة التنفيذية.

٢- المؤسسات غير الحكومية المؤثرة في صنع الإستراتيجية الأمريكية

يقصد بالمؤسسات غير الحكومية، المؤسسات التي من شأنها التأثير في صنع الإستراتيجية الأمريكية عبر ممارسة الضغط على السلطتين التنفيذية والتشريعية في إصدار التشريع المطلوب. ويعتبر المجمع الصناعي العسكري، واللوبي الإسرائيلي، من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير في صنع الإستراتيجية الأمريكية. ويمكن توضيح دورها بالشكل الآتي:

أ- المجمع الصناعي - العسكري:

يُعرف المجمع الصناعي - العسكري، بأنه تحالف احتكاري من منتجي الأسلحة وكبار السياسيين والعسكريين يفرض على المجتمع الأمريكي والعالم بأسرة سياسة صنع الأسلحة وعملية تصعيد التوترات الدولية، لضمان أقصى الأرباح والتوصل إلى أهداف تخدم مصالحه الخاصة^(٢). إن حجم الاستثمار الحالي لتلك الشركات، والترابط الحاصل بين السياسة الأمريكية والمؤسسة العسكرية الرسمية وصناعة الأسلحة الضخمة، أتاحا لشركات صنع الأسلحة ممارسة تأثير كبير على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد يلعب هذا المجمع دوراً مؤثراً في تحديد معالم الإستراتيجية الأمريكية، يتجلى في عملية تمويل الحملات الانتخابية للحزبين الرئيسيين (الديمقراطي والجمهوري)، وتقديم التبرعات المالية لهما. وما تجنيه هذه الشركات من ثمرات تأتي، دائماً بعد نجاح الرئيس الجديد. وهذه الثمرات تتمثل في زيادة مخصصات الدفاع، فكلما زادت مخصصات الحكومة الأمريكية لتحسين أمنها العسكري، زاد إقبالها على شراء المزيد

(١) خليل حسين، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

(٢) دانا علي صالح، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١/ أيلول ٢٠٠١، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية الأمريكية، أربيل / العراق، ٢٠٠٩، ص ٧٩-٨٠.

من الأسلحة، وهو ما يدر أرباحاً طائلة لتلك الشركات. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الشركات تعمل على اختلاق الأزمات الدولية لتصريف أكبر كمية من الأسلحة أثناء الحروب^(١).

ومع وصول الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن إلى سدة الحكم مع فريقه الذي ضم عتاة التطرف من ممتلكي الاحتكارات الصناعية- العسكرية، يمكننا إدراك حقيقة الدور الفاعل لأصحاب تلك الاحتكارات في دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية الحرب الوقائية للاستفادة من ظروف الحروب والأزمات التي يفتعلونها من أجل استمرار مصالحهم واستثماراتهم المالية الهائلة في مجال التصنيع العسكري، وجعلها الأساس في سياسة الولايات المتحدة.

ب- اللوبي الإسرائيلي:

تستخدم كلمة لوبي (Lobby) اختصاراً للدلالة على تحالف واسع من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الإسرائيلية التي تعمل بنشاط لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية لمصلحة إسرائيل. وقد استفادت الحركة الصهيونية من القانون الأمريكي، الصادر عام ١٩٤٦، الذي أعطى الحق للجماعات المختلفة في تشكيل مجموعة ضغط بهدف ضمان مصالح إسرائيل^(٢)، وتتجلى أنشطة هذه المجموعة في ممارسة ضغوط بهدف ضمان مصالحها، وذلك من خلال:

١- استخدام نفوذها الكبير في واشنطن، ببراعة لإحداث ضغط على الكونغرس وعلى السلطة التنفيذية. ومهما تكن آراء المشرعين أو صانعي السياسة فإن همّ اللوبي هو جعل دعم إسرائيل الخيار الأمثل.

٢- ضمان إظهار الخطاب العام لإسرائيل بصورة حكيمية وممتازة وتكرار الأساطير حول تأسيسها وترويج وجهة نظرها في المجالات السياسية. والهدف من ذلك هو الحؤول دون تمكين التعليقات الناقدة لإسرائيل من اجتذاب آذان صاغية في الساحة السياسية الأمريكية. ويتبين لنا، جلياً دور هذا اللوبي ونفوذه في الكونغرس الأمريكي عندما واجهت إدارة الرئيس السابق بوش الابن، في خريف العام ٢٠٠٣، صعوبة في إقناع النواب الديمقراطيين في مجلس الشيوخ بتخصيص المزيد من المال للحرب على العراق، فقد طلب الشيوخ الجمهوريون

(١) سمير صارم، إنه النفط يا (...)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) مصطفى جاسم، السياسة الخارجية الأمريكية والمشرق العربي فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٠٢.

آنذاك من اللوبي الإسرائيلي ممارسة الضغط على زملائهم الديمقراطيين كي يدعموا طلب التمويل. وبالفعل قام اللوبي بهذه المهمة لدى بعض الشيوخ الديمقراطيين، وتمت الموافقة على التمويل^(١).

نستنتج مما تقدم أن اللوبي الإسرائيلي شكل حيزاً مؤثراً في صنع الإستراتيجية الأمريكية. وهذا التأثير يكمن في انتشار أعضاء اللوبي وتوزعهم على أهم مؤسسات القرار السياسي الأمريكي (سواء في السلطة التشريعية أم السلطة التنفيذية) مما جعل الحرص على أهداف ومصالح إسرائيل، كما يعرضها زعمائها ومؤيديها في الولايات المتحدة الأمريكية، هو العامل الذي يحدد مسار الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم، بشكل عام والمنطقة العربية والعراق، بشكل خاص.

الفصل الأول

الإستراتيجية الأمريكية (المقومات والأهداف والوسائل)

تتمتع الولايات المتحدة، اليوم بتفوق لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي. فهي تمارس، من خلال صناعة الأسلحة وتنظيم العمل والعلوم التكنولوجية، وبقية العلوم سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم. ثم إن الموقع الراجح الذي شغلته في العقد الأخير من القرن العشرين جعلها المكون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي^(٢).

تتطلب الإحاطة بموضوع الإستراتيجية الأمريكية دراسة العديد من المحاور التي تتشكل بموجبها الهيكلية العامة لتلك الإستراتيجية، ومن البديهي أن تلك المحاور تركز على دراسة المقومات والأهداف ومن ثم قدرة الوسائل اللازمة على صيرورة وتنفيذ تلك الإستراتيجية، الأمر الذي سنتناوله في المباحث الآتية:

المبحث الأول : مقومات الإستراتيجية الأمريكية.

(١) جون ميرشايمر وستيفن وولت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٥٧.

(٢) Henry Kissinger, Does America Need a Foreign Policy?, Toward a Diplomacy for the 21 St Century, Rockefeller Center, New York, 2001, P.17

المبحث الثاني : أهداف الإستراتيجية الأمريكية.

المبحث الثالث : وسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية.

المبحث الأول: مقومات الإستراتيجية الأمريكية

الثابت أن كل إستراتيجية لا يمكن أن تبدأ من فراغ، بل هي وليدة بيئة داخلية وخارجية. وفي رحم هذه البيئة تتبلور وتتفاعل المقومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

والإستراتيجية الأمريكية، كغيرها من الاستراتيجيات، تخضع للمقومات والعوامل ذاتها وإن اختلفت بعض الشيء عنها. ولمعرفة المقومات التي تستند إليها الإستراتيجية الأمريكية، يتوجب علينا القيام بقراءة معقولة لهذه المقومات التي تعبر، بوجودها وأدائها عن جوهر تلك الإستراتيجية. ولأغراض البحث، سنعمد إلى تناول تلك المقومات بصورة منفردة، من خلال تحليلها والتعرف إلى مدى إسهامها في تكوين ذلك العنوان، لاسيما أننا أمام إستراتيجية شاملة لا ينحصر أدائها في ما ينطوي عليه كل مقوم من قدرة وفاعلية دون مشاركة المقومات الأخرى.

وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: المقومات العسكرية والاقتصادية.

المطلب الثاني: المقومات الثقافية والتكنولوجية

المطلب الأول: المقومات العسكرية والاقتصادية

أولاً: المقومات العسكرية

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها بما تملك أية دولة أخرى، وهذا أتاح لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية. وتقتزن قدراتها العسكرية

من الناحية التقليدية بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة الأمريكية التي بلغ عدد أفرادها نحو (١,٥٤٦,٠٠٠) جندي موزعين على مختلف الفئات العسكرية المعروفة^(١).

أما من الناحية النووية فإن الولايات المتحدة تعد الدولة الأولى في العالم، سواء على مستوى الكم من الأسلحة أم على مستوى ما تتمتع به أسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها، فقد أعلنت أنها ستحتفظ بما مجموعه ٤٦٠٠ رأس نووي، مخزونة ومعدة حتى عام ٢٠١٢. وتتيح لها هذه الترسانة الاحتفاظ بتفوق واضح على روسيا والقوى النووية الأخرى المتوسطة (فرنسا، والمملكة المتحدة، والصين، والهند، وباكستان). وحسب التوقعات، فإن الولايات المتحدة سوف تمتلك في عام ٢٠١٥ قوة نووية تعادل خمس مرات ما هو متوافر لدى القوى النووية الأخرى مجتمعة^(٢). وتعد الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامجاً لحرب النجوم الذي يوفر لها، دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج^(٣).

وعلى صعيد التكنولوجيا العسكرية، تحرص الولايات المتحدة على الإفادة من الثورة التكنولوجية في الميدان العسكري من أجل تقليل الخسائر البشرية وتقليل نسبة الإنفاق عن النسبة الحالية مقابل تحقيق الأهداف المرسومة وبدقة متناهية. وهنا تعد الأسلحة الذكية أنموذجاً فريداً لهذا الانجاز التكنو-معلوماتي الاتصالي في إطار دمج الأنظمة الكومبيوترية بالأسلحة التقليدية لمنحها خصائص قتالية متطورة، كدقة التصويب وسرعة الوصول إلى الهدف، وحجم الدمار المترتب عليها، فضلاً عن صعوبة اكتشافها من قبل أجهزة الرصد الأرضية الرادارية المعادية. ومن أهم هذه النظم التسليحية: القاذفات الأمريكية الخفية، وقاذفات إستراتيجية متعددة الأغراض تتميز بالدقة المتناهية في إصابة أهدافها بفعل توجيهها عن طريق الأقمار الصناعية، وطائرات

(١) راجع دراسة: نوار جليل هاشم، مقياس قوة الدولة، في المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥، سنة ٢٠١٠، ص ١٠٠.

(٢) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢٣.

(٣) راجع دراسة: عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد... الحقائق والأوهام، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٤، سنة ١٩٩٦، ص ٤٣.

بدون طيارين،... الخ^(١). وقد استخدمت الولايات المتحدة ٩% من هذه الأسلحة (الأسلحة الذكية) ضد العراق في الحرب الأولى عام ١٩٩١، و ٧٠% في الحرب الثانية عام ٢٠٠٣. وانتقل هذا التحول من معركة في حرب تقليدية إلى حرب "ذكية"^(٢).

ومن ناحية إجمالي الإنفاق العسكري، فميزانية وزارة الدفاع الأمريكية تُقدّر بمليارات الدولارات. وهذا دليل على أن القوة العسكرية والتكنولوجية-التقنية، في مجال التسليح هي عالية المستوى. ومن هذا المعنى تبقى الولايات المتحدة القوة رقم واحد والقطب الأبعد في العالم. والجدول أدناه يبيّن حجم ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية بمختلف فروعها.

ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية حسب الفروع (بمليارات الدولارات)

العام المالي	العام المالي	العام المالي	العام المالي	العام المالي	العام المالي	العام المالي	
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٧،١٢٦	٥،١٢٤	٥،١٢١	٥،١١٧	٥،١١١	٠،١٠٠	٣،١٠٠	الجيش
٣،١٥٣	٥،١٤٧	٣،١٤٣	٦،١٣٤	٠،١٢٩	٦،١٢٥	٢،١١٩	البحرية
٨،١٤٦	٢،١٤٢	٧،١٣٨	٧،١٣٩	٣،١٣٣	٥،١٢٧	٨،١١٧	السلح الجوي
٥،٧٥	٧٨،٢	٥،٧٨	١،٧١	٣،٦٩	٢،٦٦	٨،٦٢	الدفاع الشامل
٣،٥٠٢	١،٤٩٢	٠،٤٨٢	٤،٤٦٢	١،٤٤٣	٣،٤١٩	١،٤٠٠	الإجمالي

المصدر: نقلاً عن: سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢١٢.

(١) عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) مكسيم لوفافير، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٢٧.

وهناك ملاحظة لا بد من الإشارة إليها، تؤكد أن الإنفاق على القوة العسكرية من الدخل القومي الأمريكي يعتمد على مكونات هذا الدخل. فالولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مصدر للسلاح في العالم، فمن أصل (٥٠) نزاعاً حدودياً أو عرقياً وقعت خلال عام (١٩٩٣-١٩٩٤) كان طرف واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة^(١)، فضلاً عن أن ثلاث شركات أمريكية احتلت المراكز الثلاثة الأولى على مستوى العالم، من حيث مبيعاتها للأسلحة لعام ١٩٩٥، وإحدى عشرة شركة أمريكية تعد من بين أكبر عشرين شركة من حيث مبيعات الأسلحة على مستوى العالم في العام ذاته^(٢). وقد بلغت قيمة الصادرات الأمريكية ١٩% من حجم الصادرات العالمية لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤^(٣).

ومما لا شك فيه أن الإمكانيات الاقتصادية والصناعية أتاحت للولايات المتحدة إمكانية الانتشار العسكري الواسع في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن تلبية متطلبات الحرب، سواء كان ذلك للأمريكان أم لحلفائهم، عند الضرورة. وهنا يشير الفريق عفيف البزري (القائد السابق للجيش السوري)، في كتابه: "العسكرية الأمريكية- سياج العبودية المعاصرة" إلى أن شبكة القواعد العسكرية الأمريكية منتشرة على سطح الكرة الأرضية وفي كل بقاع العالم، وهي تؤلف الهيكل الذي يقوم عليه الجهاز العسكري الأمريكي العالمي، فوزارة الدفاع الأمريكية تمتلك ما يقارب من (٢٥٠٠) قاعدة ضخمة، ويرابط في تلك القواعد قرابة ربع القوات المسلحة الأمريكية و مختلف الأسلحة، وما يقارب (١٥٠) طائرة حربية، وأكثر من (٤٥٠) سفينة قتالية ومساندة^(٤).

(١) راجع دراسة: وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٦، سنة ١٩٩٦، ص ٢٥.

(٢) راجع دراسة: مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: تحولات ما بعد الحرب الباردة، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨، سنة ١٩٩٩، ص ٧٧.

(٣) سوسن العساف، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٤) للمزيد من التفاصيل راجع: علي ديب حسن، الولايات المتحدة من الخيمة إلى الإمبراطورية، دار الأوتل، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٣٥٠-٣٥١.

ومن أجل التكيف المستمر مع الأوضاع الدولية، ولأسباب تنظيمية وإستراتيجية حتمها اغتنام الفرصة السانحة، رأت الولايات المتحدة أهمية تقسيم العالم إلى خمس قيادات رئيسية هي، وفق التسمية الرسمية الأمريكية^(١):

- Usnorthcom: وتشمل كل قارة أمريكا الشمالية وألاسكا ونصف القطب الشمالي، وجنوباً حتى قناة بنما.

- Ussorthcom: وتشمل كل قارة أمريكا الجنوبية والمسطحات المائية المحيطة بالقارة.

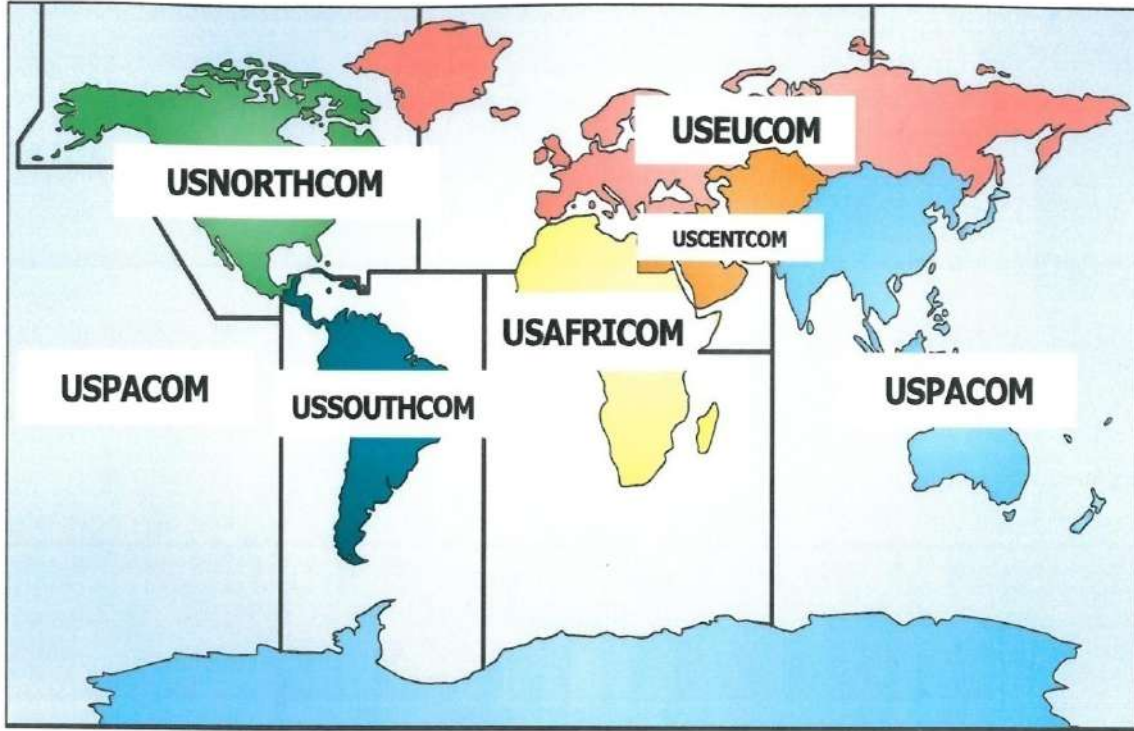
- Useocom: وتشمل كلاً من قارة أوروبا وآسيا وإفريقيا والنصف المتبقي من القارة المتجمدة الشمالية مع استثناء منطقة وسط آسيا والشرق الأوسط.

- Uscentcom: وتشمل منطقة وسط آسيا، من جنوب روسيا حتى شمال الهند وحدود الصين شرقاً، ومنطقة الشرق الأوسط بالكامل مع تركيا ومصر والسودان والصومال وأثيوبيا، وكل المسطحات المائية بالمنطقة.

- Uspacom: وتشمل ما تبقى من العالم وتضم الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا والقارة الأسترالية وكل المسطحات المائية والبحار والمحيطات المجاورة لهذه المنطقة. والخارطة أدناه توضح ذلك.

تنظيم قيادات جيش الولايات المتحدة عالمياً

(١) إحسان عدنان عبد الله، توظيف فكرة الديمقراطية في الإستراتيجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٧.



المصدر: الموقع الرسمي للمؤسسة العسكرية الأمريكية على الشبكة الدولية:

.4/2/2011. www.army.mil/insitution//organization

وإضافةً إلى ما تقدم فإن الولايات المتحدة تتمتع بتأثير عسكري فعال من خلال نظام تحالف استراتيجي عالمي لا يزال متماسكاً، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. فحلف الناتو يعد الآلية التي تُعبر الولايات المتحدة بواسطتها عن دورها العسكري، ليس في أوروبا، فحسب، وإنما على الصعيد العالمي، أيضاً، جاعلاً الولايات المتحدة مشاركاً رئيساً، حتى في الشؤون الداخلية الأوروبية⁽¹⁾.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن الولايات المتحدة دخلت الألفية الثالثة وهي منفردة بتفوق عسكري واضح ومؤثر، لاسيما في ظل غياب القوى الدولية المنافسة لها، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم العمل على تسخير ذلك التفوق، خدمة لأهدافها ومصالحها الحيوية، وهذا ما شجع السياسة الأمريكية على تبني عقيدة عسكرية تقوم على المبادرة بالفعل، وليس على رد الفعل، على حد تعبير الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن أمام أكاديمية ويست بوينت (West

(1) Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard, American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, New York, 1997, P.26-27.

(Point) العسكرية حين قال: "ففي العالم الذي دخلناه للتو يبقى الطريق الوحيد المفضي إلى الأمن متمثلاً بطريق الفعل والعمل"^(١).

ثانياً: المقومات الاقتصادية

تعتبر المقومات والقدرات الاقتصادية لدولة ما من أهم الأسس في تحديد الإستراتيجية الشاملة للدولة. فمستوى النمو الصناعي والاقتصادي والتجاري والمالي، يلعب دوراً كبيراً في تعيين نوع القوة ومظاهر الإفصاح عنها. وعلى العكس من ذلك فإن غياب المقوم الاقتصادي المتين قد يؤدي، مثلاً إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانية ذاتية، ودعم عملية التنمية، فضلاً عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان. فبدون هذا المقوم الأساسي تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معاً^(٢). وعليه فلا يمكن إغفال أهمية القوه الاقتصادية في الوقت الراهن. فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد، أصبح الاقتصاد يقوم ويحرك السياسات^(٣).

بدأ بروز القوة الاقتصادية الأمريكية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومعه بدأ النمو الاقتصادي والصناعي المستدام الذي حقق نسبة نمو بلغت ٥% ما بين الأعوام ١٨٧٣-١٩١٣. وتركت هذه الزيادة النوعية أثرها في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية، وأصبح هذا التقدم عامل جذب مهم للاستثمارات الأوروبية وهجرة اليد العاملة، ذات المستوى العلمي المرتفع، وهما المحركان للاقتصاد الأمريكي^(٤).

وكان لنشوب الحربين العالميتين انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول الكبرى الأخرى المنافسة لها، مما أنعش الاقتصاد والصناعة الأمريكية. والمثل البارز على ذلك خروج أوروبا بعد

(١) نقلاً عن: فلاح مبارك، مكانة الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٧٢.

(٢) سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، دار الأوائل للنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٥٩-١٦٠.

(٣) خليل حسين، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٤) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٩-٦٣.

الحرب العالمية الثانية مدينة بشكل كبير للولايات المتحدة التي أضحت صاحبة أقوى اقتصاد في العالم، بل أصبح اقتصادها أكثر الاقتصاديات العالمية اكتفاءً ذاتياً، وأصبحت تتمتع بإنتاج ضخم من الموارد الأولية وفائض كبير في ميزان التبادلات التجارية. وكان نتاجها القومي عام (١٩٤٥) يساوي نسبة ٥٠% من إجمالي الناتج العالمي^(١).

وخلال فترة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تتمتع، وحدها بمركز القوة الاقتصادية العظمى، مقارنة بالدول الأوروبية واليابان. واستمرت تحتل الصدارة الاقتصادية، حتى بعد ظهور قوى اقتصادية عظمى منافسة بعد الحرب الباردة. ومع نهاية الحرب الباردة تحولت الولايات المتحدة إلى قوة اقتصادية عالمية، فبلغ نمو الناتج الإجمالي الأمريكي بين الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٨) ٢٧%، وأوروبا ١٦% واليابان ٧%^(٢). وبذلك دخلت الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين وهي تمتلك قوة اقتصادية هائلة، فشكلت قيمة الصادرات السلعية سنة ٢٠٠١ (٩،١١%) من قيمة الصادرات السلعية العالمية^(٣).. وعزا وزير التجارة الأمريكي السابق كارلوس غوتيرز (Gutierrez Carlos) ذلك النمو في الصادرات الأمريكية وزيادتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة، فقال: "إنه على الرغم من أن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى (٣،٧%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فإن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل (٥،٤٢%) من صادرات الولايات المتحدة"^(٤).

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة صاحبة قوة اقتصادية هائلة، فوصل حجم الناتج القومي الإجمالي إلى حوالى ثلاثة عشر تريليون دولار في عام ٢٠٠٦، وهو يساوي (٣٠%) من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريباً^(٥). وبلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حوالى (٨،٣%) عام

(١) مكسيم لوبا بفر، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٢) ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحث منشور على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٨، ص ٣٧.

(٣) راجع دراسة: سليم علي كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي، في مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٤٢، سنة ٢٠٠٩، ص ١٥٦.

(٤) المرجع ذاته، والصفحة ذاتها.

(٥) إحسان عدنان عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٦.

٢٠٠٩^(١)، علماً أن (١٢%) فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى (٢٠%) بحلول عام ٢٠٢٥، مقارنة باليابان التي وصلت النسبة فيها إلى (٢٠%) من السكان ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر. وهذا يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سناً سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي^(٢).

وقوة الاقتصاد الأمريكي تكمن في أنه يؤثر في باقي اقتصاديات الدول الأخرى، وفي مجمل الاقتصاد العالمي. والسؤال الذي يطرح هو: **كيف يقود الاقتصاد الأمريكي هذا التأثير في الاقتصاد العالمي بأسره؟** إن ذلك يتبين من خلال ما تتمتع به الولايات المتحدة من مقومات ذاتية ومكتسبة يمكن إجمالها بالأمور الآتية:

١- المقومات الاقتصادية الذاتية:

بلغت قوة الاقتصاد الأمريكي درجة لم يعد لأي اقتصاد آخر القدرة على مجاراته أو منافسته وذلك نتيجة اعتماده على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. وأهم ما يمكن تحديده للدلالة على قوة الاقتصاد الأمريكي هو الآتي^(٣):

أ- استفادة الولايات المتحدة من مساحتها الممتدة على القارة بأكملها، وتمتعها بشريط ساحلي كبير لوقوعها بين المحيطين الهادي والأطلسي.

ب- إمتلاك الولايات المتحدة موارد طبيعية ضخمة ومتنوعة، مثل: الحديد، والفحم، والبتترول، واليورانيوم، والغاز. وعلى الرغم من وجود هذه الموارد فإن الولايات المتحدة هي أكثر البلدان استيراداً للمحروقات.

ج- تمتع الولايات المتحدة بأهم الإنتاجات الصناعية على المستوى العالمي. ويعود ذلك النجاح إلى قدرتها على التجديد وتقديمها التكنولوجي وتنوع المنتجات ووجود اليد العاملة المؤهلة،

(١) برتران بادي ودومينيك فيدال، أوضاع العالم ٢٠١١، ترجمة: جورجيت فرسخ فرنجية وماري يزيك، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ١١٤.

(٢) راجع دراسة: سليم علي كاطع، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٣) إحسان عدنان عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية مراتب متقدمة عالمياً في ميادين عدة: البترول، والسيارات، وصناعة الكهرباء، ومواد الاستهلاك. لكن الصناعة الأمريكية تتقدم أكثر فأكثر نحو التخصص في قطاعات التكنولوجيا العالية الدقة: كالطيران، والفضاء، والإلكترونيات، والتسلح، والكومبيوتر والتكنولوجيا الحديثة.

د- تمتع الولايات المتحدة بقوة فلاحية متطورة، سواء من ناحية إنتاجها أم صادراتها، زيادة على امتلاك الأراضي الخصبة والمناخ المناسب. ومن أهم الزراعات فيها: زراعة الحبوب (الذرة والقمح والشعير) والنباتات الصناعية (كالقطن، والفلو، والتبغ)، فضلاً عن تربية الأبقار والصيد البحري.

هـ- هيمنة قطاع الخدمات اليوم على الاقتصاد الأمريكي، فمن بين أهم الخدمات نجد: الإعلام، والإدارة، والسياحة، والترفيه، والبنوك.

و- إن الولايات المتحدة لم تخض حرباً على أرضها بعد عام ١٨٦٥، تاريخ انتهاء الحرب الأهلية، تالياً لم تعرف الخراب والدمار التي عرفته القارة الأوروبية بعد الحربين العالميتين ولهذا استطاعت أمريكا المحافظة على اقتصادها وصناعاتها سالمين، بخلاف الاقتصاد الأوروبي الذي أنهار نتيجة الحروب الدائمة التي عرفتها القارة على امتداد مئات السنين.

٢- المقومات الاقتصادية المكتسبة:

إنها تمثل ما تم إضافته من قوة اقتصادية داعمة متأتية من مكتسبات الدور العالمي الأمريكي ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذه المقومات هي:

أ- المؤسسات المالية العالمية:

بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة عملت على وضع إستراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي، خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على نحو يعمل لصالحها، فقامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة العالمية الحرة (الكات). كما عملت، في الوقت ذاته، على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية

خدمة لمصالحها الاقتصادية، ولتصبح هذه المؤسسات عنصر قوة تضاف إلى القوة الاقتصادية الأمريكية.

وكان للقالب الليبرالي الذي امتازت به هذه المؤسسات دوراً في تثبيت دعائم الإستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة، خاصة إن هذه المؤسسات باتت تسيطر على الاقتصاد العالمي، اليوم وتميل إلى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية، وتتوافق، إلى حد كبير مع ميول وتوجهات الإستراتيجية الأمريكية وأفكارها الليبرالية^(١).

ورغم أن الاعتبارات الاقتصادية هي المحور الرئيس في القرارات المتخذة داخل هذه المنظمات، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت، في الكثير من الحالات التحكم بقرارات هذه المنظمات على خلفية سياسية، وذلك خدمةً لمصالحها تارة، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الأمريكية تارةً أخرى. ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بمنع تقديم المعونات إلى تشيلي خلال الأعوام ١٩٧١-١٩٧٩^(٢).

والحالة ذاتها تنطبق على منظمة التجارة العالمية (الكات) التي تعتبر مكسباً إضافياً تسخره الولايات المتحدة، كأداة للتأثير في السياسة الخارجية للدول الأخرى، لاسيما السياسة الاقتصادية لهذه الدول، لما لهذه المنظمة من دور في هذا الخصوص. ويتجسد هذا التأثير، مثلاً في تأمين فتح الأسواق لاستيعاب الصادرات الأمريكية، والسيطرة على سياسات وتشريعات الجمارك وطرق ومقاييس ومعايير ومواصفات خاصة بالاستيراد، خصوصاً أن نمو التجارة يعد من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية^(٣).

ب- الشركات متعددة الجنسيات:

(١) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٠١-١٠٣.

(٢) راجع دراسة : حنان دويدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٧، سنة ١٩٩٧، ص ١١٩-١٢٠.

(٣) سهيل حسين الفتلاوي، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٣٤-٢٣٥.

تمثل الشركات متعددة الجنسيات إحدى العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي. فمنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً، وازدادت فروعها في كل أنحاء العالم، وبالتالي أصبحت تشكل، اليوم قوة أساسية في الاقتصاد العالمي. فقد بدأت تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية، وتتخبط في عمليات الإنتاج الدولي وفق منظومة كونية متكاملة تضع تحت إرادتها أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من السلع والخدمات، وتستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المتدفق على الصعيد العالمي. وإذا ما عرفنا نسبة الشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مركزاً رئيسياً لها، أو التي أنشئت في الولايات المتحدة وارتبطت بالاقتصاد الأمريكي، نجد أن تلك النسبة أصبحت تمثل قوة مكتسبة مضافةً للاقتصاد الأمريكي. فمن أصل (٥٠٠) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها (١٥٣) شركة^(١). وفي عام ١٩٩٩ استحوذت الولايات المتحدة على الثلث الأكبر من مائة شركة. وتأتي خمس من شركاتها في ترتيب الشركات العشر الكبرى، المصنفة وفق الأصول الأجنبية لعام ١٩٩٩^(٢).

وبالنتيجة فإن اقتصاداً بهذا الحجم والتشابك مع الاقتصاد العالمي يكون قادراً على التأثير في عدد كبير من الاقتصاديات في العالم، عموماً ومن خلال شبكة علاقاته بها، بل إن هذا التأثير يكون هدفاً لصناع القرار في دولة لها هيمنة عالمية، حتى بدت مقولة "عندما يعطس الاقتصاد الأمريكي، فإن العالم كله يصاب بالأنفلونزا"^(٣).

ومن البديهي أن يشكل اقتصاد بهذا الحجم من الفاعلية العالمية المقوم الأساس في عمل الإستراتيجية الأمريكية، فهو يؤدي دور الممول للاتجاهات التي تتخذها بما يحقق مصالحها وأهدافها في الهيمنة والنفوذ.

(١) راجع دراسة: عبد القادر محمد عزوز، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، في مجلة الجماهير، حلب، بلا عدد، ٢٠٠٦، ص ٣.

(٢) نواز عبد الرحمن الهيتي، دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، بحث منشور على الشبكة الدولية للإنترنت،

. 2/3/2011.

www.world-acc.net/rb/showthreadphp2t=256

(٣) راجع دراسة: أحمد جلال، وآخرون، العولمة والنظام الدولي... جدلية اللحظة الراهنة (مائدة مستديرة)، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٥، سنة ٢٠٠٩، ص ١٠٧.

المطلب الثاني: المقومات الثقافية والتكنولوجية

أولاً: المقومات الثقافية

إن ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى لم يستند إلى أسس مادية فحسب، سواء العسكرية منها أم الاقتصادية، بل استند أيضاً إلى مقومات ثقافية وتكنولوجية، مما جعل من هذه الدولة قوة ذات تأثير فاعل في السياسة الدولية.

والثقافة جزء من قوة التأثير. إنها قدرة البلد على الاستمالة والإنارة بنموذجه وقيمه ونمط حياته. والولايات المتحدة بالنسبة للكثيرين هي بلد الديمقراطية والحرية. ويعتبر كل شيء فيها ممكناً. ويمكن للفرد فيها القيام بتجربته والنجاح انطلاقاً من الصفر (الحلم الأمريكي). فالثقافة الأمريكية تحث على الانضمام أكثر مما تحث على التباعد^(١).

وبذلك تعد الثقافة وجهاً مهماً للقوة الأمريكية الشاملة، فهي تمثل مقومات واسعة الانتشار، ولها تأثير على معظم مجتمعات دول العالم، المتمثل في الأمور الآتية:

١- الولايات المتحدة هي أول وأكبر مصدر للبرامج التلفزيونية، فهي تصدر ما يقارب (٧٥%) من البرامج التلفزيونية في العالم، علماً أنها لا تستورد أية أفلام أو مسلسلات، باستثناء (٢%) من المواد التعليمية^(٢).

٢- انتشار القنوات الفضائية عبر الأقمار الصناعية الأمريكية ساعد على أن تكون اللغة الإنكليزية، وخاصة اللهجة الأمريكية، لغة عالمية، فلا غرابة في استحواذ الولايات المتحدة على نسبة (٨٠%) من الأفلام المعروضة، سواء في دور السينما أم على شاشات التلفزيون. وهذه الأفلام تتيح لأمريكا بث نمط حياتها^(٣).

(١) مكسيم لوفافير، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) سلام خطاب، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي،

جروس برس، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٥.

(٣) Zbigniew Brzezinski, the Choice: Global Domination or Global Leadership, Basic Books, USA, 2004, p. 183.

٣- إن النزعة الأمريكية في السيطرة على العالم وظفت منتجات الثورة التقنية في مجال الاتصالات والإعلام، فمن بين خمس وكالات أنباء عالمية تمتلك الولايات المتحدة اثنتين منها. وهي تسيطر على (٦٥%) من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية، الأمر الذي مكنها، عن طريق البث الفضائي والتلفزيوني، من الدخول إلى كل بيت والتأثير في كل فرد من أفراد العائلة الواحدة^(١).

٤- على صعيد الصحف الكبرى العالمية الانتشار هناك (نيويورك تايمز) و (ناشيونال جيوغرافيك ماغازين) و(البلاي بوي) و(التايم) و(نيوزويك)، وشبكات تلفزيونية (NBC) و(ABS) أو(CNN) الشبكة العالمية التي تصل إلى (٨٠) مليون بيت، وتغطي ١٤٣ دولة. وبهذا صارت الولايات المتحدة تمتلك سلطاناً عالمياً ذا مدى مؤثر سمح لها، منذ عشرات السنين، بإدخال الثقافة الأمريكية والنموذج الأمريكي بايديولوجيته الليبرالية- التنشيرية في فكر الملايين من الأفراد^(٢).

٥- تجتذب الولايات المتحدة ما يقارب ستة أضعاف المهاجرين الأجانب، وتليها ألمانيا في ذلك. فهي أرض للهجرة، للأوروبيين أقل فأقل، وللإسبانيين والآسيويين أكثر فأكثر. وبسبب هذه الجاذبية يمكن للولايات المتحدة أن تختار مهاجريها، فهي لا تستقبل إلاّ (الأدمغة) والشباب المميزين بقوة طاقتهم، فضلاً عن ذلك إنّ من بين الـ ٦،١ مليون طالب مسجلين في جامعات خارج بلدانهم ٢٨% منهم موجودون في الولايات المتحدة، و ١٤% يدرسون في بريطانيا^(٣).
وبالإضافة إلى كل ما ذكرنا فإن الولايات المتحدة، تتميز على الصعيد الثقافي في الأمور الآتية^(٤):

أ- إنها تنشر كتباً أكثر من أي بلد آخر.

ب- إنها تتبع مؤلفات موسيقية ضعف ما تتبعه اليابان التي تليها في هذا المجال.

(١) راجع دراسة: فاديه عباس، السياسة المعلوماتية واختراق الأمن القومي للدول، في مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٠٠، سنة ٢٠٠٩، ص ٢٦.

(٢) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٣) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٦٣.

(٤) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص ٦٤.

ج- إن لديها مضيفين على مواقع الإنترنت يزيدون على ثلاثة عشر ضعف المضيفين في اليابان.

د- إنها تحتل مرتبة ثانية بعد فرنسا في عدد جوائز نوبل في الأدب.

هـ- إنها تنشر ما يقارب من أربعة أضعاف المقالات العالمية والدولية التي تنتجها اليابان، المنافسة التالية لها في هذا المجال.

ي- إن لديها متقنون يسيطرون اليوم على المناقشات العالمية (فوكوياما، وهنتنغتون، وتشومسكي،... الخ) ففي الإدارة والتعليم العالي، والسياسية، والاقتصاد، وفي القانون تقرض الولايات المتحدة نفسها في المناهج وأشكال التجديد.

ومما لا شك فيه إنّ العمل الثقافي، دائماً ما يكون داعم للحرب واستراتيجيات تحقيق النصر، وهذا ما خطت له الولايات المتحدة وسعت لتحقيقه منذ تأسيسها، فقد ورد في التقرير (١٣٢٥) الصادر عن الكونغرس، في ٢٧/٤/١٩٦٤، فقرة تقول: "يمكننا أن نحقق بعض أهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع الدول الأجنبية (أي مجتمع الدولة) بدلاً من التعامل مع حكوماتها"^(١). والشيء ذاته أشار إليه مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (Jimmy Carter) للأمن القومي، بريجيسكي بقوله "إن على الولايات المتحدة، وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الإعلام الدولي، أن تقدم للعالم أجمع نموذجاً كونياً للحدثة"^(٢)، بمعنى نشر المبادئ والقيم الأمريكية. وقد سبقه إلى ذلك الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)، في كتابه "تصر بلا حرب"، عندما دعا إلى نشر القيم الأمريكية، إذا ما أردت أمريكا السيطرة على العالم. وبالمعنى، ذاته أيضاً قال الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، في خطابه أمام الكونغرس في كانون الثاني / يناير عام ١٩٩١، عشية الحرب الأمريكية على العراق: "إن القيادة الأمريكية غير قابلة للتعويض، وإن القرن القادم سيكون قرناً أمريكياً"^(٣).

وتطورت فكرة توظيف المقومات الثقافية حتى صاغ العضو السابق في البنتاغون، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد، جوزيف ناي (Joseph Nye)، مفهوم "القوة

(١) راجع دراسة: فاديه عباس هادي، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) سوسن العساف، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٣) راجع دراسة: فاديه عباس، مرجع سابق، ص ٢٦.

الناعمة" معبراً عنها بأنها: قياس قدرة المرء على جعل الآخرين يفعلون ما يريد، ليس بسبب إجبارهم أو رشوتهم ليفعلوا ذلك، ولكن لأنهم يريدون ذلك فعلاً^(١).

هذه القوة الناعمة نجدها في كل مكان من العالم، حيث يتمتع الأطفال والكبار بثقافة (البلوجينز - التيشيرت - ومأكولات الوجبات السريعة، والكوكا كولا، والأقراص المدمجة CD للمطربين الأمريكيين وأفلام الأكشن). وهذا ما يجعل العالم يتأثر بالثقافة الأمريكية^(٢).

نستنتج من ذلك أن الولايات المتحدة، وبفضل تفوقها النوعي في مجال الصحافة والسينما والتلفزة وأجهزة الكمبيوتر والانتشار الواسع للغة الإنكليزية، ومن ثم الثقافة الإنكليزية، أصبحت نموذجاً للغات والثقافات الأخرى في العالم، وساعدها ذلك على توظيفها لنشر أنموذج الحياة الأمريكية في العالم، ودعم هيمنتها الثقافية والاقتصادية والعسكرية العالمية.

ثانياً: المقومات التكنولوجية

من يلقي نظرة على الحقبة الزمنية التي مرت بها أوروبا أيام الثورة الصناعية، يجد شبيهاً كبيراً بينها وبين ما يعيشه العالم اليوم. إلا أن الفرق بين الحقتين يكمن في تلك التأثيرات وسرعتها، سواء كانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية، وهي التي جاءت بها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وذلك نتيجة ما تمتاز به من قدرة أداء عالمية، في إنتاج الابتكارات وتدفعها، وما لذلك من انعكاسات عالمية ذات قيمة عالية، خصوصاً من ناحية فهم أساس السيادة للدولة القومية، والتي باتت تتعرض للانهايار والتفتت^(٣). فطبيعة هذه التكنولوجيا هي طبيعة اقتحامية، بمعنى أنها تقتحم المجتمعات، سواء كانت محتاجة إليها أو غير راغبة فيها، وذلك بما تقدمه من سلع وخدمات جديدة، أو بما تولده من حاجات إلى سلع جديدة. فتقنية المعلومات المتطورة أنتجت وضعاً جديداً أطلق عليه الكاتب الإنكليزي والتر رستون (Walter Reston) صفة "أفول السيادة"، وذلك نتيجة ما خلفته تلك التطورات والتأثيرات من تهديدات ومخاطر جعلت الدول تفقد

(١) نقلاً عن: بول روبنسون، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٢) راجع دراسة: فاديه عباس، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) فلاح مبارك، مرجع سابق، ص ١٧٢.

شيئاً فشيئاً قدسية حدودها السياسية، وذلك بسبب عدم قدرتها على الوقوف في وجه هذه الموجة العارمة التي أطلق عليها المؤلف الأمريكي ألفن توفلر (Alfen Tolfer) "الموجة الثالثة"^(١).

وإذا كانت الثورة الصناعية أو "الموجة الثانية" قد أسهمت في قيام الإمبراطورية البريطانية فإن الثورة المعلوماتية، أو "الموجة الثالثة" كما أسماها "توفلر"، قد أفسحت المجال لمن يمتلك شروطها وينجح في توظيف مواردها للسيطرة على العالم. وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسرع في توظيف نتائج هذه الثورة، معتمدة في ذلك على ما تمتلكه من أسس للثورة المعلوماتية التي تقوم على الإنتاج والتطور الكبير في مجال الفضاء والمعلومات والحاسوب الإلكتروني والإعلام ووسائل الاتصال... الخ. وتستمد الولايات المتحدة طاقتها المتجددة من التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار التي هي أساس أدوات رسم المستقبل^(٢).

وقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة نادرة أمام الولايات المتحدة لترسخ زعامتها على العالم مستندة في ذلك إلى مقومات القوة التي تمتلكها لاسيما القوة التكنولوجية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز موقعها كدولة قائدة ومهيمنة في النظام الدولي بشكله الحالي . وهنا يشير الكاتب الأمريكي جوزيف ناي في كتابه "The Paradox Of American Power"، إلى أن الولايات المتحدة ستظل في منزلة جيدة تمكنها من التفوق والقيادة في السياسة العالمية لفترة لا يستهان بها طيلة القرن الحادي والعشرين^(٣).

وبذلك تُعتبر التكنولوجية الحديثة واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة سواء على الصعيد المدني أو الصعيد العسكري. واعتماداً على لغة الأرقام والإحصاءات يمكن إدراك هذه الحقيقة. ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في

(١) يقسم الكاتب ألفن توفلر الحضارة الإنسانية إلى ثلاث حضارات رئيسية، كل منها تأثر بنوع آلة الإنتاج التي سادت في مجمل المجتمع، ووصفها توفلر بالموجة، فحضارة الموجة الأولى تمثلت بالمجتمع الزراعي، وحضارة الموجة الثانية تميزت بالطابع الصناعي. أما الموجة الثالثة فهي مجتمع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. راجع: الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: حافظ الجمالي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨، ص ٥-٦. نقلاً عن: فلاح مبارك، مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٣.

(٢) المرجع ذاته، ص ١٧٣.

(٣) Joseph Nye, The Paradox of American Power, OXFORD University Press, 2002, P.13.

إنتاج الإلكترونيات بنسبة (٤٠%) مقابل (٢٧%) لليابان. وحافظت على موقع الصدارة في مجال تصدير الطائرات والكيميائيات الصناعية والزراعية والمحركات والتوربينات والآلات المكتبية والإحصائية^(١). وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأسرع في مجال الابتكار واستغلال التقنيات التكنولوجية والبحوث ولا يضاهاها في ذلك أي نظام آخر في العالم، فهي تمثل ٤٠% من النفقات العالمية للبحث الإنمائي، و ٥٠% من البراءات المودعة في العالم، و ٣٠% من المنشورات العالمية في العالم، و ٥٠% من الأقمار الصناعية في العالم^(٢). و ٩٠% من الذين فازوا بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والاقتصاد هم أمريكيان^(٣).

وقد دفع الانغماس الأمريكي الواسع في الشؤون الدولية إلى تعزيز الآلة العسكرية عبر الإفادة من الثورة التكنولوجية في الميدان العسكري من خلال خلق مؤسسة عسكرية متطورة يقل إنفاقها عن المؤسسة التقليدية، وذلك بوجود عدد محدود من القوات لتنفيذ المهام المطلوبة حالياً، مما مكن الولايات المتحدة من إدخال تصاميم أسلحة حديثة، بدءاً من الصواريخ الذكية الموجهة بأشعة الليزر القادرة على إحداث ضربات محددة وبعمق أكبر، مروراً بالأقمار الصناعية الخاصة بكشف الأهداف بدقة متناهية، وبأنظمة معلومات واتصالات إلكترونية متقنة^(٤).

هذه القيمة الإستراتيجية لمنظومة الأقمار الصناعية والمنصات الفضائية يؤكدها مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق ويليام بيرري (William Perry) بقوله: "إن نظام القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات الاستخباراتية التي توفرها الأقمار الصناعية وأنظمة الرصد الكومبيوترية من شأنها أن تخلق بيئة مشوشة للعدو، وتوفر لنا فرصة الانقضاض عليه لتدمير قوته العسكرية وشل عصب حياته الاقتصادية والصناعية"^(٥). وكانت النتيجة أن حروب الولايات المتحدة أصبحت أكثر تركيزاً وشدة بعنادها وأقل عدداً من الجنود (ما يقارب ٧٠٠ ألف

(١) راجع دراسة: سليم علي كاطع، مرجع سابق ص ١٦٥.

(٢) مكسيم لوفافير، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٣) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٤) غراهام يوست، تقنية التجسس، ترجمة: الياس فرحات، دار المنهل اللبناني، ط ٣، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٥٥.

(٥) نقلاً عن: عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، مرجع سابق، ص ١٥٥.

جندي ضد العراق في الحرب الأولى عام ١٩٩١، و ٢٥٠ ألف في الحرب الثانية عام ٢٠٠٣، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الوحدات الحليفة^(١).

وفي نهاية المطاف. نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت هذه المقومات، بشكل يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، وليس كما تدعي أنها صاحبة المبادرة في رسم ملامح الحماية الإنسانية على طريق الديمقراطية. ولعل الواقع على الساحة الدولية يعزز حقيقة ما نقول، فقد دخلت الولايات المتحدة الألفية الثالثة وهي مدججة بالسلاح، فاحتلت دولتين آمنتين (أفغانستان، والعراق)، تحت ذريعة الحرب على الإرهاب وتحقيق الديمقراطية، عبر انتهاج عقيدة عسكرية عمادها الأسلوب الوقائي في التعامل مع الدول المارقة (حسب وجهة النظر الأمريكية).

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الأمريكية

لا توصف أي إستراتيجية وعلى أي صعيد، بأنها ناجحة إلا إذا نجحت في التطبيق وحققت الأهداف التي رسمت وصيغت من أجلها. وبالنسبة للأهداف التي تتضمنها الإستراتيجية الأمريكية، فإن الحديث يطول هنا. وذلك طبيعي جداً لقوة ما تمتلكه من مقومات القدرة والفعل وتترجع على قمة الهرمية الدولية كدولة مهيمنة على النظام الدولي، فهذا يعني وجود إستراتيجية كونية تظال بأذرعها الأخطبوطية (سياسية واقتصادية وعسكرية وتقنية... الخ)، أنحاء العالم

(١) مكسيم لوفافير، مرجع سابق، ص ١٢٧.

كافة وخاصة تلك المناطق الحيوية التي ترى فيها مصالِحاً حيوية لديمومة تدفقها الاستراتيجي المتواصل نحو استمرارية الهيمنة، والسيطرة العالمية الحيوية^(١).

وتتنفق الأهداف العليا للإستراتيجية الأمريكية مع الأهداف العليا المماثلة لإستراتيجيات معظم دول العالم. فهذه الإستراتيجيات، تتركز في عملها حول ثلاثة أهداف رئيسية، هي: المحافظة على بقاء الدولة، وضمان مستوى عالٍ من الرفاهية الاقتصادية، وديمومة وتعزيز القدرات العسكرية. وفي حال الولايات المتحدة، تركز الاستراتيجيات على كل ما من شأنه الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، من خلال التمييز بين نوعين من الأهداف: (الأهداف الحيوية، والأهداف الهامة).

ولمعرفة أهداف الإستراتيجية الأمريكية، ومناقشة مضامينها، وجدنا من المناسب تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: الأهداف الحيوية.

المطلب الثاني: الأهداف الهامة.

المطلب الأول: الأهداف الحيوية

هي الأهداف التي تحمل سمة الأولوية القصوى والأهمية الكبرى ذاتياً بالنسبة للولايات المتحدة، والتي لا تمانع في الدخول في حروب مع غيرها من أجل تحقيقها أو المحافظة عليها. وبالتالي، فهي توظف من أجلها جميع المقومات والإمكانات التي تمتلكها، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

أولاً: تأمين مصادر الطاقة الدائمة للولايات المتحدة

إن الأهمية المتزايدة لقضية تأمين الطاقة دولياً ومحلياً، سوف تجعلها محور اهتمام العالم خلال السنوات المقبلة، وخاصةً فيما يتعلق بتوجيه أنظار الولايات المتحدة صوب الدول النفطية كلما كان هناك شعور بأنه يوماً ما سينضب النفط، الأمر الذي يجعلها تسعى للحصول على

(١) فلاح مبارك، مرجع سابق، ص ٥٤.

الطاقة من الدول الغنية بها وفق مبدأ التعاون أو حتى الصدام^(١). وهو ما تحقق في الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١، عندما أقدم النظام السياسي في العراق عام ١٩٩٠ بغزو الكويت، والذي يعني عملياً وقوع ٢٠% من الاحتياط العالمي من النفط تحت تصرف نظام سياسي مناوئ لها ويقف بالضد من مشاريعها السياسية في المنطقة، ناهيك بتحكّمه بالأسعار والإنتاج وإحكام قبضته في المستقبل على نفط السعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى، وهذا يشكل تهديداً خطيراً لأهم أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لذلك أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب في تصريح له نشرته مجلة نيوزويك بتاريخ ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠: "إننا لا نستطيع أن نسمح لصدام حسين بأن يفرض علينا ابتزازاً اقتصادياً، إن أمن الطاقة جزء من الأمن القومي، وعلينا أن نتهياً للتصرف على هذا الأساس"^(٢). كما أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ديك تشيني (Dick Cheney) بقوله: "إن العراق يضع يديه على ٢٠% من إمدادات العالم من النفط ... إنه إذا لم يقف عند حده، فإنه يتمادى للسيطرة على باقي إمدادات النفط الموجود في الخليج، الأمر الذي يعني أنه يصبح عندئذ متحكماً في عصب الاقتصاد العالمي"^(٣).

وتعكس هذه التصريحات، حقيقة النوايا الأمريكية إزاء العراق ومنطقة الخليج العربي، الذي لم يعبر عن قلق الإدارة الأمريكية من انتهاك العراق لسيادة الكويت، بقدر ما يعبر عن هدفها الأساس في الهيمنة والسيطرة والتحكم بمصادر الطاقة في العالم، ومنطقة الخليج العربي والعراق بالذات، والذي شكل الدافع الأساس في الحرب على العراق عام ١٩٩١، وهو ما أكده ريتشارد نيكسون في كتابه " ما وراء السلام" عندما قال: " ليس من حرب انطوت على أكبر مصالح حيوية أمريكية أكثر من حرب الخليج عام ١٩٩١، فالغاية العملية في الدفاع عن إمكاناتنا

(١) راجع دراسة: سيرجي مارتينوف، الطاقة هل هناك سقف للنمو؟، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٧، سنة ٢٠٠٩، ص ٤٣.

(٢) نقلاً عن: حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣١٠.

(٣) نقلاً عن: مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق، ص ٤٨-٤٩.

في الوصول إلى مصادر النفط، قد رافقها الهدف المثالي في الحفاظ على استقلال الكويت والمضي قدماً برسالة الديمقراطية^(١).

وتبعاً لذلك، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب على العراق عام ١٩٩١، من أحكام سيطرتها على منابع نفط الخليج العربي، عبر الوجود العسكري المكثف للقوات الأمريكية في المنطقة، خصوصاً في السعودية، والكويت، وباقي دول الخليج العربي عدا نفط العراق، إذ برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة قادرة على التأثير في السياسات النفطية الخليجية، خاصة السعودية منها، وتحديد الإنتاج والأسعار بما يتناسب مع رغباتها، ومصالحها وأهدافها العالمية والإستراتيجية. أما نفط العراق، فقد استطاعت التحكم به بشكل غير مباشر من خلال فرض الحصار الاقتصادي على العراق، ومنعه من إنتاج النفط وتصديره حتى عام ١٩٩٦^(٢).

وهكذا يبدو، أن الاهتمام الأمريكي المتزايد تجاه نفط الخليج العربي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدخل هذه المنطقة في صلب إستراتيجيتها القومية، وتسعى إلى ممارسة سيطرتها المباشرة على موارد الخليج العربي النفطية، بوصفه أحد الأهداف الحاسمة في إستراتيجيتها الكونية ليس فقط لتوفير احتياجاتها النفطية، وإنما لتدعيم مركزها كقوة عظمى، تسعى لفرض سيطرتها على شريان الإقتصاد الأوروبي والآسيوي، وتالياً تتمكن من وضع حدود مستقبلية تضمن لها قوة إقتصادية رأسمالية منافسة لأوروبا والصين واليابان، وتالياً، تسعى لإحكام سيطرتها عليها، وإخضاعها ليس لهيمنتها العسكرية فقط، وإنما لقرارها الإقتصادي والسياسي، والمحافظة على دورها الريادي، ومركزها الإقتصادي العالمي^(٣).

ونتيجة لذلك لم يعد النفط سلعة تجارية تُحقق من وراء استثمارها عائدات مالية كبيرة فحسب، وإنما أضحت قضية إستراتيجية كبرى، تتصل اتصالاً وثيقاً وخطيراً بعملية الصراع الدولي، بفعل الدور الحاسم الذي بدأ النفط يؤديه في هذا الصراع، وبات من الواضح أن يصبح النفط محل اهتمام دوائر الدفاع والأمن القومي والمخابرات والشؤون الخارجية، وكان منطقياً في

(١) نقلاً عن: إزهار عبد الله حسن، السياسة الأمريكية حيال العراق منذ التسعينات، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

(٢) المرجع ذاته، ص ٤٤-٤٥.

(٣) سمير صارم، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

ذلك أن يتم بناء جهاز دبلوماسية الطاقة في إدارة الرئيس جورج بوش الابن بهدف ترجمتها إلى قرارات تنفيذية ضمن تعاون وثيق بين الأجهزة المعنية، وأن يتولّى رئاسة الجهاز الجديد مفوض له حرية الحركة في كافة أنحاء العالم، وتحت التوجيه المباشر لنائب الرئيس السابق ديك تشيني، الذي أحاط اتصالاته الخاصة بسياسة الطاقة بسياج من السرية. ولم تتجح كل المحاولات الأمريكية في التقليل من الاعتماد على النفط العربي والخليجي خصوصاً، بل بانّت هذه المحاولات في عداد المستحيل، من ثمّ، فإنّ الهدف الأمريكي، تحوّل من السعي لتقليل الاعتماد على النفط العربي، إلى استهداف السيطرة على منابعه، للتحكّم في تدفقه وأسعاره^(١). فحسابات مركز دبلوماسية الطاقة" أكدت على عدة حقائق، كما أوردها الأستاذ الدكتور خليل حسين في كتابة: "ذرائع الإرهاب وحروب الشرق الأوسط الجديد"، هي^(٢):

- ١- حقول نفط عديدة خارج دول أوبك نضبت، أو سوف تنضب في مدى زمني قريب.
- ٢- رغم كل ما أشيع عن ضخامة نفط بحر قزوين، إلا أن الواقع ليس كذلك.
- ٣- الرهان على تحالف استراتيجي في مجال الطاقة مع روسيا لا يخلو من مخاطر.
- ٤- الاكتشافات النفطية في المناطق الجديدة يعييبها ارتفاع تكلفة الاستخراج، أو انخفاض جودة الخام.
- ٥- رغم أن أوبك لم تعد بالقوة السابقة، إلا أنها مازالت قادرة على التأثير في صناعة القرار النفطي على المستوى الدولي.
- ٦- مشروع الرئيس السابق جورج بوش الابن في آلاسكا لا يواجه معارضة أنصار البيئة فحسب، لكنه يلقى معارضة من حزب الرئيس.
- ٧- فشل الرهان على بدائل النفط من مصادر الطاقة الأخرى في المدى المنظور. وحقائق ومعطيات أخرى تقود إلى استخلاص مهم لا يمكن الالتفاف حوله أو تجاوزه: إن الاستغناء عن النفط العربي بشكل عام، والخليجي بشكل خاص، والعراقي بدرجة أخص، أمر مستحيل.

(١) خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٨٢-١٨٣.

(٢) المرجع ذاته، ص ١٨٣.

ولذلك أُعتبر احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ ضرورةً أمريكية للسيطرة على منابع النفط فيه لأنه يحتل مركزاً متقدماً من حيث الاحتياطي العالمي مع جودته العالية، وقلة تكاليفه الإنتاجية وربما سيكون آخر نفط ينضب في العالم، وتدعيماً لهذه الفكرة هو تصريح نائب وزير الدفاع الأسبق بول وولفويتز (Paul Wolfowitz) بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣/٦/٤ في مؤتمر أمني في سنغافورة قائلاً: " لم يكن أماننا أي خيار في العراق، فالبلد يسبح على بحر من البترول " (١).

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن تأمين مصادر الطاقة، وخصوصاً النفط، تمثل عنواناً بارزاً في رسم الإستراتيجية الأمريكية، وهو ما سبق وكشف عنه الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب أمام الكونغرس في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، في خطابه المعروف باسم "حالة الاتحاد"، حيث قال: "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بد من أن يكون القرن الجديد قرناً أميركياً بمقدار ما كان القرن الذي سبقه وهو القرن العشرون أميركياً، وهذا بالطبع ليس ممكناً إلا بالسيطرة الكاملة على النفط واحتياطاته وفائض البترول دولار" (٢).

ثانياً: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

استخدم تعبير أسلحة الدمار الشامل لأول مرة في الصحف البريطانية في وصفها للطائرات الألمانية القاصفة، عندما كانت تُدمر مدناً تدميراً شاملاً مثل مدينة غيرنيكا الإسبانية، فوصفت هذه الطائرات النازية بأسلحة الدمار الشامل. واستخدم التعبير في مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة لأول مرة في عام ١٩٩١ في القرار ٦٨٧ الذي اشترط التخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق لرفع الحصار الاقتصادي (٣). وكما لا يبقى مفهوم أسلحة الدمار الشامل مبهماً لابد من وصفاً فنياً وقانونياً، إذ صدر عن اجتماع قمة دول حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٤

(١) نقلاً عن: أزهار عبد الله حسن، مرجع سابق، ص ٤٧ .

(٢) نقلاً عن: سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠.

(٣) راجع دراسة: جعفر ضياء جعفر، ونعمان سعد الدين، بعنوان: أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربياً و اقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٦١.

وصف لهذا السلاح بالنص التالي: "إن تعبير أسلحة الدمار الشامل، تعبير عام يشمل العناصر المشعة، والعوامل أو المواد الكيماوية والبيولوجية. وإن تعبير أسلوب إيصال هذه الأسلحة يتضمن إنتاجها واستخدامها لأغراض غير سلمية، ما يحدث موتاً لأعداد كبيرة من الناس، أو يحدث أضراراً مادية بمقياس واسع" (١). وصدر عن مشرع القرن الأمريكي عام ١٩٩٨ ما نصّه. "إن تعبير سلاح الدمار الشامل يعني ذلك السلاح الذي يُحدث الموتَ أو الأذى الجسماني لعددٍ كبير من الناس، ويشمل هذا السلاح بعض المواد الكيماوية أو الجرثومية أو المشعة" (٢).

لاشك أن موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل، من الموضوعات التي شغلت العالم، وأثارت مشكلات معقدة، بفضل سرعة تطورها، وآلية تقنياتها الحديثة التي لا تقف عند حدود معينة، فعلى الرغم من انتشارها غداة الحرب العالمية الثانية، فإنها في طريق التطور المذهل الذي أثار مخاوف الدول، وبخاصة الدول الكبرى، لأنها تشكل خطراً على قوتها، إذا ما استمرت في تقدمها يوماً بعد يوم نتيجة ما تفرضه استراتيجيات الدول العظمى الساعية للسيطرة على المستويات السياسية والعسكرية و الإقتصادية، حتى بات العالم الآن على شفير حرب ثالثة مدمرة وفانية.

في ضوء هذه التطورات السريعة، كان لابدّ للولايات المتحدة الأمريكية، كونها تشكل القطب الأحادي في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أن يكون لها موقف من الدول التي تتسابق إلى التسلح النووي، إمّا خوفاً من القوى المحيطة بها، وإمّا حفاظاً على مصالحها، لا بل على بقائها، لذلك شكلت مسألة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واحدة من أهم الأهداف الحيوية في الإستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وتجدر الإشارة، إلى أن دائرة الأسلحة النووية بالنسبة إلى البلدان التي تسعى ومن دون توقف لتطورها، وتنويعها وتحديثها، حسب مقتضيات الظروف المحيطة بها أثار مخاوف أمريكا، على الرغم من الرقابة التي فرضتها، عقب ازدياد مساعي بعض الدول لامتلاك مثلها. وما زاد

(١) نقلاً عن: مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) راجع دراسة: جعفر ضياء جعفر، ونعمان سعد الدين، مرجع سابق، ص ١٦٢.

قلق أمريكا أكثر هو التفجيرات النووية الهندية - الباكستانية في أيار/ مايو ١٩٩٨، وإطلاق إيران صاروخ شهاب، وإقدام كوريا الشمالية على إطلاق صاروخ تايبودونغ، وتطوير برامجها النووية، ولذلك، شعرت أمريكا بأنّ هذه الدول، سواء أكانت معادية لها سرّاً أم علانية، تشكل خطراً على أمنها القومي، ونتيجة لذلك، أدركت دوائر الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أن الشرق الأوسط الذي يشكل الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي، أضحي يعدّ من أكثر مناطق العالم محاصرة بشبكة مترابطة من الأسلحة النووية، لذلك، بدت الولايات المتحدة جاهدة إلى توسيع سلطتها وبشتى الأساليب (السياسية والاقتصادية والعسكرية) دون حصول أي دولة أو قوى تعدها الولايات المتحدة معادية وتشكل خطراً على أمنها القومي، على هذه التكنولوجيا التي أصبحت متاحة بسهولة نتيجة التطور التكنولوجي^(١). ومن أجل ضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل، نجحت الولايات المتحدة خلال نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ في إصدار قرار مجلس الأمن الرقم (١٥٤٠) الذي يطالب الدول الأعضاء بتحريم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفرض رقابة شديدة وصارمة على بيعه، وتصديره، وبخاصة على الدول المصدرة لهذه الأسلحة، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢) لاكتشاف الانتشار النووي ومنعه، ولقد أسست الإدارة الأمريكية إطاراً شاملاً لجميع مبادرات حماية الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحادي والعشرين من الإرهاب^(٣).

وقد حفزت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، الإدارة الأمريكية لجعل هذا الهدف في قمة أولويات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، كما أكد على ذلك الرئيس السابق بوش الابن من خلال كلمة ألقاها في أكاديمية ويست بوينت العسكرية بقوله "إنّ الخطر الأعظم الذي يهدد الحرية اليوم، يكمن عند التقاطع الخطير للراديكالية

(١) راجع دراسة: علي محمد حسين، القدرة النووية والصاروخية (لكوريا الشمالية)، في مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٧٦، سنة ٢٠٠٩، ص ١١.

(٢) الوكالة الدولية للطاقة الذرية: هي وكالة تابعة للأمم المتحدة، وهي مسؤولة أمام مجلس الأمن والجمعية العامة. تأسست الوكالة عام ١٩٥٧ واتخذت مقرها في فيينا بالنمسا، ويتمثل دورها في ضمان الاستخدام السليم والأمن السلمي للتقنية النووية، وقد توزعت مهامها في ثلاثة أركان، هي: السلامة والأمن، والعلم والتقنية، وتدابير الوقاية والتحقيق. للمزيد راجع: بول روبنسون، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) خليل حسين، نزاع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

التكنولوجية، فعندما تنتشر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية، وتترافق مع تكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات. عندما يحدث ذلك، يصبح بإمكان حتى الدول الضعيفة أو الجماعات الصغيرة، إحراز قوة مدمرة تمكّنها من ضرب الدول العظمى... سنقاومهم بكل ما نملك من قوة...^(١).

واستناداً إلى تلك الذرائع، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، بتبني عقيدة الحرب الوقائية، واحتلال العراق بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل (وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني من هذا البحث)، الذي يشكل تهديداً لأمن إسرائيل (الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة)، كذلك تهديداً للمصالح الغربية النفطية في منطقة الخليج العربي.

أصبح من الواضح، أن ضبط عملية التسلح، تؤدي إلى تحقيق مصالح وأهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط من خلال:

أ- إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل لتضمن الولايات المتحدة سلامة مصالحها، وسلامة حلفائها، لاسيما إسرائيل التي تُعد الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل وبموافقة ودعم من الولايات المتحدة ، حيث تمتلك إسرائيل ترسانة مؤكدة من أسلحة الدمار الشامل، ولها القدرة على ضرب كل العواصم العربية في حال نشوب صراع ، وهي الدولة الوحيدة التي لم توقع على اتفاقية الحد من انتشار هذه الأسلحة، كما أن منشأتها لم تطأها أقدام مفتشوا الوكالة الدولية. الأمر الذي يجعل معادلة التوازن الاستراتيجي تميل لصالحها لاسيما بعد الإجهاز على القدرة الصناعية والبنية التحتية العراقية في عام ١٩٩١، واحتلاله مباشرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣.

ب- ضمان إبعاد أي تقارب أو تعامل بين دول المنطقة والدول المنافسة للولايات المتحدة في المجال النووي.

(١) نقلاً عن: فلاح مبارك ، مرجع سابق، ص ٦١.

ثالثاً: حماية وفرض القيم الثقافية والاجتماعية الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حماية وفرض قيمها الثقافية و الاجتماعية على المجتمعات الأخرى، على الرغم من انحرافها وتصادمها مع قيم تلك المجتمعات وثقافتهم، واستخدام القوة الأمريكية لتحقيق ذلك. والإدارة الأمريكية بارعة في اختلاق المبررات والذرائع للتدخل في شؤون الشعوب، من خلال الادعاء بحماية الأقليات وتوفير حق تقرير المصير وتطبيق الديمقراطية. وليس الغرض من هذه السياسة خدمة القيم السامية التي تمثلها حقوق الإنسان، بل السعي لخدمة المصالح الخاصة والسيطرة على مقدرات الشعوب وثرواتها. والدليل أن الإدارة الأمريكية التي تدعي حماية حقوق الإنسان لا تتورع عن دعم أنظمة غير ديمقراطية تنتكر لحقوق الإنسان وتُمعن في انتهاكها. والخطورة في هذه السياسة أنها تربط موضوع حقوق الإنسان بمبدأين: حماية الأقليات وحق تقرير المصير، وتتستّر، عندما يحلو لها، بأحد المبدأين لتبرير تدخلها "الإنساني" في الشؤون الداخلية للدول. فكثيراً ما تتظاهر الإدارة الأمريكية بالتجاوب مع مشاعر الأقليات في دول العالم الثالث وتحرض، في الوقت ذاته وبصورة غير مباشرة، على التمرد والتهديد بالانفصال بحجة التخلص من الاضطهاد. وهذا الأسلوب يُتيح لها التدخل في شؤون تلك الدول بدعوى حماية الأقليات المضطهدة وتمكينها من ممارسة حرياتها وتقرير مصيرها. والضرب على هذا الوتر الحساس في الدول التي تضم فئات من الناس تنتمي إلى إثنيات أو قوميات أو طوائف متعددة يضع تحت تصرف واشنطن سلاحاً يسمح لها، عند الحاجة، بتفتيت كل وحدة وطنية والادعاء بأن الأقلية تُشكّل بحد ذاتها أمةً يحق لها الحصول على الاستقلال والعيش في إطار دولة^(١).

المطلب الثاني: الأهداف الهامة

(١) محمد المجذوب، وطارق المجذوب، القانون الدولي الإنساني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٣.

هناك أهداف على درجة عالية من الأهمية، ولكن عملية التخطيط والتنفيذ لها تحتاج إلى رؤية وصبر، وتتطلب إستراتيجيات كثيرة لتحقيقها، مع أن تلك الأهداف تأتي في المرتبة الأولى من سلم الأولويات للولايات المتحدة. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل يتطلب الأمر من الولايات المتحدة استخدام القوة في سبيل تحقيقها؟ الجواب: نعم، ويمكن أن يتم ذلك بالنيابة أو بتحريك الوكلاء أو بالقيام بانقلاب أو بتدبير وسائل تجسس، أو باتباع أساليب مختلفة لتحقيق الأهداف الهامة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- مشروع الشرق الأوسط الجديد:

إن مصطلح الشرق الأوسط الجديد، يعود إلى عام ١٩٠٢ كتسمية جغرافية وعلى لسان المفكر الفريد ماهان (Al fred Mahan)، واتخذ طابعه السياسي مع نشوء عصر الاستعمار التقليدي، وهو مصطلح مضاد لمصطلح الوطن العربي وبديلاً عنه في آن واحد. تولد النظام الشرق أوسطي عماء اسماء الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب بـ (النظام الدولي الجديد) وذلك بعد أحداث الثاني من آب / أغسطس عام ١٩٩٠، وقد كان لذلك النظام مضمونان: احدهما سياسي والأخر اقتصادي، ويرتكز هذا النظام على دول غير عربية داخل المنطقة هي: إيران، وتركيا، وأفغانستان، وباكستان، بالإضافة إلى الكيان الصهيوني، مع احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بحق التمتع بالكلمة العليا فيه، ورفض أي دور عربي متكامل بالنسبة إلى القضايا الأمنية وامن الخليج العربي بصفة خاصة^(١).

في شباط /فبراير ٢٠٠٤، نشرت صحيفة الحياة اللندنية أهم وثيقة تتحدث عن مشروع ورؤى إدارة الرئيس بوش الابن والمتمثلة بـ(مشروع الشرق الأوسط الجديد) الذي تم طرحه مره أخرى وبشكل رسمي في قمة الدول الثمان^(٢)، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ في ولاية فرجينيا الأمريكية. وتتركز وثيقة المشروع هذه على مقارنة فلسفية قوامها النقاط التالية^(٣):

١- يمثل الشرق الأوسط الجديد تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي في آن واحد.

(١) راجع دراسة: حامد عبيد، الأهداف الاقتصادية الأمريكية من مشروع النظام الشرق أوسطي، في مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٥٤، سنة ٢٠٠٦، ص ١.

(٢) الدول الثمان هي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة البريطانية، وكندا، وألمانيا، وروسيا، واليابان، وإيطاليا، وفرنسا.

(٣) مازن شندب، الأعاصير، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٢٣-١٢٤.

- ٢- يعاني الشرق الأوسط من نواقص ثلاث هي: الحرية والمعرفة وتمكين النساء. وهذه النواقص ساهمت في خلق ظروف تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمان.
- ٣- الربط بين تزايد الحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية في المنطقة وازدياد التطرف والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة.
- ٤- إن التغييرات الديمغرافية (التي لا توضحها الوثيقة) وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، تتيح فرصة تاريخية لمجموعة الثمان تتفق مع أولويات مشتركة للإصلاح، ويمكن معالجتها بالوسائل الآتية:
- أ- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- ب- بناء مجتمع معرفي.
- ج- توسيع الفرص الاقتصادية.

ومع هذه الوثيقة هناك سؤال يطرح نفسه بقوة هو: لماذا منطقة الشرق الأوسط بالذات؟ إن الولايات المتحدة اختارت أن تبدأ بـ"أمركة العالم" من الشرق الأوسط، فهذه منطقة معقدة، وإستراتيجية، وغنية بالنفط، وترزخ تحت ثقل صراع عربي - صهيوني قديم، وتعاني دولها من نظم دكتاتورية وتحتاج شعوبها إلى الديمقراطية والحرية والليبرالية، وتتطلب أوضاعها الاقتصادية والإنمائية والتربوية والثقافية إعادة ترتيب جذرية، ويمكن إذا ما " تأمركت " أن تصبح نموذجاً يقتدى به.

وهكذا وجد أصحاب هذا المشروع من المحافظين الجدد، بإدارة الرئيس السابق بوش الابن، في العراق قاعدة الانطلاق المركزية بهدف إحداث موجة من التغيير تعم المنطقة، وبطريقة لا تثير حفيظة الدول الفاعلة من جهة، وتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة من جهة أخرى.

والى جانب الدوافع والغايات المعلنة التي تنتشدها الولايات المتحدة من اجل تحقيق المشروع، هناك دوافع وغايات غير معلنة ترمي إلى تحقيقها، يتمثل أبرزها بالأمور الآتية^(١):

- ١- إنهاء المقاطعة العربية (لإسرائيل) رسمياً وتطبيع العلاقات على مختلف الأصعدة، وفرض السيطرة الأمريكية على الأمة العربية، ومحاولة استيعاب الصراع العربي - الإسرائيلي من

(١) خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان، الخلفيات والأبعاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤١-٤٢.

دون إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكذلك تفكيك المقاومة العربية والمنظمات الفلسطينية، واستيعاب العراق وجعله أنموذجاً لتعميم الديمقراطية في المنطقة.

٢- إعادة ترتيب الخريطة الجيو- إستراتيجية للمنطقة العربية من خلال إعادة الهيكلية الشاملة للوطن العربي واستبداله بما يعرف بـ " الشرق الأوسط الجديد " عبر الوقوف ضد محاولة لإقامة منظومة عربية متكاملة، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، والقضاء على كل مقومات الثقافة الإسلامية والحضارية للوطن العربي والعالم الإسلامي، ومن ثم تذويبها، وإنشاء بدائل تتلائم مع معطيات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة

٣- القضاء نهائياً على النظام الإقليمي العربي المتمثل في آليات تعاون الجامعة العربية، وإنشاء بدائل عنها تتلاءم وتتوافق مع المعطيات الإقليمية الجديدة.

٤- نشر قيم الديمقراطية الغربية، وتحديد الأهمية باعتبارها النموذج الذي يحتذى به، مما يؤدي إلى ضرب القيم الثقافية العربية، وبالتالي انغماس العرب في الحضارة الغربية المادية وتخليهم عن هويتهم وثقافتهم العربية الإسلامية.

٥- محاولة جعل المشروع في حال نجاحه تجمعاً مواجهاً لدول وتجمعات إقليمية هادفة إلى لعب دور فاعل في النظام العالمي، بمعنى أن يكون هذا المشروع مواجهاً لمشروع الاتحاد الأوربي وعلى تخوم روسيا والصين، بعدما تم توسيع حلف شمال الأطلسي ليضم جميع دول أوروبا الشرقية.

والتساؤل الذي يُثار في هذا المقام هو: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تقيم أنظمة ديمقراطية وهي تدعم أعتى نظام وحشي في العالم وهو النظام (الإسرائيلي)؟ وكيف تنادي بالديمقراطية وهي ترى في شارون أو بيغن أو دايان أو بن غوريون، وغيرهم من المجرمين الصهيونيين رجال السلام؟.

إن مقولة الديمقراطية التي تريد أمريكا ورببتها الصهيونية نشرها في الشرق الأوسط، متمثلة في دعم الأنظمة الدكتاتورية المستبدة، ثم ضربها فيما بعد بحجة أنها دكتاتورية، ليست سوى خداع ونفاق وتغطية لمآربها الاستعمارية ومطامعها في نهب موارد بلدان المنطقة وإذلال شعوبها.

ثانياً - مشروع القرن الأمريكي:

في عام ١٩٩٧ شهدت حركة المحافظين الجدد تطوراً ملحوظاً مع تأسيس مجموعة من العسكريين والدبلوماسيين والسياسيين الذين يحسبون ضمن اتجاه التيار المحافظ الذي رافق الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان (Ronald Reagan) في إدارته الأولى والثانية، وكذلك بوش الأب، لمركز بناء مشروع من اجل قرن أو عصر أمريكي جديد وكان بيان تأسيس المركز ينطوي على دعوة إلى التفوق المطلق للولايات المتحدة في كل الميادين. وكان من أبرز الشخصيات التي وضعت أسس مشروع القرن الأمريكي الجديد ووقعت عليه وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) ونائبة بول وولفوتيز ووليام كريستول (William Kristal) ومساعد مدير المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (آنذاك) زلماي خليل زاد الذين أصبحوا فيما بعد صقور إدارة الرئيس بوش الابن^(١).

ويهدف هذا المشروع إلى ترويج الأفكار المتعلقة بالقيادة الأمريكية للعالم، ويبين أن الولايات المتحدة أصبحت على قمة النظام الدولي بعد قيادتها للغرب والانتصار في الحرب الباردة. ولهذا يجب أن تكون لديها الرؤية والإرادة لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية^(٢). ولتحقيق ذلك تبني المشروع مجموعة الأفكار التالية^(٣):

- ١- قبول قيام أميركا بدورها المتفرد في الحفاظ على النظام العالمي الديمقراطي الحر.
- ٢- إعادة الاعتبار للقوة العسكرية الأمريكية وتحديث القوات المسلحة وزيادة ميزانية الدفاع بشكل واسع.

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٧٤.

(٢) Dominic Mc Goldrick, From "9-11" To The "Iraq War 2003", Hart Publishing Company, North America (US and Canada), 2004, p. 18-19.

(٣) راجع دراسة: جمال سلامة، أسباب وسيطرة المحافظين على الساحة الأمريكية، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٦، سنة ٢٠٠٦، ص ١٩.

٣- ضرورة أن تتغلب الولايات المتحدة على شتى التهديدات بصورة حاسمة وبغرض تحقيق الانتصار ضد القوى المعادية.

٤- تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الصديقة، والتوسع في نشر قيم الحرية والديمقراطية، وعدم حصر الأمر في شعب من الشعوب أو في بلد من البلدان .

٥- تشجيع، ما أسموه بالهيمنة المتسامحة من خلال تعزيز ودعم الإصلاح السياسي في دول العالم، وتطوير اقتصادياتها للتوافق مع مبدأ حرية السوق.

٦- مواجهة أنظمة الحكم المعادية للحرية والديمقراطية (من وجهة النظر الأمريكية)، واستخدام القوة للقضاء على النظم الدكتاتورية في العالم، ومنها النظام العراقي، ووضع نهاية لمجاملة الدكتاتوريات.

٧- تأكيد ما سموه بالوضوح الأخلاقي، وذلك من خلال النظر للعالم من منظور الخير والشر دون اعتبار لأي منظور وسطي بينهما.

٨- المضي قدماً في مشروع الدرع الصاروخي حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي.

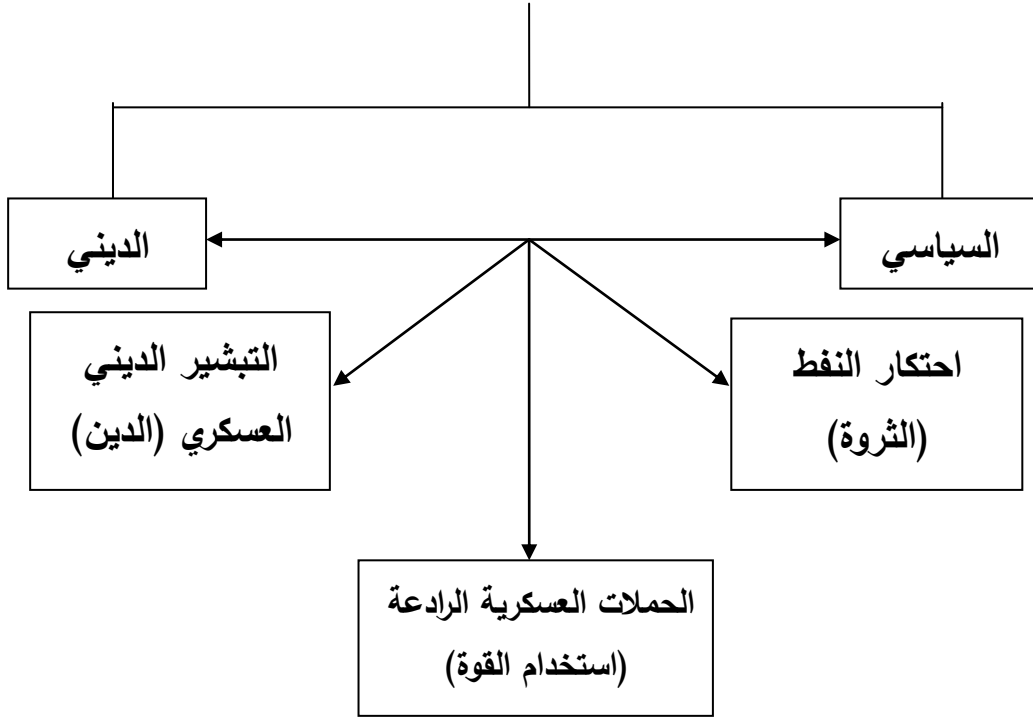
أن أصحاب مشروع القرن الأمريكي من اليمين المتشدد بنوعيه، اليمين السياسي واليمين الديني، يريدون أن تكون الولايات المتحدة المهيمنة وقائدة الإمبراطورية الجديدة للقرن الحادي والعشرين ويؤكدون أن ذلك لن يكون إلاً بالقوة المسلحة (عسكرياً)، أولاً والتبشير بنسق القيم الدينية الأمريكية، ثانياً وكل ذلك من أجل أن تكتمل متطلبات النموذج القيادي مع المتطلبات المادية والمتطلبات المعنوية^(١). والشكل الآتي يوضح رؤية المحافظين لأمريكا في القرن الحالي:

رؤية المحافظين الجدد للتوسع والهيمنة الأمريكية

في القرن الحادي والعشرين

"اليمين الأمريكي"

(١) سوسن العساف، مرجع سابق، ص



المصدر: التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣٦.

ومن هذا المنطلق اختار اليمين الأمريكي أسلوب هجومه المضاد من خلال قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية بشكل عام، والعراق بشكل خاص، لأن هذه الأمور من أضعف جوانب الحياة العربية وأكثرها انكشافاً، ومن أسهل الذرائع التي تسمح لليمين الأمريكي بتوظيفها لتبرير تدخله العسكري، والادعاء بأن الأوضاع والتصرفات في الدول النامية، وخصوصاً في العراق، تهدد الأمن العالمي. وبالإستناد إلى هذه الحجج يؤسس اليمين الأمريكي تحالفاً عالمياً لفرض الإصلاحات الديمقراطية على الوطن العربي.

ولابد لنا هنا من الإشارة إلى العقيدة التي تسود في الولايات المتحدة، وخصوصاً في عهد المحافظين الجدد، وهي عقيدة "القدر المتجلي". وهذا المصطلح يُعبّر عن ثقة مطلقة بالنفس وإيمان راسخ بالحقوق التي أقرّها القدر للدولة الأمريكية. ومفاد هذه العقيدة السياسية أن العالم كله بقاع ومناطق وأن قدر الولايات المتحدة أن تمتلك منه ما تشاء من أراضٍ، لأن ذلك هو حقها

الطبيعي، ولأن الخالق هو الذي أورها هذه الأراضي، وجعل الولايات المتحدة كائناً حياً لا يتوقف عن النمو^(١). ففي العام ١٩٤٧، نشر أحد الباحثين الأمريكيين الكبار مقالاً قال فيه: "إن الولايات المتحدة خاضت الحربين العالميتين لكي تحول دون وقوع مجالها الحيوي (الممتد من القطب شمالاً إلى المتوسط جنوباً فشواطئ الصين شرقاً) تحت هيمنة غيرها، لأن من يُهيمن على هذا المجال الحيوي يهيمن على العالم. لقد شعرت أمريكا أن أمنها أصبح مهدداً عندما حاولت ألمانيا السيطرة على الجزء الغربي من هذا المجال الحيوي، بينما حاولت اليابان السيطرة على جزئه الآخر"^(٢).

إن فكرة التفوق قد أوجدت، لدى الأمريكيين شعوراً بأن توسعهم في أرجاء الدنيا أمر حتمي بسبب هذا التفوق، وبأن هذا التوسع واجب أخلاقي تُمليه مصلحة الإنسانية وضرورة تهميش أو إلغاء الأعراق البشرية المنحطة. وهذا ما أدى إلى اعتقادهم بحقهم في التوسع اللانهائي من أجل قيادة العالم لخير البشرية. وعلى هذا الأساس منحوا أنفسهم حق السيطرة والقيادة، وحق قمع كل مقاومة أو تمرد أو إستعلاء بممارسة الإبادة الجماعية واستخدام الأسلحة المدمرة الفتاكة^(٣).

ولهذا ترى الولايات المتحدة أنه من الضروري التحرك في القرن الراهن على ثلاثة مستويات أساسية، يعتمد عليها مشروعها لهذا القرن^(٤):

١- تبني موقف دفاعي (Defensive) لحماية قيم الأمريكيين وأفكارهم الأساسية من أي تأثيرات غير مرغوب فيها.

٢- التحول إلى تبني موقف هجومي (Off ensive) لإحداث تجدد لاهوتي في نمط الحياة الأمريكية

(١) محمد المجذوب: القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) المرجع ذاته، ص ٢٩٠.

(٣) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ٢٩٠. وراجع كذلك كتاب: منير العكش، أمريكا والإبادة الجماعية، منشورات رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٤٢-١٤٤.

(٤) سوسن العساف، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

٣- الانتشار الواسع على المستوى العالمي.

وهكذا وجد المحافظون الجدد وأصحاب مشروع القرن الأمريكي أن العراق سيكون المرتكز الأساس لمسارات وخصائص التحركات الإستراتيجية الأمريكية العالمية للقرن الجديد.

المبحث الثالث: وسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية

لابدّ لكل إستراتيجية من وسائل لتنفيذها، والتي تعتمد بدورها على إمكانيات ومقومات الدولة ذاتها و يعود إليها تقييم مدى ملاءمة الوسائل للأهداف التي تروم تحقيقها بتلك الوسائل. والفن هنا يكمن في اختيار وسيلة أو أكثر من الوسائل وتأمين عملها للوصول إلى الهدف النهائي الذي صيغت من أجله.

وتمتلك الإستراتيجية الأمريكية للوصول إلى النتيجة الحاسمة مجموعة من الوسائل، تبدأ بالتهديد باستخدام القوة وتنتهي بالدعاية والاتفاقيات التجارية. وهذا ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن بقوله: "إنّ الولايات المتحدة سوف تتابع الحرب الشاملة على الإرهاب

بجميع وسائل القوة الوطنية، بما فيها الدبلوماسية و الاستخباراتية والمالية وسبل تطبيق القانون"^(١).

ولإغراض البحث، سنعمد إلى تناول وسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية بصورة منفردة، لمساهمتها في تحليل وتنفيذ أهدافها، إذ عند التنفيذ تكون جميع هذه الوسائل مترابطة ومتراصة وتعمل بشكل دقيق ضمن الإستراتيجية وتنفيذها.

وعليه، فقد تمّ تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: الوسائل السياسية والعسكرية

المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية والاستخباراتية

المطلب الأول: الوسائل السياسية والعسكرية

أولاً: الوسائل السياسية

ضمن إطار التوجه الاستراتيجي العام، توظف الولايات المتحدة العديد من الوسائل السياسية، بهدف احتواء الخصوم، وكسب الحلفاء والأصدقاء، وتحقيق المكانة والتأثير للدولة. ويمكن تحديد أهم هذه الوسائل بالآتي:

١- توظيف النفوذ في منظمة الأمم المتحدة:

أن المبادئ الأمريكية في التعامل مع منظمة الأمم المتحدة تتحدد بقيام الولايات المتحدة باستخدام هذه المنظمة العالمية كأداة طيبة لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها. ويتضح ذلك جلياً في مقولات الساسة والرؤساء الأمريكيين. وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر بقوله: "إن استخدام الأمم المتحدة لم يكن نتيجة لالتزام قوي بفكرة التعددية الدولية، بل كان نتيجة إدراك عميق لفكرة الاستفادة من الأمم المتحدة كوسيلة للقيادة الأمريكية"^(٢).

(١) دوغلاس فايث، الحرب والقرار من داخل البنّاعون تحت عنوان الحرب ضدّ الإرهاب، ترجمة: سامي بعقليني، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٦٦.

(٢) نقلاً عن: جمال مصطفى، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (١٩٧٩-٢٠٠٠)، دار الصنوبر، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٠٥.

وتجلت النظرة الأمريكية حيال الأمم المتحدة بصورة واضحة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي. فقد أصرت تلك الدولة على إدارة النظام الدولي وعدم الاكتفاء بقيادته، ففي صيف العام ١٩٩٠، اندلعت الأزمة العراقية، فسعت الإدارة الأمريكية، منذ البداية، لوضع اليد منفردة على ملف الأزمة وتهميش دور الأمم المتحدة. وحققت خطوة حاسمة في هذا السبيل عندما نجحت في استصدار قرار من مجلس الأمن بتفويض التحالف الدولي الذي تقوده استخدام القوة العسكرية.

وبهذا القرار حلت الولايات المتحدة، عملياً، محل مجلس الأمن وأصبحت صناعة الحرب والسلام وفقاً على إرادتها وحدها. وتجلّى ذلك^(١):

أ- في القرار، رقم ٦٨٧، الذي فرض على العراق أقصى عقوبات في تاريخ المنظمة العالمية.

ب- وفي فرضها مناطق محظورة على الطيران العراقي دون الرجوع إلى مجلس الأمن .

ج- وفي ممارستها ضغوطاً هائلة على المفتشين الدوليين الذين أرسلوا إلى العراق، وتجنيد بعضهم للقيام بعمليات تجسس لحسابها، دون أدنى اهتمام بملايين الأطفال العراقيين المحرومين من الأغذية والأدوية بسبب الحصار الجائر.

د- وفي قيامها بضغوط وتهديدات مبطنة على جميع أعضاء مجلس الأمن قبل أن تتمكن من استصدار القرار، رقم ١٤٤١، الذي تجاوز الشرعية الدولية في العديد من بنوده .

هـ- وفي بحثها، بكل الوسائل غير المشروعة، بعد قبول العراق التعاون لتنفيذ القرارات الدولية، عن ذرائع لتبرير عدوانها على العراق، بتفويض أو بلا تفويض من مجلس الأمن.

وجاءت الحرب الأخيرة على العراق لتعطي الدليل القاطع على فقدان المرجعية العالمية التي يمكن العودة إليها، أو إلى وساطتها لحل المنازعات الدولية، بالطرق السلمية. ولعل ما قاله كوفي أنان (Kofi Anan) الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بعد احتلال العراق يدعم قولنا هذا حيث ذكر: "إن الحرب الأمريكية على العراق غير شرعية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وإن درس حرب العراق واضح، وهو أنه من الأفضل العمل بشكل جماعي مع الحلفاء تحت مظلة الأمم المتحدة. وآمل أن لا نرى في المستقبل أي عملية عسكرية لا تحظى بموافقة الأمم

(١) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٥٤-٣٥٥.

المتحدة ودعم المجتمع الدولي ... إن الحرب في العراق لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرنا، ومن وجهة نظر الميثاق، فإن الحرب لم تكن شرعية^(١).

ويبدو أنّ السبب في سيطرة الولايات المتحدة على سلطة اتخاذ القرار في مجلس الأمن، نابع من كونها دولة المقر للأمم المتحدة وتتمتع بحق النقض ولا تتردد في استعماله، بالإضافة إلى مساهمتها الضخمة في ميزانية المنظمة والتي بلغت (٢٥%) من الميزانية، وهي أعلى نسبة مساهمة، ثم دورها في اختيار الأمين العام وسيطرتها على مقدرات الأمم المتحدة.

٢- الدبلوماسية:

لم تعد الدبلوماسية، قائمة على المراسيم والترتيبات والاتصالات لضبط وتنظيم أوضاع المواطنين في الخارج، أو تقريب وجهات الخلاف بين بلد وآخر، كما نراها الآن، وإنما تخطت حدود ذلك لتتطرق من شرح السياسات، وتوضيح المواقف. وإجراء المفاوضات، وعقد الاتفاقات أو المعاهدات، للتوصل إلى تفاهم يرضي الأطراف المتنازعة، وما تجدر الإشارة إليه، أنّ مفهوم الدبلوماسية أصبح قائماً على مساحة واسعة تغطيها أعمال الحكومات والمؤسسات والمنظمات، وفاعليات المؤتمرات، بالإضافة إلى دور السفارات والقنصليات والمفوضيات، وإعلاميين، وملحقين تجاريين، وعسكريين، وعناصر استخبارات وذلك لتسهيل الأعمال والوصول إلى حلول إيجابية مرضية^(٢).

وهناك دول حصدت ثماراً من مهارتها في استخدام الدبلوماسية. وتأتي الولايات المتحدة في مقدمتها، ويرجع ذلك إلى كفاءة الجهاز المسؤول عن الدبلوماسية، وهو وزارة الخارجية الأمريكية. وتملك الولايات المتحدة سلكاً دبلوماسياً محترفاً أنشئ على أساس الكفاءة وليس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية^(٣).

وقد وظفت الولايات المتحدة الدبلوماسية لتنفيذ استراتيجياتها عبر مداخل عديدة منها:

(١) راجع دراسة: عبد الله خليفة الشايجي، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل - التدايعات - المستقبل، في المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٩، سنة ٢٠٠٨، ص ٣١.

(٢) خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٦١.

(٣) فواز جرجس، مرجع سابق، ص ٥٧.

أ- ممارسة الدبلوماسية المكوكية، كما كان الحال مع قضية الحرب الأخيرة على العراق حيث سعت الإدارة الأمريكية إلى ممارسة التأثير في الأطراف الأخرى لتأمين دخولها الحرب إلى جانبها ضد العراق عبر الترغيب والترهيب.

ب- ممارسة دبلوماسية المنظمات الدولية حيث تظهر الدبلوماسية الأمريكية من خلال المؤتمرات والمنظمات الدولية، ومن أهمها الأمم المتحدة، لكسب تأييد أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء تجاه قضية معينة تخدم في النهاية هدف الإستراتيجية الأمريكية.

وهناك ملاحظة لا بد من الإشارة إليها، تشير إلى ثمة علاقة قوية تجمع ما بين الدبلوماسية والقوة المسلحة، فالدبلوماسية الأمريكية لا تعمل وحدها فأساس نجاح الدبلوماسية كما يراها هنري كيسنجر هو: "عدم فصل الدبلوماسية عن القوة العسكرية إذ تعد القوة المسلحة مصدر دعم مهم للمفاوض وموقفة التفاوض"^(١) بأعتبار القوة العسكرية أداة دعم للمفاوض الأمريكي .

ثانياً: الوسائل العسكرية:

يقصد بها استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها لتحقيق أهداف الإستراتيجية. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على الأداة العسكرية، وهو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بطابع عسكري. والدليل على ذلك كثرة اللجوء إلى هذه الوسيلة وتكرار توظيفها في تنفيذ سياستها. وتمارس الإدارة الأمريكية هذه الوسيلة عبر مستويين هما:

١- التهديد باستخدام القوة العسكرية:

يقصد به قيام الولايات المتحدة التهديد باستخدام القوة العسكرية بشكل مكشوف أو مستتر، ضد القوات المسلحة أو الأهداف المدنية للطرف الآخر، لتدفع به إلى تبني أنماط

(١) نقلاً عن: إحسان عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٥.

سلوكية تخدم في محصلتها النهائي هدفها الإستراتيجي^(١). ويتم ذلك تبعاً لنمطين رئيسيين هما الردع والإكراه:

أ- الردع: هو احد الوسائل العسكرية في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية. ويمكن تعريفه بأنه: "قدرة الدولة على منع أو تحييد تهديدات أو إخطار معينة ودفعها بعيداً عن حيز العمل المباشر ومجال التنفيذ الفعلي عن طريق مجابقتها بتهديدات مقابلة أو مضادة تساويها أو تتفوق عليها في الحجم والتأثير"^(٢).

إن إستراتيجية الردع، التي حافظت على السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، قد تراجعت شعبيتها و أصبحت عديمة الفائدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر عام ٢٠٠١، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن عندما قال: "إن الردع لا يفعل شيئاً ضد خلايا إرهابية غير مرئية تعمل كالأشباح ، ليس لها وطن محدد، ولا دول مسؤولة عن حمايتها"^(٣).

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ صدر عن الإدارة الأمريكية وثيقة جديدة للأمن القومي الأمريكي تحمل عنوان " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، وتحتوي تسعة فصول تعرض العديد من الرؤى الإستراتيجية التي حاولت فرضها على العالم كان أبرزها^(٤):

- ١- التحول الصريح والواضح في العقيدة العسكرية الأمريكية باعتماد الحرب الوقائية في التعامل مع الأخطار، بدلاً من إستراتيجية الردع النووي، والدفاع الذاتي (العراق أنموذجاً).
- ٢- تدويل "الحرب على الإرهاب" وجعلها في صلب الدبلوماسية الأمريكية، حيث تتحكم بمستوى العلاقات مع الدول الأخرى والمساعدات ودرجة التعاون الاقتصادي، إلى جانب المزج بين الحرب الوقائية والإرهاب (أفغانستان أنموذجاً).

(١) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع _الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٤٤.

(٢) هنري كيسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية و دبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة: حازم طالب مشتاق، دار الصنوبر، بغداد، ١٩٨٧، ص ٣٣.

(٣) راجع دراسة: حسام سويلم ، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٤) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

ومنَ يتمعن في هذه الإستراتيجية (الوقائية)، القائمة على مبدأ الفعل وليس رد الفعل، والتي قلبت سنوات من سياسة الأمن القومي رأساً على عقب، بل أصابت في الصميم معاهدة وستفاليا التي طالما شكلت ركيزة المنظومة الدولية الحديثة للدولة القومية منذ أكثر من ثلاثمائة عام (فهذه الاتفاقية المبرمة عام ١٦٤٨ لإنهاء حروب السنوات الثلاثين قامت على التسليم بقضية السيادة القومية وعدم التدخل في شؤون أي دولة وهو المبدأ الأساس في العلاقات الدولية). و بدت عقيدة الرئيس الأمريكي السابق بوش متعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الدول صغيرها وكبيرها من ناحية، ومتناقضة من ناحية أخرى مع استنتاجات محاكمات نورمبرغ التي عدت الحرب الوقائية جريمة حرب^(١).

ب-الإجبار (الإكراه): يُعرف الأستاذ الدكتور خليل حسين الإكراه بأنه: "إستراتيجية تهدف إلى إكراه الخصم على القيام بعمل لا يرغب فيه، عبر تهديده بالعقاب إن لم يفعل ذلك"^(٢).

وتتخذ الولايات المتحدة من الإجبار (الإكراه) وسيلة لها تجاه عدد من الدول، خصوصاً تلك الدول التي لا تتسجم سياستها مع سياسات وتطلعات الولايات المتحدة الأمريكية. ويتحقق الإكراه عبر قنوات عدة كتصريحات كبار المسؤولين في الدولة بالاعتماد على التقارير والوثائق التي تزودهم بها أجهزة المخابرات الأمريكية، وقد تشير هذه التصريحات إلى الرغبة في حل أزمة ما بطريقة غالباً ما تكون منسجمة مع تصوراتهم، أو تشير إلى نية مزعومة بعدم الرغبة في وصول الأزمة إلى حل، والاضطرار إلى استخدام القوة، مع التنويه بشكل صريح أو ضمني بحجم القوة وتداعياتها. والمثال الواضح على هذه السياسة هي ما تقوم به الولايات المتحدة بالضغط على الحكومة العراقية من أجل تمديد بقاء قوات الاحتلال أطول فترة ممكنة في العراق.

٢- استخدام القوة العسكرية:

وتعني التحرك المباشر لقطاعات القوات المسلحة الأمريكية وخوض الحرب ضد القوات المسلحة أو الأهداف المدنية لطرف اخر، لفرض إرادتها بالقوة المادية، وتحقيق أهداف ذات

(١) سوسن العساف، مرجع سابق، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع_الأشخاص والقضايا، مرجع سابق، ص ٥٤٤.

طبيعة عدائيه، وذلك بتدمير القوات، أو احتلال الأراضي، أو الاستيلاء على الموارد، فهدف الحرب هو قيام الولايات المتحدة بالحصول على ما تُريده من الدول الأخرى فعلياً^(١).

وعلى الرغم من أن استخدام القوة مبدأ محظور على صعيد العلاقات الدولية، إلا أن الولايات المتحدة لا تتردد في استعماله لتنفيذ استراتيجياتها بصورة مستمرة، لاسيما الهجومية منها، لتحقيق أهدافها. فهي تعول كثيراً على هذه الوسيلة (الحرب) لكونها تحقق مزايا عديدة لها، فهي تختار وقت الحرب ومكانها ونوعية السلاح المستخدم في هذه الحرب. ولو أخذنا العراق مثلاً لوجدنا أن الحرب الأخيرة على العراق عام ٢٠٠٣ حققت مزايا متعددة للولايات المتحدة، أهمها: السيطرة على ثروة العراق النفطية، وتدمير قدرته العسكرية، فضلاً عن زيادة نفوذها في المنطقة من خلال تواجدها العسكري المباشر. وهذا يعني التحكم بصورة مباشرة بأوضاع المنطقة. ولذلك فإن الولايات المتحدة تعد من أكثر الدول استخداماً للحروب. وتدعيماً لهذه الفكرة يمكن القول أنه لا تخلو أية إدارة من الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة من تبنيها لنمط من مبادئ العمل الإستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة. والجدول الآتي يوضح ذلك.

الإستراتيجيات المتبعة من قبل الرؤساء الأمريكيان

ت	الرئيس	الإستراتيجية المتبعة
١	ترومان	إستراتيجية الاحتواء
٢	إيزنهاور	إستراتيجية الانتقام الشامل
٣	كندي	إستراتيجية الاستجابة المرنة
٤	جونسون	إستراتيجية التدمير المؤكد

(١) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص ٧٤.

٥	نيكسون	إستراتيجية العامودين أو الحرب بالوكالة
٦	كارتر	إستراتيجية التدخل المباشر والانتشار السريع
٧	ريغان	إستراتيجية حرب النجوم والدرع الفضائي
٨	بوش الأب	إستراتيجية النظام الدولي الجديد
٩	كلينتون	إستراتيجية الاحتواء المزدوج
١٠	بوش الابن	إستراتيجية الضربة الوقائية

المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية والاستخباراتية

أولاً-الوسائل الاقتصادية:

تعتبر الوسيلة الاقتصادية العامل المميز للسياسة الخارجية الأمريكية في رسم إستراتيجيتها العليا، سواء أكان ذلك مجسداً بسياسة الترغيب أو التهيب. وربما كان لخطاب الرئيس الأمريكي الأول، جورج واشنطن (George Washington) الوداعي مغزى كبير عندما شدد على ضرورة أن يمتنع خلفاؤه من الرؤساء عن الارتباط سياسياً بأي كان، وان يؤكدوا في سياستهم الخارجية على إنماء علاقاتهم الاقتصادية مع بقية دول العالم. وهو بذلك كان يعلن عن احد المبادئ الكبرى والأساسية في الإستراتيجية الأمريكية إذا ما أرادت الدولة أن تضمن لنفسها الهيمنة والنفوذ والسيطرة العالمية. والملاحظ إن هذا المطلب بات يلقي بظلاله على معظم الاتفاقيات التي عقدتها وما تزال تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية على نحو مميز^(١).

(١) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة : دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، مرجع سابق ، ص ١٠١.

وعلى هذا الأساس وظفت الولايات المتحدة الوسائل الاقتصادية لتكون أساس الخطى الإستراتيجية الساعية لتحقيق الأهداف. ويمكننا تحديد أهم الوسائل الاقتصادية المستخدمة في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية بالأمر الآتية:

١- العقوبات الاقتصادية:

استغلت الولايات المتحدة نفوذها في منظمة الأمم المتحدة لتقوم بفرض عقوبات اقتصادية كأجراء عقابي ضد الدول الخارجة عن الإرادة الأمريكية أو التي تعمل ضد مصالحها، يدعمها في ذلك ميزة استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وفي هذا الإطار، يبدو أن المسؤولين الأمريكيين يطبقون نصيحة الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) القائلة: " كلا ليس الحرب، بل شيء آخر أكثر هولاً من الحرب. طبقوا هذا العلاج الاقتصادي السلمي الصامت ولن تعود هناك حاجة إلى القوة. العقوبات هي البديل من الحرب"^(١). وقد تم فرض أسلوب العقوبات بعد انتهاء الحرب الباردة ضد إحدى عشر دولة^(٢) من ضمنها العراق. فقد فرضت الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي على العراق (١٩٩٠-٢٠٠٣) وراح ضحية هذا الحصار ما يقارب من نصف مليون طفل عراقي (أكثر من الأطفال الذين ماتوا في هيروشيما).

٢- المساعدات الاقتصادية:

لقد اشرنا سابقاً إلى أن للولايات المتحدة اقتصاداً قوياً توظفه كوسيلة أو أداة لتحقيق هيمنتها الاقتصادية، ولهذا فهي تضع برنامجاً تعمل من خلاله للسيطرة على الاقتصاديات الأخرى، ولاسيما اقتصاديات دول العالم الثالث. ويتضمن ذلك برنامج المساعدات الاقتصادية الخارجية كونها وسيلة مهمة في تنفيذ استراتيجياتها. وكان مشروع مارشال أول مشاريع

(١) نقلاً عن: صالح زهر الدين، خلفيات الحصار الأمريكي - البريطاني للعراق، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٦.

(٢) الدول التي فرضت عليها عقوبات اقتصادية هي: يوغسلافيا (١٩٩١)، ليبيا، والصومال وليبيريا (١٩٩٢)، هايتي وانغولا (١٩٩٣)، ورواندا (١٩٩٤)، والسودان وبوروندي (١٩٩٦) وسيراليون (١٩٩٧)، إضافة إلى إيران (٢٠٠٦). للمزيد من التفاصيل راجع: مارتين وتيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث المعرفية، دبي، ٢٠٠٨، ص ١١٤.

المساعدات لأوروبا في منتصف عام ١٩٤٧ لإعادة بنائها بعد الحرب العالمية الثانية وجعلها جزءاً من اقتصاد السوق المفتوح^(١) .

إذا كان مشروع مارشال لا يخلو من مضامين سياسية - إيديولوجية تتعلق بطبيعة المواجهة مع المعسكر الشيوعي، ومنعه من استقطاب دول أوروبا الغربية، فهو ليس بعيداً عن أهداف لها إبعاد ومضامين اقتصادية، غايتها خدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية التي كانت تسير بخطى ثابتة نحو الاقتصاد المعولم.

وبرنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية توسع بشكل كبير بعد الحرب الباردة حتى أصبحت الولايات المتحدة اليوم تحتل المكانة الرابعة في قائمة الواهبين العالميين، بعد اليابان وألمانيا وفرنسا. هذا من حيث الأرقام المطلقة، أما من حيث النسبة المئوية من إجمالي إنتاجها الداخلي، فإن الولايات المتحدة قد كرس (١،٠%) للمساعدة الخارجية^(٢).

وإسرائيل ومصر هما أهم الدول في الشرق الأوسط التي تتلقى المساعدات الأمريكية. وتعد إسرائيل الأولى من حيث حجم المساعدات التي تقدر بـ(٣ مليار دولار سنوياً) تليها مصر بـ (٢،١ مليار دولار سنوياً)^(٣). والمعروف، إن هذه المساعدات لا تقدم إلا بشروط والتزامات معينة بحيث يتعين على الدول المستفيدة تحقيقها وفقاً للمقاييس الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فإن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دين (Dean)، في مذكرة صريحة ومثيرة وجهها إلى الرئيس جونسون (Johnson) بشأن موضوع المساعدات الأمريكية لمصر في عام ١٩٦٥، كان صريحاً في مطالبته بضرورة الحصول على عائد مرتفع مقابل المساعدات الأمريكية. لقد قال: "إن المساعدات هي طريق ذات اتجاهين. فهي تفتح للدولة المستلمة لها أبواب منتجات المتبرع واستثماره. وقبولها هو تنازل جزئي عن السيادة، فهي منفعة يمكن تطويرها بمرور الزمن لتصبح نفوذاً رئيساً"^(٤).

(١) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٥٧.

(٢) مارتن غريفشس وتيري اوكلاهان ، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٣) راجع دراسة: حسين معلوم، المعونة الأمريكية لمصر: الوقائع والإنفاق، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠، سنة ١٩٩٧، ص ١١٤.

(٤) فواز جرجس، مرجع سابق، ص ٧٦.

وتجدر الإشارة أنّ إسرائيل، بصورة لافتة للأنظار، هي الحائز الوحيد للمساعدات الاقتصادية الأمريكية الذي ليس عليها أن تقدم تنازلات للولايات المتحدة، كما تعتبر إسرائيل الوحيدة التي ليس عليها أن تَعَلّل كيفية إنفاقها. فالمساعدة الأمريكية للبلدان الأخرى، تُعطى من أجل مشاريع تنموية محددة، مثل: (تحسين التربة، مكافحة المخدرات، بناء مشاريع اقتصادية أو تجارية ... إلخ)، لكن إسرائيل تحصل على تحويل نقدي مباشر كامل. وهذا الاستثناء يجعل من المستحيل عملياً على الولايات المتحدة الحؤول دون استخدام معوناتها لأغراض تُعارض سياستها، مثل زيادة وتطوير التسلح النووي، وبناء المستوطنات في الضفة الغربية. فضلاً عن ذلك، إن المساعدة الأمريكية لبعض الدول العربية تأتي ضمن سياق خدمة إسرائيل أيضاً. فالمساعدات التي تعطيها الولايات المتحدة لعدد من الدول، تهدف، إلى إفادة إسرائيل مباشرة، فمصر والأردن هما المتلقيان الأكبر للمساعدات الخارجية الأمريكية في هذا المجال. لكن يجب النظر إلى معظم هذا المال كمكافأة على حسن السلوك: بنوع خاص، لاستعدادهم لتوقيع معاهدتي سلام مع إسرائيل. فقد حصلت مصر على مساعدة أمريكية بـ ٧١،٧ مليون دولار في ١٩٧٤، لكنها حصلت على ١،١٢٧ مليار دولار في ١٩٧٥، و ١،٣٢٠ مليار دولار في ١٩٧٦ بُعيد إتمام "اتفاق سيناء اثنين" لفصل القوات. وبلغت المساعدة الأمريكية لمصر ٢،٣ مليار دولار في ١٩٧٨، وارتفعت ارتفاعاً هائلاً لتصبح ٥،٩ مليار دولار في ١٩٧٩، وهي السنة التي تم فيها التوقيع على معاهدة السلام المصرية _ الإسرائيلية. ومن قبيل ذلك، حصل الأردن على مساعدة مباشرة بـ ٧٦ مليون دولار في ١٩٩٤، و ٥٧ مليون دولار فقط في ١٩٩٥، لكن الكونغرس كافأ قرار الملك الأردني الراحل حسين توقيع اتفاق سلام في ١٩٩٤ بمسامحة الأردن بدين للولايات المتحدة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، ورفع قيود أخرى عن المساعدة الأمريكية. ومنذ ١٩٩٧، بلغ متوسط المساعدة الأمريكية للأردن نحو ٥٦٦ مليون دولار سنوياً. فما استعداد الولايات المتحدة لمكافأة مصر والأردن إلا دلالة واضحة على سخاء واشنطن إزاء الدولة اليهودية، وبدرجة أقل، للدول التي تقيم سلاماً معها^(١).

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: جون ميرشايمر وستيفن وولت، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٧.

ثانياً: الوسائل الاستخباراتية

تُعتبر أجهزة الاستخبارات الأمريكية بأدائها السري الحلقة الأهم في عملية تنفيذ الإستراتيجية. ويأتي تأثير هذه الأجهزة من خلال استخدامها كوسيلة لتنفيذ المهمات السرية التي توكل إليها من قبل الإدارة الأمريكية في العديد من الميادين، خاصة فيما يتعلق باختراق الدول، وعلى اختلاف مستوياتها، وللمخابرات الأمريكية دور بارز في هذا المجال. ويمكن تحديد هذا الدور بالآتي:

١-الاختراق السياسي:

لعبت المخابرات دوراً كبيراً في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، من خلال القيام بعمليات التجسس ومكافحته، أو من خلال استخدامها كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر، دور المخابرات في احتلال العراق، حيث لعبت وكالة المخابرات الأمريكية، دوراً مهماً في وضع الحجج المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية وفق فترات زمنية دورية منذ نهاية حرب الخليج الثانية لغاية بدء العمليات العسكرية في العراق، وذلك بناءً على بيانات غير مكتملة وغير صحيحة دائماً، وقبل الحرب بشهور، كان الحكم الرئيسي الذي أصدرته المخابرات بشأن العراق كالاتي: "يوصل العراق برنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل في تحد لقرارات الأمم المتحدة وحظرها، وأن بغداد تمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية..."، وهنا إشارة واضحة، على أن المخابرات الأمريكية كانت تسوق البيانات وفق ما تريده الإدارة الأمريكية وإستراتيجيتها في التعامل مع الشأن العراقي، حيث يشير السجل العام، إلى أن المخابرات الأمريكية، كانت تُستغل ويُساء استغلالها في تكوين قرار الحرب على العراق، حيث استخدمت المعلومات الإستخبارية من قبل القيادة بطريقة غير اعتيادية، خدمةً لإستراتيجية الولايات المتحدة،^(١) وكان الهدف من هذا الشيء، هو تحقيق هدفين رئيسيين، هما:

(١) إيلين ليسون، الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص ٢٩.

أ- تضليل الرأي العام الأمريكي حول قرار الحرب، وذلك من خلال حجة أسلحة الدمار الشامل، لترسيخ فكرة داخل المجتمع الأمريكي، بأن العراق يشكل خطراً يهدد الولايات المتحدة وأمنها القومي، وبالتالي تبرير حربها على العراق.

ب- تضليل الرأي العام العالمي، وذلك لسببين، الأول، إضفاء شرعية للحرب الأمريكية على العراق واحتلاله، والثاني، إقناع الدول للتحالف معها في حربها على العراق.

من جهة أخرى، قامت وكالة المخابرات الأمريكية عن طريق عملائها واتصالاتها، الوصول إلى قيادات في الحكومة العراقية وكبار الضباط، ومن بينهم عدد مهم من قادة الجيش والنظام المنحل في العراق، قبل وأثناء بدء العمليات العسكرية على العراق، وإغرائهم بالاستسلام، لكسب المعركة وتقليل الخسائر الأمريكية، وكان للـ (سي آي إيه) دور كبير في اختصار المواجهة العسكرية العراقية الأمريكية إلى عدة أسابيع، وساعد في تفادي وقوع خسائر بشرية كبيرة بين القوات الأمريكية، ولهذا فإن انهيار النظام العراقي في الحرب، لم يكن بسبب القوة العسكرية الأمريكية فحسب، بل كان نتيجة للدور الذي نفذته الـ (سي آي إيه) واتصالاتها، وإغراء العديد من قادة الجيش العراقي بالاستسلام، حيث ذكرت مصادر صحفية حينها، أن رجال الـ (سي آي إيه) الأمريكيين، تمّ إدخالهم سراً إلى العراق في أواخر عام ٢٠٠٢ للإعداد لهذه المهمة ، وذكرت مصادر في البنتاغون والسي آي إيه، إن هذا النشاط، تولّد عنه تجنيد مسؤول مهم داخل حلقة الحكومة العراقية آنذاك، حيث زوّدَ الجيش الأمريكي بمعلومات مهمة حول تحركات القادة العراقيين ونشاطاتهم^(١) .

٢-الاختراق العسكري - الأمني (العمليات الخاصة):

على صعيد تنفيذ عمليات الاغتيال، وإدارة العمليات الأمنية الخارجية، تعتبر المخابرات هي الذراع الذي تعتمد عليه الإدارة الأمريكية في تنفيذ إستراتيجيتها في هذا المجال، والأمثلة

(١) محمد خليل الحكايم، أسطورة الوهم: كشف القناع عن الاستخبارات الأمريكية، بدون دار نشر، ٢٠٠٦، ص ٨٤.

كثيرة على ذلك، منها: العملية التي قامت بها قوة خاصة أمريكية بالهجوم على مكان تواجد زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، والتي أدت إلى مقتله، وقد كشف معهد (ستراتفور) للدراسات الاستخباراتية عن تفاصيل العملية هذه، حيث قال- في تقرير ملخص: "إن بن لادن قُتل في عملية نفذتها قوات أمريكية خاصة بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية في مدينة أبوت باد الباكستانية، وبمشاركة طائرات هليكوبتر، ويشير التقرير إلى أن المعلومات الأولية التي وفرتها المخابرات الأمريكية بأن زعيم تنظيم القاعدة وأحد أبنائه كانا مختبئين في منزل تحت حراسة مشددة، كما نقل التقرير عن مسؤولين أمريكيين قولهم: إن العملية استغرقت أربعين دقيقة، اشتبك فيها بن لادن وحراسة مع المجموعة الخاصة، مما أدى إلى مقتله وبعض حراسه في هذا الاقتحام"^(١)، وبهذا تكون المخابرات الأمريكية قد لعبت دوراً رئيساً في إنجاح هذه العملية الخطيرة من نوعها.

وكخلاصة لهذا المبحث يمكن القول إن وسائل تنفيذ الإستراتيجية (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاستخباراتية) تتميز بالشمول والامتداد والتنوع، وهذا الأخير يسمح لها باستعمال أكثر من وسيلة في وقت واحد، كما أنه يعطي استقلالية أكثر للإستراتيجية الأمريكية، مما يرتب نتيجة واضحة هي تمدد مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.

وأخيراً، يمكن القول إن الإستراتيجية الأمريكية تمتلك مقومات التطور والتقدم على مستوى التحليل العلمي العالي. ومما زاد من فاعلية هذه الإستراتيجية هو امتلاكها وسائل متنوعة تسهم في تحقيق أهدافها ومصالحها. ومن هذه المنطلقات استطاعت الولايات المتحدة خداع الرأي العام العالمي وتسويق أهدافها المعلنة بغرض احتلال العراق وتدمير بنيته التحتية (وهذا ما سنبحثه في الفصل الثاني).

(١) . 25/8/201. <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/>

الفصل الثاني

مراحل تطور وتداعيات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق

(٢٠٠١-٢٠٠٩)

شكّل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو واحتلال العراق في العام ٢٠٠٣ منعطفاً خطيراً في التطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقة العربية والعلاقات الدولية. ولم يكن هذا الغزو وليد ساعته، أو ردّة فعل لحدث طارئ أو تفويض من قبل الأمم المتحدة، بل كان نتيجة لسياسات متراكمة متعاقبة، وفقاً لإستراتيجية أمريكية بعيدة المدى، تمتد جذورها مع تأسيس دولة العراق المعاصرة، ومن ثمّ بروز الولايات المتحدة، كقطب أعظم، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يبحث عن نقاط ارتكاز عالمية، تتمتع بمزايا إستراتيجية، قائمة على الهيمنة والأطماع والسيطرة.

ولقد تجلّت هذه الإستراتيجية الأمريكية بفعالها المؤثّر في الساحة الدولية، من أجل تحقيق أهدافها الحيوية والهامة في احتلال العراق، مباشرة بعد قيام هذا الأخير بغزو الكويت في الثاني من آب /أغسطس ١٩٩٠، في ظلّ ظروف دراماتيكية، نتيجة تبدّل السياسة الدولية، وعدم مراعاة النظام العراقي السابق أهمية هذا التبدل في وضع الإستراتيجية اللازمة.

وجاء الاحتلال الأمريكي للعراق للقضاء على النظام السياسي فيه، وتدمير المؤسسات القائمة، بإستراتيجية متعددة المراحل، لا تنحصر أهدافها في حدود العراق، وإن كان العراق يشكّل قاعدتها وركيزتها الأساسية.

وعليه، فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق قبل الاحتلال.

المبحث الثاني: تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد الاحتلال.

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، محلياً و إقليمياً ودولياً.

المبحث الأول: تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق قبل الاحتلال

تميّزت الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في المرحلة التي أعقبت إخراج القوّات العراقية من الكويت، والتي امتدّت زهاء ثلاثة عشر عاماً من الحصار الشامل القاسي، بما يأتي^(١):

١- استمرار التصعيد ضدّ العراق في مختلف المجالات، ومنها تتابع صدور قرارات مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع، تحت مبررات جديدة اتّخذت صفة القسوة والإذلال، تهدف إلى تقليص قدرات العراق في ظل حصار دولي محكم، متعّدّد الجوانب، تتخلّله ضربات عسكرية مختارة، مع شنّ حملة إعلام وتشويه متعدّدة الوجوه، باستخدام أكبر قدر من الحرب النفسية، من أجل إسقاط النظام السياسي في العراق.

٢- محاصرة النظام العراقي سياسياً ودبلوماسياً وتضييق الخناق عليه وتعميق عزله والتشكيك في أيّ محاولة عراقية للتّصالح عربياً أو إقليمياً، وقطع الطرق على أيّ محاولة لتسوية الأزمة سياسياً.

٣- استغلال أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ ، وما رافقها من تغيّير في الجوّ النفسيّ الأمريكي والعالميّ، إلى أقصى الحدود، لإيجاد صلة أو رابطة بين النظام العراقي والإرهاب العالمي وتلك الأحداث.

٤- التخطيط الاستراتيجي لاحتلال العراق، وإعلان خطّة وضعت "بصورة مبادئ أمريكية في ما بعد الحرب في العراق" سبقت الغزو الأمريكي بأكثر من عام كامل ، وجاءت سنوات الاحتلال لتكشف بصمات تلك الخطّة بصورة تكاد تكون شبه متطابقة.

لذا سنركز، عبّر هذا المبحث على أبرز الأحداث وأهمّ القرارات التي استندت إليها الولايات المتحدة لشنّ حربها ضدّ العراق، وذلك وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التمهيد لغزو العراق و احتلاله.

المطلب الثاني: الدوافع الإستراتيجية لاحتلال العراق.

المطلب الأول: التمهيد لغزو العراق و احتلاله

^(١) راجع دراسة: طالب حسين حافظ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧، في مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، سنة ٢٠٠٨، ص ٢٢٤.

بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أنّ سياستها تجاه العراق، المتمثلة في إستراتيجية الاحتواء المزدوج، وفرض الحصار الاقتصادي القاسي، ومنطقتي حظر الطيران في شمالي العراق وجنوبه، قد فشلت في إسقاط النظام العراقي، رغم أنّها كانت مراحل مهمة وفاعلة في تضيق الخناق عليه واستنزاف قدراته وإمكانياته العسكرية والاقتصادية، اتجهت الإدارة الأمريكية، في هذه المرحلة إلى إحداث تغيير جذري في سياستها تجاه العراق، وذلك بإعلان نيّتها الصريحة المتمثلة بإسقاط النظام السياسي في العراق باستخدام القوة^(١). جاء ذلك في أثناء قيام الولايات المتحدة بما يلي:

أولاً: قانون تحرير العراق وأحداث الحادي عشر من أيلول وتسريع الحرب على العراق

تكوّنت القوة الدافعة وراء حرب العراق من عصابة صغيرة من المحافظين الجدد الذين طالما حبّذوا الاستخدام المفرط للقوة الأميركية، لإعادة تركيب مناطق حساسة من العالم، فهم الذين حرّضوا، منذ التسعينات من القرن الماضي، على الإطاحة بنظام صدام حسين، واعتقدوا أنّ هذه الخطوة ستعود بالفائدة على الولايات المتحدة وإسرائيل على السواء. وفي أوائل العام ١٩٩٨، شرع المحافظون الجدد في استخدام القوة العسكرية للإطاحة بنظام صدام، عبر تدبير رسالتين إلى الرئيس الأسبق كلينتون، يدعون فيهما إلى إزاحة صدام من السلطة. كتبت الرسالة الأولى في (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨) برعاية مؤسسة مشروع القرن الأمريكي الجديد، وأبرز من وقّعها، وليام كريستول، وريتشارد بيرل (Richard Berl)، ودونالد رامسفيلد، وبول لوفوفيتز. ووضعت الرسالة الثانية في (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨) برعاية من لجنة السلام والأمن في الخليج^(٢)، ووقّعها الأشخاص المذكورون سابقاً الذين وقعوا على الرسالة الأولى، بالإضافة إلى دوغلاس فيث، (Douglas Fith)، ومايكل ليدن (Michael Laden)^(٣).

إضافة إلى هاتين الرسالتين البارزتين، عمل المحافظون الجدد وحلفاؤهم في اللوبي الإسرائيلي، وبشكل دؤوب، في عام ١٩٩٨، على جعل الكونغرس يمرر "قانون تحرير العراق"،

(١) Thomas, Cushman, Humanitarian ,Arguments For War in Iraq, University Of California Press,London,2005,p.29-30.

(٢) لجنة السلام والأمن في الخليج هي المنظمة التي أسسها في عام ١٩٩٠ كلّ من : وان لويس (Wan Louis)المديرة السياسية السابقة للجنة الوطنية الديمقراطية، وعضو الكونغرس السابق ستيفن (Steven) من أجل حرب الخليج الثانية. راجع دراسة: جون ميرشايمر وستيفن والت، مرجع سابق، ص٣٥٧.

(٣) المرجع ذاته، ص٣٥٧-٣٥٨.

الذي أوعز بأنه: "على سياسة الولايات المتحدة أن تدعم الجهود لإزاحة النظام الذي يرأسه صدام حسين من السلطة في العراق، والتسويق لحكومة ديمقراطية تحل محل هذا النظام"^(١). ومرّ القانون في مجلس النواب بأصوات ٣٦٠ مقابل اعتراض ٣٨، وبموافقة إجماعية من مجلس الشيوخ. وقد وقَّعه الرئيس كلينتون في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨. وصدق الكونغرس على صرف مبلغ ٩٧ مليار دولار كمساعدات للمجموعات العراقية المعارضة، ومنها المؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي^(٢).

والمنتبَّع للسياسة الأمريكية إبَّان عهد الرئيس الأسبق كلينتون يرى الضعف و الإخفاق، خاصةً في مجال الدعم المالي، المخصَّص لمجموعات المعارضة العراقية ضدَّ نظام الرئيس السابق صدام حسين، مقارنةً مع ما تلقَّته هذه المجموعات في عهد الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، حيث اكتفى بتقديم دعمٍ كلاميٍّ بإطاحة نظام صدام حسين، ودلَّت الوقائع على أن الرئيس الأسبق كلينتون لم ينجح في استخدام الجيش الأمريكي لإطاحة نظام صدام حسين. ومن هذا يتضح أنه لم يكن للرئيس كلينتون أيَّ منفعة تذكر من قانون (تحرير العراق). وفي الوقت ذاته لم يكن في وسعه نقض هذا القانون خوفاً من الرأي العام الأمريكي، وخاصةً أنه كان في فترة انتخابات نصفية^(٣).

بناءً على ما تقدم يمكن القول إنَّ الأهمية التي اكتسبها المحافظون الجدد على أنَّهم مخططو الحرب على العراق، لم تمكَّنهم من إثارة الحماسة لإقناع أي من الرئيس كلينتون والرئيس بوش الابن بدعم الحرب. وقد احتاجوا إلى مساعدة لتحقيق غايتهم. وجاءت هذه المساعدة مع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ودفعت أحداث هذا اليوم بالرئيس بوش الابن ليصبح من أشد المؤيدين لخوض حرب وقائية تطيح بنظام صدام.

وتعتبر هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حادثاً تاريخياً بكل المعايير، كما تُعدُّ أضخم هجوم شهدته الولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها، وهي القوة العظمى المهيمنة

(١) جون مير شايمر، وستيفن والت، مرجع سابق، ص ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) شيلرون رامبتون وجون ستوير، أسلحة الخداع الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥١-٥٢.

(٣) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

في عالم تشكل فيه القطب الأوحـد المتحكّم في القسم الأكبر من حركته السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية^(١). وجاء الرد الأمريكي بحملة كبرى ضد الإرهاب كسياسة في سياق ثقافة سياسية محافظة، وكونغرس يهيمن عليه المحافظون، وإدارة من المحافظين الجدد. لكن الإدارة الأمريكية لم تتأخر في هذا الموضوع بتحميل تنظيم القاعدة مسؤولية وقوع الأحداث دون التأكّد من الأمر، وحتى قبل ظهور نتائج لجان التحقيق المختصة بهذا الشأن. وشرعت في التحرك داخلياً وخارجياً على الصعيدين السياسي والعسكري للقيام بالرد المناسب سياسياً وأمنياً وعسكرياً وثقافياً وإعلامياً. فضلاً عن ذلك فقد اتّجهت السياسة الأمريكية نحو نطاق أوسع يشمل مناطق ليست في قبضتها بحجّة مكافحة الإرهاب، فشمـل هذا النطاق - حسب ما ورد في الأجندة الأمريكية- محور الشرّ المتكوّن من ثلاث دول (العراق، وإيران، وكوريا الشمالية)، ثم تهديد الدول السائرة في فلكها بقطع المساعدات، إذا هي لم تلتزم السلوك الأمريكي البوشي الجديد^(٢).

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب على الإرهاب، وبدأت أولى خطواتها بالحرب في أفغانستان. وأغراها نجاحها الجزئي في هذه الحرب باعتماد إستراتيجية الضربة الوقائية بدلاً من إستراتيجية الردع. وفي تلك الفترة بدأت مداوات إسرائيلية- أمريكية بشأن الحرب التالية، وضدّ من ستكون؟ هل ستكون ضد إيران التي تسعى (حسب الزعم الأمريكي والإسرائيلي) لامتلاك القنبلة النووية؟ أم ضدّ العراق؟

كان التوجّه الأمريكي يحدّد ضرب العراق واحتلاله، لأنّه يتيح التأثير في كل المنطقة العربية المحيطة به، كما يتيح محاصرة إيران من جهتي العراق وأفغانستان^(٣). وبتحقيق الاستقرار النسبي في أفغانستان، أولت الإدارة الأمريكية اهتماماً لافتاً لملف الأزمة العراقية، واتجهت إلى الأمم المتحدة لتوفير الشرعية الدولية، بما يخدم مصالحها. كما أعادت صياغة إستراتيجيتها العسكرية فيما عرف باسم "الهيمنة المطلقة" والتي تُعرف بأنّها: "خلق مستوى عال من التوتر يصل إلى

(١) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص ٤٠٢.

(٢) أحمد طحان، عولمة الإرهاب، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٣٧.

(٣) راجع دراسة: بلال الحسن، بعنوان: إسرائيل في ضوء نتائج الحرب، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

مستوى الأزمة التي تؤدي بدورها إلى الصراع العسكري إن لم يستجيب الطرف الآخر لمطالبها^(١).

بتوافق عالٍ، وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اجتمع الكونغرس الأمريكي ليمنح الرئيس، بغالبية كبيرة، تفويض شنّ هجوم عسكري على العراق، في حمى الحرب على الإرهاب، وتساعد الأزمة مع العراق. وقد جاء اعتماد هذا التفويض بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واعتماد وثيقة الأمن القومي الأمريكية التي تعتمد منهج الحرب الوقائية وقبل شهرين من صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) لعام ٢٠٠٢ الذي حاولت الولايات المتحدة استخدامه للحصول على تفويض باستخدام القوة ضدّ العراق^(٢).

تأسيساً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد أنهت الجدل القائم داخل إدارة الرئيس السابق بوش الابن بخصوص موضوع سياستها تجاه العراق. وأصبح من الواضح تماماً أنّ الرئيس الأمريكي شخصياً قد وضع مسألة تغيير النظام العراقي على رأس أولوياته في الحرب الجديدة على الإرهاب. وكانت لغة خطاب الرئيس بوش الابن والموجهة إلى العراق واضحة لا لبس فيها، كما عمد موظّفو إدارته إلى ترديد صداها. وكان هناك إجماع داخل واشنطن على أنّ مسألة شنّ حملة عسكرية جديدة ضدّ نظام الرئيس السابق صدام حسين هي مسألة وقت، وأنّ هناك استعدادات تجري في هذا السياق.

ثانياً: القرار رقم ١٤٤١ وعودة المفتشين الدوليين

مع حلول الذكرى الأولى لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، ببعث وإحياء الملف العراقي مجدّداً، بدعوى أنّ العراق قام، ومنذ سنة ١٩٩٨، تاريخ توقّف أنشطة المفتشين الدوليين، باستئناف أنشطته التسليحية، بما فيها مساعيه لإنتاج وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ما يمثّل، حسب ادعاء الإدارة الأمريكية انتهاكاً فعلياً من جانب العراق للقرارات الأممية الصادرة ضدّه. وأمام الضغوط الأمريكية بشأن رفض عودة

(١) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

(٢) راجع دراسة: جعفر ضياء جعفر، ونعمان سعد الدين، مرجع سابق، ص ١٧٠.

المفتشين الدوليين إلى العراق دون قيد أو شرط، وفقاً لما جاء في خطاب وزير الخارجية العراقية السابق ناجي صبري إلى الأمين للأمم المتحدة السابق كوفي أنان في ١٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢، رأت الإدارة الأمريكية ضرورة عودة المفتشين بشروط وقيود جديدة، تكون أكثر حزمًا، من خلال قرار جديد، قد يدفع العراق - وفقاً للرؤية الأمريكية - إلى رفضه، فيكون ذلك مبرراً قوياً لتوجيه ضربة عسكرية ضده بدعوى أنه رفض القرار.

وفي هذا الإطار ومن أجل تبرير ضرب العراق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دبلوماسية وإعلامية شرسة داخل المحافل الدولي وخارجها الغرض منها دفع التنظيم الدولي إلى دعم طروحاتها وتأييد اتهاماتها للعراق، وذلك في أفق الحصول من مجلس الأمن الدولي على قرار يجيز لها استخدام القوة ضد العراق - كما اعتادت ذلك - لكن هذا المسعى جوبه هذه المرة بمعارضة شديدة لاعتبارات قانونية ظاهرياً، وسياسية ومصالحية بالأساس من طرف حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، ولاسيما من طرف فرنسا وروسيا وألمانيا والصين، وهي الدول التي دافعت عن فكرة نزع أسلحة العراق - المزعومة - من خلال آلية المراقبة والتفتيش لإنجاز مهامها قبل اللجوء إلى القوة ضد العراق. وهو ما كرسه قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في ٢٠٠٢/١١/٨ بالإجماع مع الصوت السوري، عقب أسابيع طويلة من الصراع الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية، وفرنسا أساساً ومعها روسيا والصين من ناحية أخرى. وقد صدر هذا القرار في ظروف أشاعت فيها الولايات المتحدة درجة عالية من التوتر، بسبب حشودها العسكرية المستمرة في الخليج وارتفاع دقات طبول الحرب ضد العراق، وسعي الإدارة الأمريكية الدؤوب لتقديم حجج ودوافع الحرب^(١).

ولتفويت فرصة الحرب الأمريكية على العراق جاءت موافقة الرئيس العراقي السابق صدام حسين على القرار، حسب ما جاء في رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي أنان) المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢.

(١) راجع دراسة: محمد الهزاط، بعنوان: الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق والشرعية الدولية، في كتاب: احتلال العراق، (الأهداف - النتائج - المستقبل)، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١-١٢.

ونورد في ما يأتي أهم الملحوظات والتعليقات التي وردت بشأن هذا القرار الذي يبرهن على مدى هيمنة الولايات المتحدة على صناعة القرار الدولي في منظمة الأمم المتحدة:

١- ينصّ القرار على "أنّ المجلس يقرر أنّ العراق كان وما يزال في انتهاك جوهري لالتزاماته بموجب القرار ذي الصلة، من ضمنها القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وخاصة في إخلال العراق بالتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإخفاقه في إنجاز الخطوات المطلوبة بموجب الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١...". هذه الفقرة لا تمتّ إلى الواقع بصلّة، وهي مخالفة لكلّ الحقائق، ولا يخفى على أحد أنّ مجلس الأمن أداة طيّعة في خدمة أمريكا التي كانت ترمي إلى تنفيذ أهدافها السياسية الرامية إلى غزو العراق، وإسقاط نظامه رغم أنف مجلس الأمن، وقواعد القانون الدولي، علماً أنّ المسؤول عن لجنة التفتيش الدولية سكوت ريتير (Scot Ritter) ^(١) أعلن، وبالفم الملآن، أنّ هذه اللجنة كانت تمارس عمليات تجسس في العراق لصالح أمريكا وإسرائيل، وقد تخطّت المهمة الموكلة إليها، وهي البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما حدا بالولايات المتحدة، ويطلب منها، إلى وقف أعمال هذه اللجنة منذ عام ١٩٩٨ ^(٢).

٢- ألقى القرار مسؤولية بيان البرامج التسلّحية الكيماوية والبيولوجية والنووية ووسائل إيصالها إلى أهدافها، على عاتق العراق، وليس على لجان التفتيش لتكشّفها ^(٣)، وذلك استناداً إلى ما جاء في الفقرة الثالثة منه، والتي تنصّ على الآتي: "إنّ حكومة العراق يتعيّن عليها، كي تبدأ بالامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل سنتين، أن تقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش و الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس أعلاه في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ هذا القرار بياناً

^(١) سكوت ريتير (Scot Ritter): هو مسؤول مخبرات أمريكي سابق، عمل ضمن اللجنة الخاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق للفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨.

^(٢) سفيان محمد إبراهيم، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة بيروت العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٢.

^(٣) ودود فوزي شمس الدين، لتجنب الوقوع في الفخ الكويتي، مقالة منشورة على شبكة الإنترنت،

. 27/5/2011. <http://www.jahe-wgs.net/articelphp3id=7287>

دقيقاً ووافياً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وغيرها من نظم الإيصال...".

٣- إنَّ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، كان محجفاً بحق العراق، وكان قراراً تعسُفياً، فقد افقده سيادته على أراضيه، وتالياً على مواطنيه، بحيث ألزمه تسليم كلِّ العاملين في مجال الأسلحة النووية والكيمياوية والجرثومية المدمِّرة، علماء وعمال وموظفين وأفراد أسرهم لاستجوابهم في داخل العراق أو خارجه، ومن دون أن يكون بصحبتهم أحد. ولم يتوان القرار المحكم بصرامته عن إلزام العراق بتقديم كشف بأسماء من كان لهم علاقة قريبة أو بعيدة ببرامج التسليح غير التقليدية. إنَّ القرار جعل من لجنة التفتيش ووكالة الطاقة الذرية عصابة مخابرات على العراق لصالح أمريكا وإسرائيل، فهل هذه شرعية دولية؟ هل الشرعية الدولية تكون في أن يتحول موظف منتدب من قبل الأمم المتحدة إلى صاحب القرار في الدولة التي انتدب للعمل فيها؟ ولو حدث أي خطأ غير مقصود في الاستجابة لتنفيذ عمله يعد مبرراً لشن الحرب؟^(١)

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول إنَّ القرار ١٤٤١ يمثل اعتداءً خارقاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام، ويعد انتهاكاً لسيادة العراق، فهو بمثابة تصريح استسلام طلب من العراق الموافقة عليها، وليس قراراً لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة.

وأخيراً، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبكيفية انفرادية بشن حربها الوقائية على العراق في ١٩-٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣، دون سند قانوني يُجيز لها شن حرب كهذه، منتهكة بذلك وبشكل سافر وخطير وغير مسبوق كل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، وعلى رأسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: الدوافع الإستراتيجية للاحتلال الأمريكي للعراق

سأقت الإدارة الأمريكية في احتلالها للعراق مبررات عدة، طالما أعلنتها ودافعت عنها سواء أمام المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، أم دول العالم، وحاولت من خلالها إضفاء الشرعية الدولية على احتلالها للعراق، ومن ثمَّ التخلص منه كعدوٍّ محتمل. وعبر التاريخ، وقبل أن تكشف

^(١) سفيان محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.

الأيام دوافع الحرب، فإنّه ما من أطراف متحاربة كشفت عن نواياها الحقيقية للوهلة الأولى، فالذي حصل في العراق لا تتوقف عنده هذه الذرائع المعلنة، بل إنّ هذه الدوافع المعلنة ما هي إلاّ خطوة لمشروع أكبر يكون العراق قاعدة الانطلاق المركزية لتحقيق الحلم الإمبراطوري الأمريكي (مشروع الشرق الأوسط الجديد). ومهما تسنّرت الولايات المتحدة بالدوافع المعلنة، فإنّ الواقع الذي أفرزه الاحتلال يشير إلى أنّ الدوافع الكامنة هي التي يمكن إن يطلق عليها تسمية الدوافع أو الأهداف الحقيقية للاحتلال.

وعليه، رأينا من المناسب تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين رئيسيتين:

أولاً: الدوافع المعلنة للاحتلال.

ثانياً: الدوافع الكامنة للاحتلال.

أولاً: الدوافع المعلنة للاحتلال

من أجل أن تمنح الإدارة الأمريكية لنفسها شرعية غزو العراق واحتلاله، قدمت مسوغات عارية عن الصحة تطبيقاً لإستراتيجيتها الوقائية، ساقتها على النحو الآتي:

١- نزع أسلحة الدمار الشامل:

لقد تذرت الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق بعدة افتراءاتٍ كان أبرزها أسلحة الدمار الشامل ومحاولة تضخيمها، على الرغم من وجود لجان التفتيش الدولية على أرضه. وكانت أغلب التصريحات والادّعاءات الأمريكية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والبرنامج النووي العراقي، تعتمد على معلومات الدوائر الاستخبارية، حيث رفعت تقارير كثيرة مفادها أنّ العراق يمتلك برنامجاً لتطوير أسلحة الدمار الشامل، بشكل نشط ومتزايد، ولعلّ أهم وأبرز التقارير التي عرضتها دائرة الاستخبارات الأمريكية لدعم فرضيّتها هو تقرير مدير وكالة الاستخبارات المركزية (آنذاك) جورج تيننت، المقدم بتاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٢ إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، والمتضمّن حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل، فقد ورد فيه: "لقد تمّ إيقاف وجز (٣٠٠) أنبوب ألمنيوم في عمان، وهي في طريقها إلى العراق، وأنّها جزء من عقد كبير لشراء هذه الأنابيب التي ستستخدم في صناعة معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم..."^(١). وبعد

(١) راجع دراسة: جعفر ضياء جعفر، ونعمان سعد الدين النعيمي، مرجع سابق، ص ١٧٠.

ذلك بيومين فقط، جاء دور وزير الخارجية كولن باول، فأخبر لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أن العراق حاول شراء اليورانيوم من النيجر^(١).

جاءت هاتان الشهادتان لتمكنا الكونغرس الأمريكي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ من منح الرئيس، التفويض بشن هجوم عسكري على العراق. فلا عجب بأن ينتعش الرئيس السابق بوش الابن بهذا الدعم، وأعلن في خطاب حالة الاتحاد يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ما نصه: "يملك صدام حسين برنامجاً متقدماً للأسلحة النووية... وقد علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين قد حاول مؤخراً شراء كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا"^(٢). ولكي تخلق إدارة الرئيس السابق بوش الابن حالة حرب، شرعت بافتراض نتائج لمثل هذه العمليات، فأشارت إلى صور فوتوغرافية لبعض المواد، وأظهرت معلومات عن قاطرات متحركة لإنتاج الأسلحة البيولوجية. وقد استند إليها كولن باول في الخامس من شباط/ فبراير ٢٠٠٣ أمام الأمم المتحدة، وساعدت في حشد التأييد الشعبي للحرب.

ومع تبني إدارة الرئيس السابق بوش الابن لإستراتيجية الضربة الوقائية شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد العراق، وكان من بين الحجج ، نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، التي كانت تمثل، من وجهة نظرها تهديداً جسيماً للأمن القومي للولايات المتحدة ذاتها. وبعد انتهاء الحرب وسقوط نظام صدام، بدأت فرق التفتيش الخاصة بالجيش الأمريكي حملة واسعة للبحث عن هذه الأسلحة برئاسة المستشار الخاص لوكالة المخابرات الأمريكية ديفيد كي (David ki) ، الذي عمل مع فريق من ١٤٠٠ خبير للتحرّي عن أسلحة الدمار الشامل التي ادّعت الولايات المتحدة وبريطانيا وجودها في العراق. وبعد ستة أشهر من التحري والتحقق والتفتيش أعلن ديفيد كي أنه لم يجد في العراق مخزوناً من أسلحة الدمار الشامل، واستغرب كيف أنّ الاستخبارات الأمريكية ومفتشي الأمم المتحدة أخطأوا جميعاً في تقديراتهم، لما كان

(١) فياتشلاف كوروليوف، بوش امبراطور كوكب الأرض، ترجمة: حسن نجمي، دار الجليس، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٨.

(٢) نقلاً عن: جعفر ضياء جعفر، ونعمان سعد الدين النعيمي، مرجع سابق، ص١٧٠-١٧١.

يملكه العراق من هذه الأسلحة قبل حرب آذار/مارس ٢٠٠٣^(١). وأكد صراحةً " تيين بنظري أننا أخطأنا جميعاً على الأرجح وهذا الأمر يبعث قلقاً كبيراً"^(٢). لينكشف بذلك كذب وزير الادعاءات الأمريكية كأحد المبررات التي استعملت لشن الحرب على العراق وغزوه ليضع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها المملكة المتحدة البريطانية إمام حرج كبير.

٢- الحرب على الإرهاب:

يقول علماء السياسة الأمريكية: "الأمريكيون يصنعون الإرهاب ويُصدرونه ويخصبونه ويستفدونه ثم يتهمون غيرهم به كي يبقى العالم فريسة مستدامة لوحشهم الإمبراطوري"^(٣).

إنّ الجذور التاريخية لحرب الولايات المتحدة ضدّ الإرهاب، لم تبدأ بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحسب، إنما للإستراتيجية الأمريكية تاريخ في التعامل مع هذا العدو الذي بات يحتلّ المرتبة الأولى بين أعداء الولايات المتحدة. وقد يعود (أي هذا التاريخ) إلى منتصف القرن الماضي، حيث بنت الولايات المتحدة سياستها الخارجية في الحرب على الإرهاب على أساس اتهام سابق وجهه الرئيس الأسبق رونالد ريغان، عندما كان يندد بالخصم السوفيتي الذي أطلق عليه اسم إمبراطورية الشر. واستخدم الرئيس روزفلت (Roosevelt) تصريحات بخصوص الحرب الشاملة على الفاشية، المتمثلة بالمحور المشكّل من ألمانيا، إيطاليا، واليابان. ثمّ استخدم الاتهام نفسه تجاه ما أسمتهم الدول المارقة، أي الدول التي ترعى الإرهاب، وهو المصطلح الذي ظهر بشكل جليّ في عهد الرئيس الأسبق الأمريكي بيل كلينتون، ثم تطور ليصبح أكثر اتساعاً في عام ٢٠٠١، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إذ أطلق الرئيس السابق بوش الابن مصطلحاً جديداً أسماه دول محور الشرّ الذي يعد امتداداً للمفاهيم السابقة التي نادى بها أسلافه^(٤).

(١) عبد الكريم العلوي، العراق أذوية الديمقراطية والحرية الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٢٨.

(٢) المرجع ذاته، والصفحة ذاتها.

(٣) نقلاً عن: قاسم البغدادي، اللعبة الأمريكية (فناع، ضياع، جياح) دار البغدادي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٤.

(٤) موسى الزغبى، المشهد الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٩٦-٩٧.

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استصدار قرار من مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) في ٢٨/٩/٢٠٠١، قضى بفرض التزامات على الدول بشأن مكافحة الإرهاب، وعقوبات على الدول التي لا تتعاون في مكافحة الإرهاب^(١). ومن هذا المنطلق، أعلن الرئيس السابق بوش الابن في إحدى خطبه: "أنّ كلّ دولة، وفي كلّ مكان في العالم، يجب أن تتبنّى موقفاً معيّناً، إمّا أن تكون معنا أو مع الإرهابيين"^(٢).

وبعد انتهاء الحرب على أفغانستان توجهت الأنظار نحو العراق وحاولت الإدارة الأمريكية تسوية مبدأ الضربة الوقائية تجاه العراق على أساس تورط نظامه مع تنظيم القاعدة في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، و الإيحاء بوجود علاقة تربط الرئيس السابق صدام حسين مع زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، ما يشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي. لكن هذا الادعاء غير قابل للتصديق لسبب واحد هو سوء العلاقة بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة، فأسامة بن لادن أصولي متطرف، ويمقت الزعماء العلمانيين، ونظام صدام حسين علماني قام بقمع الناشطين الإسلاميين في بلاده، بالإضافة إلى وصف بن لادن للرئيس صدام بأنه (كافر ومرتد)، وكثيراً ما دعا إلى الإطاحة به.

وفي ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ قدّم الرئيس السابق جورج بوش الابن أدلته على أنّ العراق كان يتآمر لمهاجمة الولايات المتحدة، جاء فيها: "إننا نعرف أنّ العراق وشبكة القاعدة الإرهابية يتشاركان في عدو واحد - أمريكا - ونحن نعرف أنّ العراق والقاعدة تربطهما صلات على مستوى عالٍ، ترجع إلى عقد مضي"^(٣). وحاولت الإدارة الأمريكية الربط بين العراق ومنفذي عمليات أيلول/سبتمبر من خلال بثّ (إشاعة) رُوّج لها مستشار البنتاغون ريتشارد بيرل، بادعاء حدوث لقاء بين محمد عطا، قائد عمليات تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر، مع عضو من المخابرات العراقية يدعى (أحمد خليل العاني) في السفارة العراقية في براغ في نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

(٢) نقلاً عن: عبد القادر رزيق، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٥٠.

(٣) راجع دراسة: روبرت بيرد، الطريق إلى التستر هو الطريق إلى الخراب، في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩٤، سنة ٢٠٠٣، ص ١١٠-١١١.

وسرعان ما تبين بطلان هذه الإشاعة بعدما أرسل الرئيس التشيكي فاتسلاف هافيل (Vaclav Havel) في خريف عام ٢٠٠٢ مذكرة للولايات المتحدة أكد فيها عدم حدوث أي لقاء بين عطا والعاني^(١).

ومع احتلال العراق رسمياً، تبين عدم صحة وجود علاقة تجمع نظام صدام حسين السابق بتنظيم إسلامي راديكالي كتنظيم القاعدة وأنصار الإسلام. والتساؤل الذي يُثار في هذا المقام، هو: هل قلصت الحرب على العراق خطر الإرهاب؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، يرى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أن: "هناك أدلة مباشرة على أن الحرب العراقية فاقمت الخطر الإرهابي عملياً، ففي شهادة أمام الكونغرس، أعلن مدير CIA بورتير غس (Porter Gas) أن المتطرفين الإسلاميين يستثمرون النزاع العراقي لتعبئة الجهاديين الجدد ضد الولايات المتحدة، وهؤلاء الجهاديون الذين يبقون على قيد الحياة سيغادرون العراق، وقد اكتسبوا الخبرة والتجربة"^(٢). إذن فالحرب الأمريكية على العراق كانت أبعد من أسلحة الدمار الشامل وأبعد من الإرهاب ، بل وحتى أبعد من صدام حسين.

٣ - إطاحة نظام صدام حسين وتحقيق نظام ديمقراطي:

دأب الساسة الأمريكيان على توظيف فكرة الديمقراطية في خطبهم وأحاديثهم ، وان الولايات المتحدة هي الحاضنة الوحيدة لها. وبذلك أقدمت الإدارة الأمريكية على اعتماد نهج جديد مرتكز على إيديولوجية التحوّل الديمقراطي باستخدام القوة. ولقد جاء استخدام القوة ليبرر حجة اكتسبت مزيداً من الأهمية مفادها ضرورة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من إنهاء النظام القمعي العراقي السابق واستبداله بنظام ديمقراطي وجعل العراق أنموذجاً يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط^(٣). هذا ما حدا بالرئيس السابق بوش

(١) حمدان حمدان، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) نفلأ عن: انس حسن حميد، المتغير العقيدى في الإستراتيجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٣٩.

(٣) جريجوري جوز الثالث، السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

الابن إلى استغلال تلك الذريعة لإسباغ الشرعية على مشاريعه، مشيراً إلى أن الهجوم ذا الطابع الإنساني هو الدافع الرئيس لاحتلال العراق من أجل تحريره من نظام ديكتاتوري، وعنصر أساس في محور الشر.

ويثير هذا الموضوع عدّة تساؤلات، أهمها: هل إنّ العراق كان وحده يمتلك نظاماً غير ديمقراطي؟ في الحقيقة ليس العراق وحده في المنطقة الذي يمتلك نظاماً كهذا بل إنّ هناك أنظمة كثيرة شبيهة بالعراق، ولو بفارق نسبي، وهذا يثبت بطلان ذريعة الولايات المتحدة. ويكفي الاستشهاد بما قاله المحلّل السياسي الأمريكي روبرت كابلان (Robert Kaplan): "إنّ علينا التنكّر لأيّ إغراء تبشيريّ بإرساء الديمقراطية في بلد ليست من تقاليدّه، إن هُدفنا في العراق يجب أن يكون إقامة ديكتاتورية علمانية انتقالية"^(١).

وبعد مرور ثماني سنوات على احتلال العراق، أفصح واقع الحال عن زيف الادعاءات الأمريكية التي قالت، حينها بأنها جاءت من أجل الحرية والديمقراطية، بل ثبت العكس من ذلك، فقد جلبت الفوضى والدمار والمآسي والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان من خلال قوّتها العسكرية وممارسات جنودها تجاه الأبرياء، من قتل واعتقال، و إهانة للنساء والأطفال والشيوخ والشباب. ولعلّ خير شاهد على هذه الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان هو ما حدث في سجن "أبو غريب". وهذا ما أكده واعترف به الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بقوله: "لقد ألحقت الصورة الرهيبة من سجن" أبو غريب" في العراق العار في بلدنا، إنها مزعجة لاسيما أن ضباط الأمن الأمريكيين قدروا للصليب الأحمر أن ٧٠-٩٠% من المحتجزين في هذا السجن قد ألقى القبض عليهم خطأ. وأبلغت تقارير المسؤولين العسكريين وفاة ١٠٨ من السجناء في الحجز في العراق وأفغانستان وأمكنة سرية أخرى منذ عام ٢٠٠٢. والواقع أن واحدة من هذه الحالات فقط في سجن "أبو غريب" تشير إلى انتشار هذا النموذج في إلحاق الأذى الجسدي

(١) راجع دراسة: أحمد فاروق عبد العظيم، النموذج الأمريكي للديمقراطية، قراءة في فلسفة الخطاب، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٣، سنة ٢٠٠٣، ص ١٥١.

بالسجناء، وهو بالتأكيد ليس محدوداً بأفعال أو قرارات مجموعة ضئيلة من المجندين الأوغاد^(١).

فلا ديمقراطية وجدت، ولا حرية ولا حقوق للإنسان احترمت، ولا إرهاب قد زال. ولم يصبح العراق أنموذجاً للديمقراطية والازدهار في الشرق الأوسط، بل إن أهدافهم تبخرت في الأيام الأولى لاحتلالهم.

ثانياً: الدوافع الكامنة للاحتلال

لم يأتِ الاحتلال الأمريكي للعراق للبحث عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق الديمقراطية، بل إنَّ هناك دوافع ومصالح أمريكية كامنة وراء الاحتلال، ويعود معظمها إلى حقبة ماضية، إلاَّ أنَّها ومع مرور الزمن، تبلورت وترسّخت مع الاحتلال وبعده، منها:

١ - الحفاظ على أمن إسرائيل:

إذا كانت المملكة المتحدة هي التي اخترعت الكيان الصهيوني على حدِّ قول المفكر الصهيوني ماكس نوردאו (Max Nordau)، فإنَّ الولايات المتحدة هي التي صنعت إسرائيل ونظمتها ومولتها وسلّحتها لغايات عدوانية على حدِّ قول الكاتب الإيطالي بير روسلي (Beer Rocely)^(٢).

لذلك، فإنَّ هدف حماية أمن وبقاء الكيان الصهيوني والذي كان من مسؤوليات الاستعمار البريطاني، أصبح بعد الحرب العالمية الثانية، وكنتيجة لازدياد المصالح والنفوذ التوسّعي الأمريكي في المنطقة، خطأً ثابتاً ومستمرّاً، ارتكزت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة كافة، دون الشذوذ عن هذه القاعدة. ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، خرج العراق بقوة عسكرية كبيرة، وبجيش مكوّن تقريباً من (٢٦) فرقة. وبدلاً من أن يقوم العراق بتضميد جراحه، أخذ بالتلويح وبتهديد إسرائيل. وفي حرب الخليج الثانية، قام الرئيس السابق

(١) نقلاً عن: سلام عودة المالكي، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ (الدوافع ... الإبعاد)، شركة العارف

للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٩٤.

(٢) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص ٢٩.

صدام حسين بتوجيه ضربة إلى إسرائيل بـ (٣٩) صاروخاً من نوع (سكود) دكّت عاصمتها تل أبيب، هذه الضربة زادت وأثارت مشاعر الخوف وانعدام الأمن، إذ كانت إسرائيل تريد الردّ على هذا الهجوم الذي تعرّضت له، إلا أنّ الضغط الأمريكي عليها حال دون ذلك^(١). هذه العوامل ساعدت الضغط على الولايات المتحدة من قبل إسرائيل باتّجاه الحرب على العراق وإطاحة نظام صدام حسين واستبداله بنظام أكثر طوعية.

وعندما ذلّل التحالف الأميركي- الصهيوني العقبة المصرية باتفاقية كامب ديفيد في العام ١٩٧٩، والعقبة الفلسطينية باتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، ومن بعدها العقبة الأردنية التي لم تكن عصية على الحل باتفاقية وادي عربة في العام ١٩٩٣ أيضاً، ظلت العقدة العراقية عصية على الحل، سواء أكان بالتهديد بالقوة العسكرية أم بالاحتواء السياسي، الأمر الذي وضعه في دائرة المعالجة السريعة.

وفي العام ٢٠٠١، وبعد وصول المحافظين الجدد إلى السلطة، وحصول أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، تمّ وضع إسرائيل في إطار الحرب الأمريكية ضدّ الإرهاب العالمي. وبعد أن أعطيت الضوء الأخضر لضرب الانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها جزءاً من الإرهاب العالمي (من وجهة النظر الأمريكية - الإسرائيلية)^(٢)، كان التوجّه الأمريكي يحدّد ضرب العراق واحتلاله، لأنه يتيح التأثير في كل المنطقة، ومن ثمّ المحافظة على أمن الكيان الصهيوني^(٣).

ومنذ بدء الاستعدادات العسكرية الأمريكية- البريطانية لغزو العراق، وضعت إسرائيل نفسها في مواجهة الأحداث الأمامية لهذا الغزو، فهي تعدّ الحرب التي تشنّها أمريكا وبريطانيا على العراق حرباً إسرائيلية، تأسيساً للفكرة الإسرائيلية القائلة: "بأنّ أيّ حدث أو تغيير قد يأتي من هذا الغزو سيغير الوضع في المنطقة وفي إسرائيل بخاصّة، باعتبار أن نتائج الغزو ستصبّ في خدمة الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية"^(٤).

(١) سيف نصرت، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) راجع دراسة: بلال الحسن، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

(٣) طه نوري ياسين، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٨-٢٩.

(٤) نقلاً عن: سيف نصرت توفيق، مرجع سابق، ص ١١٥-١١٦.

وعلى هذا الأساس، كان لإسرائيل دور كبير ومؤثر، ساعد في الدعوة إلى الحرب على العراق، سواء بشكل مباشر، بانتشار الصهاينة الموجودين في موقع القرار الأمريكي، أو بشكل غير مباشر، بالتنسيق مع حكومتي البلدين الحليين (الولايات المتحدة، بريطانيا)، اللذين لهما مصلحة مشتركة في ضرب العراق. ففي ١٦/٨/٢٠٠٢، أي قبل (١١) يوماً من بدء نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني حملة الحرب التي أطلقها بخطاب حادّ النبرة في المحاربين القداماء الذين شاركوا في الحروب الأمريكية، نشرت صحيفة (الواشنطن بوست) مقالاً ورد فيه: "أن إسرائيل تحتّ المسؤولين الأمريكيين على أن لا يؤجلوا الهجوم ضد عراق صدام حسين"^(١).

تأسيساً على ما تقدّم، يتّضح لنا أنّ إخلاص الولايات المتحدة لإسرائيل واهتمامها الشديد بالعراق، جعل العديد من المحلّين السياسيّين والمفكرين يؤكدون أنّ دافع الحرب على العراق لم يكن مكافحة الإرهاب وتحقيق الديمقراطية، و أنّها خدمة المصالح الإسرائيلية والحفاظ على أمنها. ولعل ما يثبت قولنا هذا، ما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول بقوله: "بانتهاج الحرب على العراق وإطاحة نظام صدام حسن، أزيلَ واحد من التهديدات التي كانت تخيم على إسرائيل. وبصراحة، لقد تغيّر توازن القوة في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج العربي"^(٢).

٢ - النّفط:

بعيداً عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، فإنّ هدف الإدارة الأميركية كان أبعد من ذلك بكثير، ألا وهو النّفط الذي يمكن أن نطلق عليه تسمية سلاح الدمار الشامل إذا ما استخدم ضدّ الولايات المتحدة الأميركية نفسها. فأميركا أرادت استكمال السيطرة على آبار دول النفط بعد غياب إحدى حلقاته. لذلك وجبَ عليها أن تفرض سيطرتها على نفط العراق الذي يشكّل وزناً لا يستهان به في السوق النفطية. فالعراق أصبح يمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية. ويتوقّع بعض خبراء النفط أن يمتلك العراق مكامن نفطية بحدود ٣٠٠-٤٥٠

(١) Stephen M. Walt, the Israel Lobby And U.S. Foreign Policy, Harvard University, 2007, P.55.

(٢) نقلاً عن: حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الممانعة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، بلا تاريخ، ص ١٢٩.

مليار برميل، بمعنى أنّ مدّة نفاذ النفط العراقي (على افتراض إنتاج ٦ ملايين برميل يومياً) تتراوح بين ٢٠٨-١٣٩ سنة^(١). وهذا يؤيد مقولة "أنّ إنتاج آخر برميل نفط في العالم من المتوقع أن يكون مصدره العراق"^(٢).

ومن ناحية الإنتاج، تشير التوقّعات إلى أن إنتاج النفط في نهاية العام ٢٠١٢ سيصل إلى ما كان عليه قبل الغزو، أي إلى ٣،٥ ملايين برميل يومياً. ويذهب الخبراء إلى أنّ العراق قادر على زيادة إنتاجه إلى حدود ١٢ مليون برميل يومياً، لو توقّر الأمن والتمويل. وفضلاً عن ذلك، فإنّ تكاليف إنتاج النفط العراقي هي الأقل بين الدول المنتجة للنفط^(٣).

وعلى هذا الأساس رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن سيطرتها على نفط العراق سيمنع التفكير في استخدام سلاح النفط، سواء ضد أمريكا أو إسرائيل، وستكون القوات الأمريكية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها وبمقربة من جميع دول الخليج النفطية في حال حصول أي تغيير استراتيجي يمكنه أن يهدد الآبار النفطية وإمداداتها^(٤). ومع انكشاف نضوب النفط، خاصة في الحقول الأمريكية، ودخول الحقول النفطية العالمية مرحلة الذروة في الإنتاج، تصبح ممارسات واشنطن في العراق أكثر وضوحاً.

وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠١ صرّح سبنسر إبراهيم (Spencer Abraham) (وزير الطاقة الأميركي في إدارة الرئيس بوش الابن) قائلاً: "أميركا مقبلة على أزمة كبيرة في توفير الطاقة في العقود القادمة، وأي فشل في مواجهة هذا التحدي سيعرض اقتصادنا وأمننا القومي للخطر، ويغيّر أسلوب حياتنا بكل معنى الكلمة"^(٥).

إنّ هذا التصريح يعدّ اعترافاً واضحاً، يظهر عمق مشكلة أمريكا مع العجز العالمي في توفير الطاقة، وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى إحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط

(١) راجع دراسة: مثني مشعان المزروعى، الأهمية الإستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة، في مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٧٦، سنة ٢٠١٠، ص ٥٨-٥٩.

(٢) المرجع ذاته، ص ٥٩.

(٣) المرجع ذاته، والصفحة ذاتها.

(٤) عادل الجوجري، نهب العراق، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٣٧.

(٥) نقلاً عن: سمير التنّير، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٢٧.

بشكل عام، وعلى العراق بشكل خاص. وجاءت الحرب الأمريكية على العراق لتنتهي سائر العقود والاتفاقات المبرمة سابقاً مع دول، مثل روسيا، وفرنسا، وألمانيا، الأمر الذي يفسر سرّ معارضة هذه الدول للحرب قبل أن تبدأ.

وبالتالي فإن احتلال العراق سيحقق للولايات المتحدة أكثر من هدف اقتصادي على المدى المتوسط والمستقبلي، وذلك على الشكل الآتي^(١):

- ١- الدفع باتجاه تفكيك منظمة أوبك والعمل على إخراج العراق منها.
 - ٢- الاستثمار الواسع لشركات النفط الأمريكية في العراق وهيمنتها المطلقة على النفط.
 - ٣- تعويض الخسائر المالية التي أُنزرت في الاقتصاد الأمريكي من خلال ما ورد في "السبب الثاني".
 - ٤- اعتبار العراق مركزاً بديلاً ودائماً لوجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج.
- تأسيساً لما تقدّم، يمكن القول إن غزو العراق واحتلاله كان هدفة الرئيس والمهم بعد أمن إسرائيل هو السيطرة على ثروته النفطية التي تساعد في تنفيذ المشروع الكوني المرتبط بالمحتوى الإستراتيجي العام الذي يحكم توجهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وفق وسائل متعددة. وهنا يتم دعم وتعزيز قدرة واشنطن في الهيمنة على العالم والسيطرة على عملية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية والتحكم، إستراتيجياً بمستهلكيه من دول العالم.

٣- العراق بوابة لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد :

من السذاجة القول، أنّ الاحتلال الأمريكي للعراق حدثاً طارئاً وعابراً، غايته تركيع دولة أو إخضاع نظام بقدر ما كان نقطة بداية للوصول إلى أهداف كبرى، تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها فإذا كان أمريكا عين على العراق طمعاً بثرواته النفطية، فإن لها عيناً ثانية على صيانة وترتيب أوضاع الشرق الأوسط على مختلف الصُّعد، جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً... بما يخدم المصلحة الأمريكية، القائمة على محاولة تحقيق هيمنة أمريكية شاملة على العالم، والمحافظة عليها لفترة لا يستهان بها طيلة فترة القرن الحادي والعشرين. فالعراق نظراً لأهمية

(١) محمد وائل عبد الرحمن القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية (دراسة مستقبلية) رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية / جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠، ص، ١٩٢.

موقعة الجغرافي ومكانته في الإستراتيجية الأمريكية يعدُّ نقطة الارتكاز الجديدة في المشروع الهجومي الإمبراطوري الأمريكي، وذلك من خلال الإمساك بالموقع الجيو- إستراتيجي للعراق كنقطة انطلاق لاختراق المجال العربي برمته، فالعراق شكلاً تاريخياً صمّام الأمان للمنطقة العربية، بحيث أن القوى الغازية الخارجية لم تتمكن من اختراق العمق العربي من الخليج إلى المحيط إلا إذا تمكنت من الإمساك بالمدخل الشرقي أو البوابة الشرقية لهذه المنطقة والتي تتمثل بالعراق تحديداً^(١). وهو ما نوّه عنه الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ قائلاً: "إنّ عراقاً محرّراً بإمكانه أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير إقليم الشرق الأوسط بأهميته الإستراتيجية الكبيرة"^(٢). ولإتمام مشروع تلك الخطة، اقتضت الحاجة الأمريكية إلى ما يلي:

١- إعادة رسم الخارطة الحدودية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير عبر البدء بالعراق طبقاً للطابع الديمغرافي وليس الجغرافي، وعلى أساس طائفي.

٢- خلخلة الأنظمة السياسية القائمة (خصوصاً ما يشهده عالمنا العربي في هذه الأيام من انتفاضات واحتجاجات جماهيرية) في المنطقة كتمهيد لهدم معظمها، وإعادة ترتيب الشرق الأوسط ورسم خريطته عبر بوابة العراق وجعله نموذجاً شرق أوسطي.

وأخيراً، يمكن القول إنّ حقيقة الأهداف التي دعت إليها الولايات المتحدة لاحتلال العراق هي أهداف تهّم أمريكا وحلفاءها وبعيدة كل البعد عن مصالح الشعب العراقي، وليس ما ادعته الإدارة الأمريكية من أنها جاءت للعراق لنزع أسلحة الدمار الشامل ولتنشر الحرية والديمقراطية وتحرير العراق من نظام دكتاتور، إن الواقع الذي افترزه الاحتلال يعكس الصورة الحقيقية لمشروع أمريكا الجديد في العراق والمنطقة.

(١) محمد مراد، مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٣ .

(٢) راجع دراسة: أحمد يوسف أحمد، بعنوان: النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مرجع سابق، ص ٣٤١.

المبحث الثاني: تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد الاحتلال

إنّ دراسة تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق لا يمكن أن تتمّ بمعزل عن تطور الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، التي هدفت وتهدف إلى تحقيق الحلم الإمبراطوري في الهيمنة العالمية المنفردة. فالاحتلال الأمريكي للعراق الذي شكّل تجسيداً عملياً لأفكار تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، شكل تطبيقاً واضحاً للإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العالمي، والمنطقة العربية والعراق بشكل خاص.

ولأجل تحقيق الأهداف الأمريكية من احتلال العراق، فإنّ الولايات المتحدة تبنّت إستراتيجية سعت لها لإعادة تشكيل الكيان العراقي وفق مقاسات ثلاثم الرغبة والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية. وقد عمدت إلى إلغاء مظاهر السلطة فيه، كما عمدت إلى تغيير دوره القومي، بوصفه حامي البوابة الشرقية للوطن العربي ومعادياً أو مناوئاً لمشروع الهيمنة الأمريكية، إلى عراق جديد يكون هو مركزاً للمصالح الأمريكية في المنطقة. وركزت أيضاً على إستراتيجية عسكرية، قوامها السيطرة المباشرة بقوات عسكرية أمريكية مع حل الجيش العراقي، وإيجاد جيش عراقي جديد، وفق عقيدة عسكرية جديدة، اتّضحت معالمها بجعل الجيش الجديد أشبه بشرطة وطنية، هدفه الحفاظ على الأمن الداخلي بدلاً من أن يكون قوّة عسكرية ضاربة، قادرة على حماية حدود الوطن، والدفاع عنه من هجمات القوى الخارجية^(١). لقد تغيّرت الإستراتيجية الأمريكية في العراق غير مرّة، وأدخلت على جانبها التكتيكي تغييرات كثيرة. ويمكن تتبّع التغييرات التي طرأت على الإستراتيجية الأمريكية في العراق بتقسيم هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥)

المطلب الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٩)

المطلب الأول: تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥)

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافها في العراق خطة وصفت بأنها: **خطة الصدمة والترويع**. ومنطوق هذه الخطة يقول: لكي تتجنّب الخسائر البشرية، عليك أن تعرّض شعب وجيش العدو لموت محقّق وبشع، فيستسلم بسرعة. وقد خُطّط لهذه الحملة التي رافقها تدفّق إعلامي كبير إجبار الناس على الخضوع لكل الإملاءات الأمريكية. وهذا ما بان واضحاً في الاستعمال المفرط للقوة النارية، وبمختلف صنوف الأسلحة. وغايتها في ذلك خلق الإحساس لدى الجميع بعدم القدرة على التكافؤ في جوانب الصراع العسكري، فقد وضعت بتصريف القوات الزاحفة أحدث تقنيّات العصر في مجالات الاتّصالات، من أقمار صناعية، إلى شبكات الاختراق، إلى الطائرات من دون طيار. وإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت قوّة الاحتلال قتال جديدة. وُصِفَتْ بأنّها مرعبة لآثارها النفسية و التدميرية، وذلك هو جوهر عقيدة الصدمة

(١) راجع دراسة: عامر هاشم عواد، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، في مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، مرجع سابق، ص ١٦٩-١٧٠.

والترويع^(١). وقد خضعت هذه الخطة لتطور ملحوظ بعد العام ٢٠٠٣، وتواصل استخدام تلك الأسلحة بكثافة تدميرية هائلة تمثلت بقتل المدنيين وبشكل عشوائي مادام الهدف هو إحداث أقوى إرهاب وترويع ممكنين^(٢).

ووفقاً لتطور الأوضاع والأحداث، يمكن القول بأن الإستراتيجية الأمريكية في العراق مرّت حتى تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة (مطلع العام ٢٠٠٦) بثلاث مراحل، وفي كل مرحلة منها كان خيار الصدمة والترويع قائماً بالأسلوب الذي يحقق أهدافه وفقاً لتصور مخططيها، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى الآتي:

أولاً- مرحلة الحكم العسكري الأمريكي:

انحصرت هذه المرحلة ما بين سنّ الحرب على العراق في ١٩-٢٠ / ٣ / ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٣/٥/١٦ بإشراف الحاكم العسكري جي كارنر (Gay Carner)، في إطار مكتب إعادة الأعمار والمساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من قصر مدة هذه المرحلة إلا أن وقعها كان شديداً على العراقيين ، لان الصدمة الفعلية فيها كانت وقوع البلاد تحت الاحتلال. فالرغبة في نوع من التغيير لم تكن تعني بالنسبة إليهم احتلال بلادهم على الإطلاق^(٣).

ثانياً- مرحلة تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة:

بدأت هذه المرحلة بعد حل مكتب الإعمار والمساعدة الإنسانية، واستبدال الجنرال جي كارنر بالحاكم المدني السفير بول بريمر (Paul Bremer) وذلك في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ حتى تشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة في ٢٨/٦/٢٠٠٤^(٤).

(١) راجع دراسة: حسين حافظ وهيب، مستقبل العلاقات العراقية - الأمريكية في ظل الإستراتيجية الأمريكية الراهنة، في مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢) راجع دراسة: حميد حمد السعدون، بعنوان: العراق وثقافة الإخضاع السياسي، في كتاب: إستراتيجية التدمير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

(٣) مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٩.

(٤) Adeed Dawisha, Iraq A Political History From Independence To Occupation, Published By Princeton University press ,New Jersey, 2009, P.243-244.

وفي هذه المرحلة، عملت الولايات المتحدة على شرعنة احتلالها للعراق، إذ تقدّمت بمشروع قرار لمجلس الأمن تطلب فيه رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق من أجل أن تضي شرعية دولية لاحتلال العراق، على أساس أنّ المسوّغ القانوني لتلك العقوبات قد انتهى، بعد زوال التهديد الذي كان يمثله النظام السياسي السابق في العراق، أولاً ولإضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال للعراق، حتى يتسنى لقوات الاحتلال الانفراد والسيطرة على موارد العراق من خلال إصدار القوانين والقرارات التي تراها مناسبة لضمان مصالحها تالياً، وهذا هو الجانب المهم في هذا القرار.

لقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٤٨٣ بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٣، بأغلبية ١٤ صوتاً، وتغيّب ممثل سوريا في المجلس عن التصويت، إلا أنّ سوريا أعلنت لاحقاً موافقتها على القرار. ليضع نهاية لثلاثة عشر عاماً من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق^(١). و يتلخص القرار المذكور بالآتي^(٢):

١- إضفاء شرعية الاحتلال الأمريكي للعراق واعتراف الدول الأعضاء الـ (١٥) في مجلس الأمن بذلك.

٢- رفع العقوبات الاقتصادية.

٣- إعادة الإعمار وعلى نفقة العراق المحتل.

أما بالنسبة إلى دور الأمم المتحدة في تلك المرحلة، فقد أجاز القرار تعيين ممثل للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يُعهد إليه بمهام مكثفة مع سلطة الاحتلال، وشعب العراق، لتعزيز الجهود المبذولة لقيام حكومة عراقية انتقالية.

ومنذ أن وقع الاحتلال الأمريكي- البريطاني للعراق، حسم مجلس الأمن التوصيف القانوني لذلك الاحتلال بقرار ١٤٨٣/٢٠٠٣، ووصف الولايات المتحدة وبريطانيا بدول قائمة بالاحتلال. ولأن العراق بلد محتل، فإن الدول التي قامت بالاحتلال تتحمّل المسؤولية القانونية في التعويض عن جميع الأضرار الناجمة عن الاحتلال وفق قواعد القانون الدولي والقانون الدولي

(١) باسم كريم سويدان، مجلس الأمن والحرب على العراق ٢٠٠٣، دراسة وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص ٢١٠.

(٢) راجع دراسة: ازهار محمد عيلان، قرارات مجلس الأمن في ظل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، في مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، مرجع سابق، ص ١٥٨.

الإنساني. والحقيقة أن سلوك الولايات المتحدة كان سلوكاً مغايراً يهدف إلى إلغاء كيان الدولة العراقية كلياً وحل الجيش وقوى الأمن الداخلي وإلغاء الدستور وإحلال نظام فدرالي في البلاد، مستنسخ عن النموذج الأمريكي. ولا ينفع في شيء اعتذار الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن الذي قال إن: الحرب على العراق اعتمدت على معلومات استخباراتية خاطئة. بل إن هذا الاعتراف يعرضه للمساءلة القانونية أمام محكمة الجنايات الدولية لارتكابه جرائم حرب واحتلاله دولة عضواً في الأمم المتحدة دون أي تفويض دولي. إن هذا الاحتلال أسفر عن خسائر جسيمة لا يمكن تقديرها، لا على مستوى الأفراد، ولا على مستوى الممتلكات، فقد أزهقت وأصابت وشردت الملايين من العراقيين، ودمرت اقتصاداً كاملاً وبنية تحتية بالكامل، مثلما أساءت للوضع الاعتباري والقانوني للدولة على مستوى وجودها وعلاقاتها الدولية.

وفي تلك المرحلة الحرجة من تاريخ العراق، تمتع الحاكم المدني بول بريمر بصلاحيات لا حدود لها، واستطاع إصدار قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة بجرة قلم. وهذا ما فعله بإصداره ١٠٠ تعليمة أو أوامر لتغيير الخارطة السياسية والاقتصادية العراقية. أما تلك التعليمات فهي تحمل قوة القانون وتلغي كل ما يتعارض معها. كان الأمر الأول من أوامره المئة التي صدرت أثناء حكمه يقضي بتسريح سائر قوى وزارة الدفاع والجيش العراقي، وقد ترافق حل هذه المؤسسات مع عمليات العنف كالاغتيالات وحالات الخطف أو ما يعرف بالاختفاء القسري. وفي ظل تصاعد التدهور الأمني شاعت حالات الفوضى والسلب والنهب، وبذلك عرفت الجريمة المنظمة طرقها إلى العراق.

وتتالت الأوامر الواحد بعد الآخر، بحيث تم تفكيك النظام السياسي والاقتصادي برمته. ومن أبرز هذه الأوامر والقرارات^(١):

١- الأمر (٣٩):

(أ) يسمح بخصخصة ٢٠٠ شركة عامة مملوكة من الدولة لتصبح قطاعاً خاصاً.

(ب) السماح للأجانب بامتلاك ١٠٠% من الشركات العراقية.

(١) عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٩٠-١٩١.

(ج) إلغاء تفضيل العراقيين عن غيرهم لعقود الدولة.

(د) تحويل أموال الأجانب والأرباح بلا قيود أو ضرائب.

٢- الأمر (٤٠): يسمح للبنوك الأجنبية بشراء حصص كبرى في البنوك العراقية.

٣- الأمر (٤٩): يقضى بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية من ٤٠% إلى ١٥%.

٤- الأمر (٥٧) والأمر (٧٧): تعيين مفتشين عامين ومدققين من قبل الولايات المتحدة على سائر الوزارات ودوائر الدولة، ولعقود مدتها خمس سنوات، وذلك لتنفيذ أوامر الاحتلال بشأن جميع البرامج والعقود والموظفين.

إضافة إلى ما تقدم، تم التوصية بأن يتم تطوير الحقول النفطية الجديدة غير المستغلة من قبل شركات النفط الأجنبية، علماً بأن الحقول المستغلة في العراق هي ١٧ حقلاً من أصل ٨٠ حقلاً نفطياً كبيراً مثبتاً لمخزون هائل من النفط، وهكذا فإن المادة ١٠٩ من الدستور العراقي الجديد تؤكد على هذا التوجيه^(١).

ويعد أقل من شهر على موافقة مجلس الأمن على القرار ١٤٨٣، تم تشكيل مجلس الحكم في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، بقرار من سلطة الاحتلال الموحد برئاسة الحاكم المدني بول بريمر على شاكلة غريبة لم تمارس في العراق من قبل، ولا حتى في أغلب دول العالم. فقد تكوّن من ٢٥ عضواً ينتخبون رئيساً لهم لمدة شهر، وكان أغلب أعضاء هذا المجلس من المعارضة العراقية في الخارج، التي كانت تعمل ضد النظام السابق؛ أما باقي الأعضاء، فهم ممن اضطرت الإدارة الأمريكية إلى اختيارهم لأسباب سياسية. وإذا أمعنا النظر في تركيبة هذا المجلس وجدنا أن قسماً قد أسس على أساس طائفي وعرقي والقسم الآخر على أساس سياسي.

ولم تكن لأعضاء هذا المجلس أية سلطات سياسية أو دستورية فعلية، لأن المستشارين الأمريكيين الذين كانوا بمعية بول بريمر، هم الذين لهم الحق والسلطة وحدها في إصدار القرارات والمراسيم الخاصة برسم السياسات العامة بكل الوزارات. لذلك أخذ الشعب العراقي ينظر إلى دور هذا المجلس بنوع من الريبة والقلق بشأن الغاية التي أسس من أجلها، فهل إنّه استخدم لأجل

(١) المرجع ذاته، ص ١٩١-١٩٢.

إضفاء الشرعية على الاحتلال، أم أنه كان حلاً لا بدّ منه من خلال جعله وسيطاً بين الشعب وقوات الاحتلال؟

لذلك حاولت سلطة الاحتلال الأمريكي إشراك المجلس شكلياً في بعض الاختصاصات، مثل الميزانية، والتمثيل الخارجي، والعلاقات الدبلوماسية، وغيرها من الأمور الشكلية التي لا تشكل تأثيراً مباشراً في إدارة شؤون الدولة^(١).

وخلال تلك المرحلة، بدأت القوات الأمريكية الموجودة في العراق تتكبد الكثير من الخسائر المادية والبشرية، نتيجة تصاعد نيران المقاومة العراقية. ولذلك بدأت تلك الإدارة تدويل القضية العراقية، بالركون إلى المنظمة الدولية، بعد أن كانت في السابق غير متحمسة لتوسيع دورها في العراق، بحجة عدم امتلاكها الإمكانيات اللازمة للقيام بدور أكبر يتصل بالتدابير السياسية والأمنية في بلد مثل العراق، وفي الظروف الصعبة التي يعيشها.

والسؤال المثار في هذا المقام هو: ما هي الدوافع وراء تغيير الموقف الأمريكي والبريطاني من موضوع إصدار قرار جديد من مجلس الأمن؟ يمكن إجمال هذه الدوافع بما يلي^(٢):

- ١- محاولة الإدارة الأمريكية تخفيف الأعباء التي كانت تتحملها، والتي نجمت عن الهجمات التي كانت تشن على قواتها المتواجدة في العراق، وذلك باستقدام قوات تكون مساعدة لها في حفظ الأمن والاستقرار فيه.
- ٢- إن تعيين مجلس الحكم في العراق يتطلب دعمه على المستوى الدولي، وبشكل خاص من قِبَل مجلس الأمن.

لذلك سعت الإدارة الأمريكية لاستصدار قرار دولي جديد يوسع الدور الأممي في العملية السياسية، بالشكل الذي لا يخلُ بسلطات إدارة الاحتلال، التي نصّ عليها القرار ١٤٨٣، من جهة ويسمح بمساهمات الدول الأخرى المالية، والمشاركة في قوات حفظ الأمن والاستقرار، من جهة أخرى. فأصدر مجلس الأمن في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ القرار رقم ١٥١١، وطالب دولاً أخرى- رغبة ذاتياً- بتحمل الأعباء الناجمة عن الاجتياح الأمريكي- البريطاني

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ٥٤٢.

(٢) راجع دراسة: ازهار محمد عيلان، مرجع سابق، ص ١٥٩.

العراق. وهذا يعني أنّ المجلس، وبيجامع أعضائه، قد اختار مجدداً أن يتفادى تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، وان يوفر لها (تغطية دولية) بالدعوة إلى تشكيل، ما تسميها واشنطن (قوة متعددة الجنسيات)، ومطالبة دول أخرى بمساعدتها مالياً^(١).

وفي تلك الفترة، صدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية قبيل انتهاء الفترة المقررة لمجلس الحكم بمدة وجيزة، ليمثل القانون الأساس في المرحلة الانتقالية التي تبدأ من ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة، بموجب دستور دائم في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥. واستبشرت جميع مكونات الشعب العراقي بهذه الخطوة بوصفها بداية لنهاية الاحتلال، بالإضافة إلى مواد وفقرات نص عليها القانون أعلاه هي في مصلحة الشعب العراقي، دون المساس بحقوقه. فقد أشارت ديباجة القانون إلى "أن الشعب العراقي الساعي لاسترداد حرّيته التي صادرها النظام الاستبدادي السابق، هذا الشعب الراض للغف والإكراه بكل أشكالهما وبوجه خاص عند استخدامهما كأسلوب من أساليب الحكم، قد صمّم على أن يظل شعباً حرّاً يسوسه حكم القانون".

ووفقاً لهذا القانون فإنّ المرحلة الانتقالية تتألف من فترتين:

الأولى: تبدأ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة تتولّى السلطة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

الثانية: تبدأ بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية وتنتهي عند تأليف حكومة عراقية وفقاً

لدستور دائم.

ثالثاً - مرحلة تشكيل الحكومة الانتقالية

لقد لاقت سلطة الاحتلال المتمثلة بالحاكم المدني بول بريمر في العراق ضغوطاً كبيرة من المرجع الديني، آية الله السيد علي السيستاني في النجف الاشراف مطلع العام ٢٠٠٤، من أجل نقل السيادة إلى العراقيين وإجراء انتخابات عامة في البلاد.

وفي مطلع شباط /فبراير ٢٠٠٤ وصل المبعوث الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) الأخضر الإبراهيمي على رأس وفد رفيع المستوى حاملاً معه عدّة مبادرات

^(١) باسيل يوسف بك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٨٢-٤٨٣.

تمّ ترجمتها بلقاءات عقدها مع مختلف الكتل السياسية. والتقى كذلك المرجع الأعلى السيد علي السيستاني في مدينة النجف الأشرف، ثم ما لبث أن عاد مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي إلى نيويورك ناقلاً توصياته بشأن المحادثات إلى الأمين العام.

وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أعلن كوفي عنان أنه أعدّ توصياته بشأن الوضع في العراق اعتماداً على النتائج التي توصل إليها مبعوثه الشخصي. وأبرز هذه التوصيات هي^(١):

١- تسليم السلطة إلى العراقيين في نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤ وتشكيل حكومة انتقالية.

٢- ضرورة إجراء انتخابات في نهاية العام ٢٠٠٤ أو بداية العام ٢٠٠٥.

وتشكّلت الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لتحلّ محلّ سلطة الائتلاف، ومجلس الحكم في العراق، وإدارة شؤون العراق، بإشراف قوات الاحتلال الأمريكي. وتمّ الاعتراف بهذه الحكومة من قبل الجامعة العربية وبعض الدول الأخرى، كمثل شرعي للعراق، ولكن سلطة الاحتلال الأمريكي احتفظت بصلاحيات واسعة في العراق، وكانت هي صاحبة القرار في أثناء فترة الحكومة الانتقالية.

وضمّت الحكومة العراقية المؤقتة رئيساً، ونائبين له، ورئيس وزراء، ونائباً واحداً له وكذلك ٣١ وزيراً، وخمسة وزراء دولة. وتم اختيار إياد علاوي كرئيس للوزارة، وكان الاعتقاد السائد أنّ الاختيار تمّ حسب توصية مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، إلا أنّ الأخير صرّح فيما بعد لجريدة التايمز بأنّه تمّ الضغط عليه من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر لتزكية إياد علاوي لهذا المنصب، ولهذا استقال الأخضر الإبراهيمي من مهمته بعد أسبوعين، بسبب ما وصفه بالمصاعب الجمة والإحباط^(٢).

واتسمت هذه المرحلة بالضعف، وتردّي الوضع الأمني، ورافقها الانتهاكات للأخلاقية من قبل قوات الاحتلال الأمريكي، فقد قامت الاستخبارات العسكرية الأمريكية بالإساءة جسدياً

(١) سفيان محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٦٩ - ٧٠.

(٢) الحكومة العراقية المؤقتة، على الموقع الإلكتروني.

وجنسياً إلى المعتقلين العراقيين في سجن "أبو غريب". وسُميت هذه التصرفات فيما بعد بـ(فضيحة "أبو غريب")، ما أدى إلى إثارة حفيظة أبناء الشعب العراقي، وتصاعد عمليات المقاومة ضدّ القوات المحتلة، الأمر الذي ألقى بظلاله على هذه المرحلة والمراحل اللاحقة.

وعلى صعيد الانتخابات أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ أنها أكملت استعداداتها كافةً لخوض الانتخابات في الموعد المحدد. وفي يوم ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ أجريت الانتخابات العراقية وسط إجراءات أمنية مشددة. وبعد مضي أسبوعين، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات عن فوز لائحة الائتلاف العراقي الموحد برئاسة عبد العزيز الحكيم بـ(١٤٠) مقعداً، من أصل (٢٧٥) مقعداً، ثم القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي التي حصلت على (٤٠) مقعداً. وتوزعت باقي المقاعد على مختلف الكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات. ويقدر ما كانت الانتخابات التي جرت تمثّل العديد من العراقيين وبداية مرحلة جديدة، إلا أنّ تشكيل الحكومة الانتقالية لم يتحقّق إلاّ في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر من الانتخابات، وقد تولّى إبراهيم الجعفري رئاسة الحكومة المؤقتة الثانية.

وكانت المهام الرئيسة لهذه الحكومة هي الإعداد لقيام الانتخابات العراقية لاختيار برلمان، وحكومة دائمة في العراق، مدتها ٤ سنوات، وتصديق مسودة الدستور الذي أعدّ من قبل الجمعية الوطنية العراقية في الحكومة الانتقالية. وفضلاً عن ذلك فقد جرى تشجيع العرب السنة على الدخول في العملية السياسية، فهم لم يشاركوا في الانتخابات السابقة التي جرت أواخر عام ٢٠٠٤، ولم يساهموا في كتابة مسودة الدستور العراقي^(١).

(١) أهم الدوافع التي أدت إلى مقاطعة العرب السنة في العراق من المشاركة في العملية السياسية ، يمكن تلخيصها في الآتي:

- ١- هوية العراق: يعترض السنة على المادة (٣) من الدستور الجديد، و التي تنص على: " أن العراق بلد القوميات والأديان و المذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، و الشعب العراقي فيه جزء من الأمة العربية"، ويرغبون في استبدالها بالنص على أن العراق جزء من العالمين العربي و الإسلامي .
- ٢- الفيدرالية: يرفض السنة استخدام كلمة (الأقاليم) كما ورد في المادة (١١٦) التي تنص على: أنه من حق أي محافظة أو أكثر تكوين إقليم"، ويعترض السنة على مسألة الفدرالية، باعتبارها مقدمة لتفتيت العراق بين

وفي منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، صوتت غالبية الشعب العراقي على مسوِّدة الدستور. وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه اشتركوا في الانتخابات العامة لانتخاب مجلس دائم للبرلمان. وعلى أثر نتائج الانتخابات في مطلع ٢٠٠٦، دبّ الاختلاف بين الأحزاب السياسية المشاركة فيها، وبخاصة بين قائمة الائتلاف الموحد التي فازت بأغلبية الأصوات وقائمة التحالف الكردستاني التي تحالفت مع قوائم أخرى رافضة ترشيح إبراهيم الجعفري لرئاسة الوزارة، ولأسباب سياسية أثارها الاحتلال الأمريكي، ومنها إعادة كتابة الدستور، وضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان، بالإضافة إلى حصة الأكراد من الحقائق الوزارية، الأمر الذي حدا بقائمة الائتلاف الموحد إلى ترشيح نوري كامل المالكي بدلاً من إبراهيم الجعفري.

نستنتج مما تقدم أن الإستراتيجية الأمريكية ابتدأت بصدم وترويع المجتمع العراقي والتغاضي عن أعمال النهب والتدمير لمؤسسات الدولة المختلفة، وعن القرارات التي أصدرتها إدارة الاحتلال بحل المؤسسات والأجهزة الأمنية، والعمل على خصخصة القطاع العام، والأخطر من ذلك تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة من خلال تقسيم البلاد على أساس المحاصصة القومية والإثنية والطائفية من خلال تشكيل (مجلس الحكم)، وفي ظل غياب مؤسسات الدولة وسلطاتها التنظيمية والرقابية. حتى يتسنى للولايات المتحدة إعادة تشكيل الكيان العراقي وفق مقاسات تلائم الرغبة الأمريكية وتتسجم مع الأهداف الأمريكية في العراق والمنطقة. وكل ذلك بحجة الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)

الشمال والوسط والجنوب، وتمهد لانفصال إقليم كردستان عن بقية الأراضي العراقية، ويطالبون بتأجيل هذا الموضوع و ترحيله إلى الجمعية الوطنية المقبلة.

٣- اجتثاث البعث : يعترض السنة على المادة (١٣٢) التي تنص: " على مواصلة الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أعمالها في القضاء على بقايا النظام البعثي"، حيث يخشى السنة من أن تكون هذه المادة أداة لتصفية الحسابات الشخصية بين أبناء الطوائف المختلفة.

٤- الجنسية: يطالب السنة بأن تمنح الجنسية العراقية لكل شخص يولد لأم وأب عراقيين، وليس لأب أو أم عراقية كما ورد بالمادة (١٨) من الدستور المقترح. للمزيد راجع دراسة : سلمان الجميلي، تحديات المشروع السنّي في العراق، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٢، سنة ٢٠٠٥، ص ٦٨.

لقد خاطب الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن الشعب العراقي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ قائلاً: "سرعان ما ستعود حكومة العراق ومستقبل بلادكم إليكم، لسوف نسقط نظاماً وحشياً، بحيث يتمكن العراقيون من العيش في أمان. سوف نحترم تقاليدكم الدينية العظيمة، حيث مبادئ العدالة والرحمة جوهرية لمستقبل العراق. سوف نساعدكم على إقامة حكومة مسالمة ونيابية تحمي حقوق المواطنين كافة. ومن ثم ستغادر قواتنا العسكرية، سيسير العراق قُدماً كدولة موحدة ومستقلة وذات سيادة بعد أن يستعيد مكانه اللائق في العالم. أنتم شعب طيب وموهوب، وورثة حضارة عظيمة، قدّمت إسهامات لصالح كل البشرية"^(١). وأفرز واقع الحال القصور الواضح لدى مخططي الإستراتيجية الأمريكية في تصور صعوبة نجاح المهمة في العراق، بعد الاحتلال. وقد اعترف بذلك العديد من المسؤولين الأمريكيين ومن بينهم الحاكم المدني في العراق بول بريمر في كتابته (عام قضيته في العراق) الذي أصدره عام ٢٠٠٦، بقوله: "اعترف بخيبة أمل لأننا لم نكن قادرين على إيجاد مناخ آمن"^(٢).

وهذه الأخطاء دفعت الإدارة الأمريكية إلى إجراء بعض التغييرات في الإستراتيجية الأمريكية، ويمكن تتبع هذه التغييرات وفق النقاط الآتية:

أولاً- الإستراتيجية القومية للنصر في العراق ٢٠٠٦ (من الانسحاب إلى البقاء حتى استكمال المهمة):

كمحاولة للخروج من المأزق والوضع البالغ التردّي، الذي عاشته الإدارة والقوات الأمريكية في العراق، نتيجة تصاعد عمليات المقاومة العراقية، وارتفاع عدد القتلى في صفوف قوات الاحتلال، قدّم الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن إستراتيجية جديدة قال إنها ستكون مقدّمة لتقليص القوات الأمريكية الموجودة في العراق، صدرت في تقريرٍ عن إحدى المؤسسات الفكرية المرتبطة بالإدارة الأمريكية بعنوان: (الإستراتيجية القومية للنصر في العراق). وقد حدّد التقرير (النصر) بلائحة من الأهداف، الذي يؤدي انجازها إلى البدء بسحب القوات الأمريكية في العراق. وكان من بين تلك الأهداف، إعداد قوات أمن نشطة لجمع المعلومات الاستخباريّة،

(١) راجع دراسة: عامر هاشم عواد، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٢) بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٩٢.

وتدمير الشبكات (الإرهابية)، والحفاظ على الأمن، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الأساسية لإرساء أساس اقتصاد متين، كما أوضحت هذه الإستراتيجية على أهمية الانتصار في العراق، وأنَّ الإدارة الأمريكية تحقق تقدماً في العراق في المجالات السياسية عبر الانتخابات، ووضع العراق على طريق الحكم الديمقراطي. إما في المجال الاقتصادي فقد توقعت الإستراتيجية الأمريكية النجاح عبر إعادة بناء العراق واستعادته لقدراته النفطية والاقتصادية، وكذلك في البعد الأمني والعسكري، حيث وصل عدد القوات العراقية المؤهلة والمدربة إلى ٢١٢ ألف عسكري، تسلّموا ٢٩ قاعدة، ويؤدون دوراً متصاعداً في العمليات العسكرية^(١).

ورفضت إستراتيجية النصر الأمريكية الجديدة منطِق الفشل لأنَّ الفشل سيحوّل العراق أولاً إلى أرض خصبة، ومأوى، ومقرّ للإرهابيين. إما إذا فشلت هذه الإستراتيجية فإنَّ ذلك يعني، ثانياً غياب العراق كنموذج يمثل دوراً مهماً لنشر الديمقراطية والحرية في دول المنطقة. والفشل في العراق سيؤدي إلى فوضى وحرب طائفية، تالياً إلى عواقب وخيمة للمصالح الأمريكية في المنطقة ككل. إلا أنَّ الأهداف المثالية التي أرادت الإستراتيجية تحقيقها لم يكن، بالإمكان تحقيقها مع استمرار التخبط الأمريكي وعدم فهم العقلية العراقية، وتبسيط الأمور والإغفال أو التغافل عن خطورة الوضع في العراق وما يمكن أن تتدهور إليه الأوضاع. فالتخطيط الأمريكي، كما ورد في التقارير الأمريكية، عانى النقص وسوء الإدارة. ويضاف إلى ذلك كله تزايد عمليات المقاومة العراقية التي حققت أرقاماً كبيرة في عدد القتلى والجرحى من الجنود الأمريكيين، الأمر الذي فرض على الإدارة الأمريكية، وبالطبع، على القيادة العسكرية الأمريكية في العراق، إدخال تغييرات جديدة على إستراتيجيتها^(٢).

(١) راجع دراسة: عامر هاشم عواد، بعنوان: الآثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق، في كتاب: الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، دار السنوبر، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) راجع دراسة: عامر هاشم عواد، بعنوان: الآثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق، مرجع سابق، ص ١٢٩.

وعلى خلفية هذا الوضع المتدهور في العراق، تبين أنّ هناك جدلاً صاحباً في واشنطن حول ثلاث جهات نظر متباينة، بشأن التعامل مع المعضلة الأمريكية القائمة في العراق هي^(١):

الأولى: تروج لها مجموعة من المحافظين الجدد المتمركزين في الإدارة الأمريكية، وبعض مراكز الأبحاث الشهيرة، ومعهم السيناتور الجمهوري جون ماكين (John McCain) المرشح الرئاسي السابق في السباق إلى البيت الأبيض في العام ٢٠٠٨). وتتلخص وجهة نظرهم في التخلي عن إستراتيجية فاشلة تعتمد تهيئة العراقيين لتولّي شؤون أمنهم بأنفسهم، وتبني إستراتيجية واعدة تتولّى فيها القوات الأمريكية تحقيق الأمن بنفسها، وذلك بزيادة كبيرة في عددها، والتركيز على العاصمة بغداد، ثم الانطلاق منها فور تحقيق الأمن فيها إلى باقي مناطق التوتر في العراق.

الثانية: تمثلت بقرار لجنة تقرير بيكر - هاملتون^(٢)، الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي اعترف بسوء الوضع في العراق والنتائج الوخيمة لما تمّ القيام به حتى الآن، وتضمن اقتراحين أساسيين لخروج أمريكي مشرّف من العراق :

١- تكثيف الجهود الدبلوماسية مع إيران وسوريا للوصول إلى حلّ سياسي داخل العراق.

(١) راجع دراسة: صفوت الزيات، تقييم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في العراق، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٨، سنة ٢٠٠٧، ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) لجنة بيكر - هاملتون هي لجنة شكّلت من قبل الكونغرس بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٦ برئاسة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر والسيناتور هاملتون (Hamilton) لغرض تقييم الوضع بالعراق. وعرضت اللجنة تقريرها يوم ٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦، وقد استغرق إعداده ثمانية أشهر، حيث أعلن = المشاركون فيه أنهم وصلوا إلى استنتاج بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت الحرب، وفشل سياسة القوة والحرب الاستباقية، وأكدوا على ضرورة تحويل مهمة الجيش الأمريكي من القتال إلى أنشطة التدريب والدعم للقوات العراقية، كما حدد التقرير عام ٢٠٠٨ توقيتاً مناسباً لسحب معظم القوات الأمريكية من العراق. ولقد خلص تقرير اللجنة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نشرت حوالي ١٤٠ ألف جندي في العراق، قُتل منهم أكثر من ٢٩٠٠ جندي أمريكي، وجرح حوالي ٢٢ ألفاً آخرين، وتجاوزت نفقات الحرب ٣٥٠ مليار دولار منذ غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، وطغت أعمال العنف الطائفية في العراق منذ صيف ٢٠٠٦ على المواجهات بين القوات الأمريكية وفصائل المقاومة العراقية، حيث قتل حوالي ١٣ ألف مدني خلال أربعة أشهر فقط. للمزيد من التفاصيل راجع: خليل حسين، النظام العالمي الجديد، والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص ٥٥٠-٥٥١. وراجع كذلك: تقرير بيكر - هاملتون حول العراق، ترجمة: صبحي الحلبي، دار طلاس، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٦٧-٧٤.

٢- تحويل مهمة الجيش الأمريكي من القتال إلى أنشطة التدريب والدعم للقوات العراقية، مع سحب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق كافة في وقت مبكر من العام ٢٠٠٨، عدا تلك الملحقة بقوات عراقية لأغراض التدريب والحماية.

الثالثة: كانت توصيات المؤسسة العسكرية الأمريكية (البنتاغون) التي طرحتها لجنة شكلها رئيس الأركان الأمريكي الجنرال ديفيد بترايوس (David Petraeus) ، والتي عرضت ثلاثة خيارات لمواجهة الوضع العراقي، وهي:

- ١- زيادة كبيرة في عدد القوات الأمريكية هناك تزيد على ١٠٠ ألف جندي، وإدارة حملة ضد التمرد القائم بقوة أمريكية تتجاوز ربع مليون جندي.
- ٢- تقليص القوات الأمريكية في العراق إلى مستوى ١٠٠ ألف جندي فقط، والوجود في العراق لفترة زمنية طويلة.
- ٣- انسحاب سريع للقوات الأمريكية من العراق خلال فترة لا تتجاوز ٦ أشهر.

وقد خلصت اللجنة إلى التوصية بخيار وسط بين الخيارين الأول والثاني، وطرح زيادة بمقدار ٢٠ - ٣٠ ألف جندي لفترة قصيرة بهدف وقف التدهور الأمني والعنف الطائفي في العراق، يعقبها تقليص تدريجي للقوات الأمريكية إلى مستوى ١٠٠ ألف جندي، فقط يمكنهم البقاء هناك لمدة ٥ - ٧ سنوات. ويتم التركيز في المهمة على التدريب والاستشارة، حسب الأدوار القتالية.

وفي ضوء هذه الطروحات الثلاثة التي احتدم الجدل بشأنها ، إختار الرئيس ومعاونوه في البيت الأبيض، تغيير النهج في العراق بزيادة عدد القوات الأمريكية.

ثانياً - إستراتيجية زيادة القوات في العام ٢٠٠٧ وتقرير كروكر - باتريوس:

إثر الهزيمة التي مُنيَ بها الجمهوريون في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس عام ٢٠٠٦، والتي كانت بمنزلة استفتاء شعبي أمريكي على سياسة الجمهوريين الفاشلة في العراق، اعترف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد بفشل سياسة الولايات المتحدة الذريع فُيبل يومين من تقديم استقالته، وذلك في مذكرة سرّيه وجّهت إلى البيت الأبيض، مفادها: "إنَّ ما تقوم به القوات الأمريكية في العراق حالياً لا يسير بشكل جيد أو بسرعة كافية. وقد أوصت المذكرة

بسلسلة خيارات لتصحيح هذا الوضع. وأوصى رامسفيلد، أيضاً بإعادة انتشار كثيف للقوات الأمريكية في مناطق القتال في العراق، وتسريع تدريب القوات الأمنية العراقية واستخدام أموال للحصول على مساعدة قادة سياسيين ودينيين بارزين في العراق لتجاوز هذه المرحلة الصعبة^(١). وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، آنذاك إيرين ويتشر (Eirin Witsher): "إنَّ الرئيس غير راضٍ عن التقدم في العراق، و الأمر الواجب القيام به هو إعادة تقييم التكتيك الذي نتبعه"^(٢). ومع ذلك استمر تردي الوضع الأمني في البلاد، والدعوات الأمريكية التي بدأ يعلو صوتها تطالب بإجراء تعديلات على نمط التفكير الاستراتيجي في العراق. لحفظ الأمن والإبقاء على المكاسب المتحققة، ما بعد الاحتلال.

وترافق ذلك التطور في الإستراتيجية الأمريكية مع الخطوة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي، عبر الرسالة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. وقد طالب فيها بـ: "تمديد بقاء ما يسمى قوات متعددة الجنسيات ١٢ شهراً أخرى ابتداءً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦"^(٣). وهذا ما يشير إلى أن عمليات التمديد لبقاء القوات المحتلة أو زيادة أعدادها جاء هذه المرة بطلب من الحكومة العراقية، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦^(٤).

(١) للمزيد من التفاصيل راجع:

<http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=66694.0;wap2> . 2/7/2011

(٢) المرجع ذاته،

(٣) للمزيد من التفاصيل انظر: رسالة رئيس الوزراء نوري كامل المالكي على الموقع الالكتروني.

<http://www.nabrian.com1d/an.htm> ./5/8/2011.

(٤) لقد جرى التجديد لبقاء قوات الاحتلال لأكثر من مرة، حيث صدرت مجموعة من القرارات، أهمها القرار (١٥٤٦) في ٢٠٠٤ في عهد رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، والقرار (١٦٣٧) في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥ في عهد رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري، والقراران (١٧٢٣) في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦ و (١٧٧٠) في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٧ في عهد رئيس الوزراء نوري كامل المالكي. وجميعها تحت الفصل السابع. وجاء كل منها ليمدد ولاية القوات متعددة الجنسيات في العراق لسنة تقييمية. وكان كل منها مرفقاً برسالة من رئيس وزراء العراق ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. راجع: عادل عثمان، وآخرون، الاتفاقية الأمنية (تحليل ونقد)، مطبعة البيئة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٢.

ومع إطلالة عام ٢٠٠٧ قَدَمَ الرئيس السابق، بوش الابن ما عرف بـ"الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق"، التي قامت على خطين متوازيين^(١):

الأول: زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق بقوات إضافية تقدر بـ(٣٠) ألف جندي.

الثاني: إجراء إصلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة في داخل المدن لإحداث تغيير اقتصادي- اجتماعي في الداخل العراقي.

وهناك خط ثالث ثقافي ويتضمن تعليم الجنود الأمريكيين الذين سوف يرسلون إلى العراق اللغة العربية لغرض التفاهم وكيفية التعاطي مع العراقيين.

وفي واقع الأمر، إنَّ الإستراتيجية الأمريكية الأخيرة حَقَّقَت بعض النجاحات، لكن لم تجعل من العراق أنموذجاً ديمقراطياً يُحتذى به في منطقة الشرق الأوسط، مثلما ادَّعت الولايات المتحدة .

وفي إطار تقيِّم تلك الإستراتيجية وما حَقَّقته في العراق، جاء تقرير السفير الأمريكي راين كروكر (Ryan Croker) وقائد القوات الأمريكية آنذاك ديفيد بترابوس إلى الكونغرس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، مانحاً إدارة بوش مسوغاً للاستمرار في إستراتيجيتها لعام آخر، بحجة تحقُّق بعض التقدم الأمني، منذ اعتماد تلك الإستراتيجية. وجاء التقرير وضعياً غير موضوعي في تحليله للأوضاع في العراق، وخالياً من حلول واقعية لجوهر المعضلة الأمنية، وإلقاء مسؤوليتها على الحكومة العراقية والعراقيين كافة، وإغفاله متعمداً مسؤولية الاحتلال، ودعوته للكونغرس بتبني مشروع جوزيف بايدن بخصوص تقسيم العراق^(٢).

ثالثاً- الاتفاقية الأمنية وترتيبات الانسحاب المحتمل من العراق:

^(١) راجع دراسة: حامد عبيد، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق (قراءة في المشهد الاقتصادي والعسكري)، في مجلة الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٢٧، سنة ٢٠٠٧، ص ١٨-١٩.

^(٢) مروان سالم علي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة (العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٩٥.

في بداية العام ٢٠٠٨ بدأت الولايات المتحدة التفكير، وبشكل جدّي في الانسحاب من العراق، بعد أن أدركت أن وجودها على أرض العراق سيصبح غير قانوني، مالم يتّخذ المسؤولون عن هذا الوجود إجراءات قانونية، إضافية تسمح ببقاء القوات الأمريكية لمدة أطول في العراق، ريثما تنتهي ولاية الأمم المتحدة بموجب القرار ١٧٧٠ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ الذي مدّد بقاء القوات الأجنبية لمدة سنة، تمديدًا نهائيًا حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. فضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في تلك الفترة تواجه ورطة كبرى في العراق، فهي غير قادرة على التغلب على المقاومة التي تسميها إرهاباً، وهي غير راغبة بشكل كامل في الإقرار بأن انسحابها أصبح أمراً وارداً. فقد ظهرت إشارات، في تصريحات الرئيس السابق بوش الابن والقيادة الأمريكية توضح صعوبة الموقف في العراق، وتردد المسؤولون في الحديث عن الانسحاب، وتأرجح الموقف الأمريكي بين ترتيبات ما بعد الانسحاب، والإقرار بالفشل.

وفي ظل تلك التطورات كانت هناك ثلاثة آراء تتمايز في رسم صورة مستقبل الوضع في العراق يمكن توصيفها على النحو الآتي^(١):

الرأي الأول: يذهب إلى أنّ احتلال العراق لم يكن دافعه الأساس ما أعلن في حينه (وباعتراف كبار المسؤولين في البيت الأبيض)، أي القضاء على الدكتاتورية في العراق، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل التي كان يسعى النظام في العراق لامتلakها، أو الكشف عن الصلات المفترضة بين هذا النظام وتنظيم القاعدة، وإنما كان تعبيراً جوهرياً عن متطلبات الهيمنة للقوة العظمى الأولى في العالم في منطقة الشرق الأوسط والتي يمثل العراق قلبها ومركز الفعل والحركة فيها على المستويات كافة. ومن ثمّ لا يمكن تصوّر أو قبول فكرة تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن العراق، مهما تكن النتائج التي سيسفر عنها الإصرار على البقاء في هذا البلد، لارتباط ذلك بحقيقة استمرار الدور المتفرد للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ونهاية الحلم الأمريكي بشرق

(١) راجع دراسة: سمر أمين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الأمريكي في العراق على المستوى الأمني، في مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، مرجع سابق، ص ١١٢ - ١١٣.

أوسط جديد يتكامل مع حركة المناطق الإقليمية الأخرى لتمثيل حقائق الهيمنة الجديدة في النظام العالمي القائم.

الرأي الثاني: يذهب إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مصاعب لا يمكن تجاهلها في العراق، مادياً ومعنوياً نتجت منها توترات إقليمية ودولية ومشكلات داخل البيت الأمريكي نفسه، خصوصاً على المستوى الاقتصادي. ومن ثمّ لا يمكن القطع باستعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتحمل تكاليف هذا الوجود إلى ما لانهاية، ولكن ليس إلى حدود الانسحاب منه بشكل نهائي، وإثماً التفكير في أهمية تصحيح الاختناقات الحاصلة في البلاد، خصوصاً على المستوى الأمني والسياسي.

الرأي الثالث: يقطع بحتمية الانهيار الأمريكي في وجه جدية وضخامة المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وطبيعتها التراكمية التي تجعل من الإصرار على استمرار الوجود العسكري في العراق بمنزلة اختيار طوعي للانتحار، ومكابرة على الخطأ لا مبرر لها، فالمقاومة المسلحة لازالت تمتلك المبادرة وقوة الفعل، رغم التحولات المهمة التي طرأت على علاقة القوات الأمريكية ببعض أطراف هذه المقاومة، ونجاح هذه الأخيرة في تحجيم نفوذ القاعدة في العراق، وربما تطهير مناطق كانت تُعدّ، حتى وقت قريب جداً، معاقلاً نفوذ أساسية له، كما حصل في مدن الرمادي والحزام الدائري للعاصمة بغداد وأجزاء مهمة من محافظتي صلاح الدين وكركوك.

وفي خضم تلك التطورات حرصت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن على تطبيق التقرير المشترك الصادر عن وزارتي الدفاع والخارجية، بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ الذي حدد المعالم والأسس الرئيسة لصورة الوجود العسكري الأمريكي في العراق، والذي أكد أن الولايات المتحدة لم تقم بغزو العراق كي تنسحب منه، ولكنّها ذهبت من أجل مصالح وأهداف، يجب أن تحقّقها. وأوصى التقرير بعدد من الإجراءات لتحقيق هذه المصالح والأهداف، وأهمها وفقاً لنص التقرير^(١):

(١) راجع دراسة: ضاري رشيد الياسين، بعنوان: مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، في كتاب: احتلال العراق (الأهداف - النتائج - المستقبل)، مرجع سابق، ص ٢٧٨-٢٧٩.

- ١- أن تسهم الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل مباشر في تحديد معالم النظام السياسي في العراق.
 - ٢- عدم التسرع في سحب القوات العراقية، قبل توفير الأوضاع السياسية، وقبل انتقال تلك القوات إلى قواعد دائمة في العراق.
 - ٣- التعامل مع القواعد الأمريكية في العراق على أنها من أهم ضمانات النفوذ الأمريكي في العراق.
 - ٤- ربط العراق بسلسلة من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية.
 - ٥- توسيع السفارة الأمريكية في بغداد، بحيث لا يقل عدد العاملين فيها عن ٣٠٠٠ موظف في مختلف الاختصاصات، الأمنية و الاستخبارية.
- وفي الوقت الذي يعيش فيه العراق تناقضات سياسية ومذهبية حادة عملت الولايات المتحدة على توظيف هذه التناقضات من أجل الإبقاء، على هيمنة مستديمة شاملة، وصولاً إلى تحويل العراق لمصهر وطني جامع، وتالياً الانتقال إلى إقليم الشرق الأوسط بأسره.
- وبعد نقاش محتدم بين مؤيد ورافض، جاء الاحتلال التعاهدي غطاءً قانونياً لعلاقات أمريكية مع العراق، عبر ولادة الاتفاقية الأمنية العراقية في ٢٧/١١/٢٠٠٨ التي دخلت حيز التنفيذ في ١/١/٢٠٠٩، ليبرهن عن وجود مؤشرات أمريكية واضحة إلى تقنين و"شرعة" الاحتلال وبقائه. ففي إطار التمهيد لإبرام الاتفاقية، ومع اقتراب التفويض الأممي الأخير لقوات الاحتلال الموجودة في العراق وهو عام ٢٠٠٨، وقع رئيس الوزراء العراقي (نوري كامل المالكي) والرئيس الأمريكي بوش الابن بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٧ اتفاقاً لتحديد العلاقات المستقبلية، المرتقبة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، على نحو يكفل وجود تعاون وصدافة طويلة الأمد بين البلدين. وحدد الإعلان ثلاثة مجالات (سياسية واقتصادية وأمنية) يجب عقد الاتفاق بشأنها، والتركيز على مستقبل الوجود الأمريكي في العراق، والأوضاع التي تتيح للعراق الخروج من وطأة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، الذي خضع له العراق منذ اجتياح الكويت وحتى الآن بموجب القرار رقم (٦٦١)، فقد جاءت عملية المساومة الأمريكية باستبدال ولاية مجلس الأمن على العراق، بموجب الفصل السابع باتفاقية تحفظ المصالح الأمريكية في العراق و المنطقة^(١).

(١) مروان سالم علي، مرجع سابق، ص ١٩٦.

إنَّ المتنبِّع لبنود هذه الاتفاقية يجد أنَّها نصّت على احترام سيادة كلّ طرف فيها، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، إلّا أنّ الواقع يشير إلى أنّ هذه الاتفاقية، وخاصّةً الجوانب الأمنية منها تُعدّ تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية، نظراً لوصاية القوات الأمريكية المحتلة على العراق، وإطلاق يدها في كلّ شبر من أرضه، وعدم خضوع القوات الأمريكية والمتعاونين معها للقانون العراقي الداخلي.

وبالنسبة إلى الكثير من نصوص الاتفاقية ومواردها التي مست العراق في أكثر من جانب سنورد أهم الملاحظات الدالة على ذلك بشكل مباشر:

١- إنّ التهيئة والإعداد للاتفاقية، جاء في ظل ظرف غير طبيعي، وهو الاحتلال. ووفق مبادئ القانون الدولي، يعدّ العراق بلداً محتلاً. واستناداً إلى ذلك، فإنّ مركزه القانوني غير متكافئ، لاسيّما وأن طرفه الآخر دولة عظمى، هي الدولة المحتلة للعراق في الوقت ذاته. لذلك يتوافر في هذه الحالة عنصر الإكراه في عقد وإبرام المعاهدات الدولية. وتجلى عنصر الإكراه في هذه الاتفاقية من خلال مجموعة تصريحات لمسؤولين أمريكيين، منهم قائد القوات الأمريكية (آنذاك) ديفيد بترايوس الذي قال: "إذا لم توقع الاتفاقية فإن العراق سيواجه عواقب وخيمة"^(١). إنّ طرح الاتفاقية في أجواء التهديد يتنافى مع بنود اتفاقية فينّا التي تنظّم عقد المعاهدات الدولية، وتعدّ، أيّ اتفاقية توقع في ظل مثل تلك الأجواء باطلة وغير قانونية.

٢- تعتمد الولايات المتحدة استخدام لغة مطاطة، وكلمات تشير إلى أكثر من معنى، لأجل التلاعب بنصوص الاتفاقية، بما يتفق مع مصالحها وتوجهاتها. وفي هذا الصدد يقول الكاتب الأمريكي غاريت بورتر (Gareth Porter): "احذروا خدعة اللغة في الاتفاقية حيث تستخدم أمريكا لغة مطاطة قابلة لعدة تفسيرات لأجل التلاعب بالاتفاقية"^(٢). وما ورد في المادة (١٢) حول الولاية القضائية دليل واضح على ذلك فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ذاتها: "للولايات المتحدة الحقّ الأولي في الممارسة القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، وأثناء حالة الواجب، خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها...".

(١) نقلاً عن: عادل حمزة، وآخرون، مرجع سابق، ص ٦٦ - ٦٧.

(٢) عادل حمزة، وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٦.

إن تكييف عبارة: (أثناء حالة الواجب) يمكن أن تكون كافية لرفع يد القضاء العراقي عن أي جريمة ترتكبها قوات الولايات المتحدة أو المتعاقدون معها بذريعة الواجب، وتالياً فإن الولاية القضائية من الناحية العملية ستكون بيد قوات الاحتلال الأمريكي.

٣- ومن المآخذ على الاتفاقية حرص الولايات المتحدة الأميركية على ضرورة أن تكون اتفاقية لا معاهدة، ويعود ذلك إلى محاولة تكييف المشروع بأنه اتفاقية ذات طابع إداري يمكن إبرامها بموجب الدستور الأمريكي بصيغة أمر تنفيذي يوقعه الرئيس الأمريكي ولا يعرض على البرلمان، من جهة، كما أنه لا يخضع لاتفاقية فيينا للمعاهدات، من حيث الشروط الواجب توافرها في طرفي المعاهدة وأحكامها، من جهة أخرى^(١).

٤- عندما وقعت الاتفاقية العراقية الأمريكية (اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق)، اتفق البلدان على أن تتبنى الولايات المتحدة مسألة إخراج العراق من وطأة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد عبّر عن هذه الرغبة أكثر من مسؤول عراقي، موحياً للرأي العام بأن الخروج من الفصل السابع مكسب مهم. ولكن الأمر بكل بساطة ليس إلا منهجاً أمريكياً للاستغلال لكون الولايات المتحدة عضواً دائماً في مجلس الأمن، وتملك تأثيراً مهماً، وقد تمكنت من استصدار القرار رقم ١٤٨٣ الذي أضاف المشروعية على الاحتلال. وهي تستطيع إخراج العراق من الفصل السابع، لا لسبب موضوعي وإنما للتصرف مع العراق بصورة اتفاقية بعيدة عن نظر مجلس الأمن. وكانت هي صاحبة مشروع القرار ١٩٩٠/٦٦١، وبالتالي فهي الأمر النهائي لإدخال أو إخراج أية دولة من الفصل السابع وفقاً لمصالحها الذاتية وليس لأسباب تتعلق بالسلم والأمن الدوليين^(٢).

نستنتج من كل ما تقدم أن هذه الاتفاقية تشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي بقواعده الآمرة، والواردة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدة لسنة ١٩٦٩، والتي أصبحت بنودها جزءاً من القواعد القانونية الملزمة، حتى للدول التي لم تنضم إليها.

(١) راجع دراسة: ضياء السعدي، مشروع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة وحكومة العراق في ضوء القانون الدولي، في المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١، سنة ٢٠٠٩، ص ٨١.

(٢) راجع دراسة: ضياء السعدي، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

لا شك في أن الاتفاقية الأمنية التي صدّقها مجلس الرئاسة العراقية في ٢٧/١١/٢٠٠٨ ودخلت حيز التنفيذ في ١/١/٢٠٠٩، لا تعد، بأي حال من الأحوال شأنًا عراقيًا، وذلك لشمولية المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولتداعياتها الخطيرة على العراق والمنطقة. وفي الوقت الذي تحقق الاتفاقية أهدافاً مباشرة للإدارة الأمريكية، وتقدم لها نصراً مجانياً عجزت عن تحقيقه ميدانياً على ساحة القتال، تنسجم في النهاية مع الأهداف التي من أجلها شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق. وهذه الأهداف نراها واضحة ومنسجمة مع المبادئ العامة لاتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة. ومن أهم أهداف هذه الاتفاقية هي:

١- خصخصة النفط العراقي الذي يشكل بمخزونه البالغ ٣٥٠ مليار برميل بحجة التنمية، فالاتفاقية التي وقعت بين الحكومة العراقية والأمريكية التي دخلت حيز التنفيذ في ١/١/٢٠٠٩، ستحرر الحكومة العراقية من القيود التي فرضها مجلس الأمن طوال العقدين الماضيين، وبالتالي ستكون نظرياً حرة في إدارة شؤون الدولة، وستمارس سلطانها الكامل على قطاع النفط. ومن الناحية التطبيقية، تشكل الاتفاقية تنويجاً لمجموعة الإجراءات والقرارات التي اتخذها الطرفان على الصعيد النفطي خلال فترة الحاكم المدني السابق بول بريمر. وتقوم هذه الرؤية التي تبنتها جميع الحكومات العراقية المتعاقبة على ضرورة خصخصة العمل في قطاع النفط، وعقد اتفاقيات لتطوير القطاع النفطي ولتقاسم الإنتاج مع شركات التنقيب الأجنبية، وإعطاء الأولوية إلى شركات النفط الأمريكية^(١).

٢- توسيع السفارة الأمريكية وجعلها "الحكومة الخفية للعراق"، حيث قدر عدد الدبلوماسيين الذين سيعملون فيها بعدد لا يقل عن (١٢٠٠٠) أمريكي بداية العام ٢٠١٢، في الاختصاصات كافة بما فيها أعضاء من "FBI" و "CIA" ووزارة الأمن الداخلي الأمريكي^(٢).

والجدير ذكره أنّ اغلب بنود وقرارات الاتفاقية الأمنية جاءت منسجمة تماماً مع توصيات التقرير المشترك لوزارة الخارجية والدفاع الأمريكية المقدم إلى الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ والمشار إليه سابقاً (في هذا البحث).

(١) خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص ١٩٤ .

(٢) للمزيد من التفاصيل راجع : صحيفة المراقب العراقية، المنشورة على شبكة الانترنت.

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق محلياً وإقليمياً ودولياً

إن الأميركيين عندما احتلوا العراق لم يقضوا على النظام السياسي فقط، بل قضوا كذلك على الدولة العراقية بأكملها ففككوها وأنهوها، وسرحوا الجيش وقوى الأمن، وتغاضوا عن أعمال السلب والنهب والتدمير لمؤسسات الدولة المختلفة، وبذلك فقد أنهدموا الدولة العراقية ليحاولوا إعادة تشكيلها كما يريدون. وكل ذلك يتناقض تماماً مع ما ذهب إليه زبينغو برجينسكي في كتابه " The Choice Global Domination or Global Leadership" من أن "حروب الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدماً... سوف تشن من الآن فصاعداً بأسلحة متزايدة الدقة، ولن تصمم من أجل تدمير مجتمع الدولة المعادية بالكامل... ولكن من أجل نزع أسلحة الخصم ومن ثم إخضاعه. ويمكننا النظر إلى الحملتين الأمريكيتين في أواخر العام ٢٠٠١ ضد حركة طالبان في أفغانستان، وفي العام ٢٠٠٣ ضد العراق كنموذج أولي للمعارك المستقبلية التي تشن بأسلحة

متقدمة للغاية قادرة على انتقاء أهداف محددة ذات قيمة عسكرية أو اقتصادية عالية واستهدافها^(١).

ولأن استخدام القوة المفرط جاء بعد سقوط النظام فإن الحديث عن الديمقراطية التي تسعى الولايات المتحدة لتسويقها ليس أكثر من خدعة تظهر الأهداف الحقيقية لغزو العراق. غير أن أصداء الخدعة الأمريكية تجاوزت الحدود العراقية لتصل إلى دول الجوار ومنها إلى دول العالم أجمع.

وعليه، ولتسليط الضوء على تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق فإن من المناسب تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: تداعيات احتلال العراق محلياً.

المطلب الثاني: تداعيات احتلال العراق إقليمياً ودولياً.

المطلب الأول: تداعيات احتلال العراق محلياً

في التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ سقطت العاصمة بغداد واحتل الجيش الأمريكي - البريطاني العراق. وتم اعتقال الرئيس صدام حسين مع معظم القيادة العراقية السابقة، وحلّت محلها إدارة أمريكية مباشرة، بقيادة جي كارنر ثم بول بريمر، وإدارة عراقية (مجلس الحكم الانتقالي) تم تعيينها من قبل الاحتلال. ومع بداية العام ٢٠٠٦ تم تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة، وذلك بعد أن تم حل مختلف المؤسسات السيادية العراقية. وجرى تسريح الجيش العراقي وأجهزة الأمن والشرطة، وأطلقت الأيدي المأجورة لتعث فساداً في العراق بطريقة مقصودة ومنهجية، ولتدمير ما تبقى من حاضر وماضي العراق، وإفساح المجال للاحتلال الأمريكي لإعادة تشكيل العراق من جديد وفقاً للرؤية الأمريكية، عراق ممزق الأوصال، غريب عن ذاته،

(١) ZBIGNIEW BRZEZINSKI, The Choice Global Domination or Global Leadership, op, Cit, P.14

خصم لمحيطه العربي. وتم كل ذلك في إطار ما أفرزه الاحتلال من نتائج وتداعيات خطيرة، لا حدود لإبعادها، والتي مازالت تتفاعل حتى اليوم وعلى جميع المستويات. لذا سنحاول الوقوف على حيثيات تلك التداعيات على المستوى الداخلي، وذلك من خلال سردها بإيجاز على الشكل الآتي:

أولاً: التداعيات على المستوى السياسي والأمني.

ثانياً: التداعيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: التداعيات على المستوى السياسي والأمني

١- التداعيات على المستوى السياسي:

أسفر الاحتلال الأمريكي للعراق عن جملة من التداعيات على المستوى السياسي، أهمها:

أ- الاحتلال الأمريكي للعراق أسفر عن انهيار النظام الحاكم وحدث فراغ في السلطة بعد حل جميع مؤسساته الأمنية والعسكرية والإعلامية بشكل متعمد من قبل الولايات المتحدة حتى يتسنى لها تشكيل حكومات عراقية موالية لها على أساس التمثيل الطائفي والعرقي وتحت إشرافها. ومنذ تأسيس مجلس الحكم بقرار من الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، وحتى الحكومات المتعاقبة، لعبت الولايات المتحدة بالورقة الطائفية بغية إضعاف القوى الداخلية وإغراق العراق، بما يسمى بالحرب الطائفية لمنع تصاعد المقاومة ضد الأمريكان، مع خلق حكومات ضعيفة تبقى بحاجة للوجود الأمريكي في العراق^(١).

ب- إن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يُسفر عن محو الدولة الوطنية وحسب، بل عن انهيار العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه مجتمعها أيضاً. فالمسألة لا تتوقف عند حدود انهيار الدولة كمنظّم للعلاقات الداخلية، ولا في تحطيم أجهزتها الرقابية ومقومات سيطرتها، وإنما تتخطى ذلك إلى حدوث انهيار بنيوي، في أسس التعايش السلمي بين مختلف الطوائف والقوميات، الأمر الذي ادخل المجتمع العراقي برمّته في نمط جديد ومتشابك من العلاقات

(١) عبد الكريم العلوجي، خمس سنوات احتلال، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧.

الداخلية، لم يكن مألوفاً في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للبلاد، من حيث شدة تناقضاته وموضوعاته الصراعية.^(١)

ج- عمدت قوات الاحتلال الأمريكي إلى خلق حالة الفوضى والفراغ الأمني في العراق لتبرير بقائها لأطول مدة ممكنة. ولم تكتم بذلك بل حولت العراق إلى ساحة لتصارع الإرادات الدولية المناوئة للولايات المتحدة، وأتاحت الفرصة للعديد من الجماعات والدول لشن حروبها بالوكالة فيه. وهذا ما عبر عنه الدكتور منعم العمار^(٢) بالقول: "إن جيران العراق عدوه ساحة منازلة فضلى لمطامحهم، مما جعلهم شركاء أصلاء في سياسة الفوضى الأمريكية في العراق"^(٣). ويمكن تلمس هذه الحقيقة في مقولة المستشار السابق في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ريتشارد بيرل في معرض رده على المعارضين يومذاك على إستراتيجية بوش الجديدة (إستراتيجية الضربة الوقائية) إزاء العراق والمنطقة: "... أن بعض الأنظمة حكمت أكثر مما تستحق ولا بد أن ترحل..."^(٤). هذه المقولة وغيرها من المقولات المماثلة اقترنت بحملة إعلامية أمريكية ضد الأنظمة التي لا تتماشى مع السياسة الأمريكية، والتي تعد من وجهة النظر الأمريكية أنها ديكتاتورية. وكل ذلك جعل هذه الأنظمة التي أفرعها التوجه الأمريكي تندفع مستخدمة نفوذها وأموالها في تشكيل مجاميع مسلحة لإرباك المشروع الأمريكي في العراق حتى يظل محصوراً داخل الحدود العراقية دون أن يتجاوز هذه الحدود. والنتيجة أن ميدان عمليات هذه المجاميع كان الساحة العراقية. وكل الأهداف كانت إيجاد حالة عدم استقرار أمني في البلد، لإرباك المشروع الأمريكي وجعله محصوراً في العراق فقط.

٢- التداعيات على المستوى الأمني:

(١) راجع دراسة: فاضل الربيعي، بعنوان: احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) منعم العمار هو عميد كلية العلوم السياسية، في جامعة النهدين في بغداد.

(٣) راجع دراسة: منعم العمار، هل بمقدور الديمقراطية أن تكون بوابة لفهم العراق؟ في مجلة قضايا سياسية، بغداد، العدد ١٨، سنة ٢٠٠٩، ص ٢٧.

(٤) إيمان الهاشمي، أسباب تحسن الوضع الأمني في العراق، شبكة النبا المعلوماتية.

. 18/4/2011.<http://www.annaba.org/nbanews/67/167/htm>

أسفر غزو العراق عسكرياً عن آثار وتداعيات عديدة على المستوى الأمني، من أبرزها:

أ- سيادة أجواء الفوضى والدمار في معظم أنحاء البلاد، وظهور حالة عدم الاستقرار التي شكلت المشهد الأمني المتزدي في العراقي. وكل ذلك يعود إلى قصور سلطة الاحتلال الأمريكي في إدارة الأزمة، وإلى الحل المتعمد لأجهزة الجيش والأمن الذي أفرز انفلاتاً أمنياً كبيراً أفسح المجال لانتشار أعمال السلب والنهب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وسرقة الآثار والمتاحف العراقية. وتقدر عدد القطع الأثرية المسروقة من العراق بأكثر من (١٧٠) ألف قطعة لم يضبط منها سوى (٣٠) ألف قطعة تقريباً في داخل العراق والدول المجاورة وبعض الدول الأوروبية^(١). ويرى المؤرخون العراقيون أن اصطباغ مياه نهر دجلة بحبر الكتب التي رماها فيه هولاء في عام ١٢٥٨م، أهون ألف مرة من استباحة متاحف وسرقة عشرات الآلاف من أندر القطع الأثرية. لقد تم ذلك بعملية سطو لم يعرف العالم مثلاً لها. ولربما كان لتلك الكتب التي رميت في مياه نهر دجلة نسخ مخبأة أو مسودات هنا وهناك، ولكن أين نجد رأس نبوخذ نصر وآثار الإله مردوخ، وغير ذلك مما لا يمكن أن يستنسخ أو يتكرر^(٢).

ب- غياب القدرة على بناء مؤسسة عسكرية وطنية جديدة لها عقيدتها وإستراتيجيتها. وفضلاً عن ذلك، فإن عملية بناء جيش عراقي جديد باهظة التكاليف وقد أخذ العراقيون يتحملون نفقاتها، لأن غالبية الأسلحة والمعدات التي يتم تجهيز الجيش العراقي الجديد بها هي أمريكية الصنع. وبذلك تقدم الولايات المتحدة الأمريكية خدمة كبيرة للشركات الأمريكية لصناعة الأسلحة للاستفادة من عقود بيع الأسلحة والتجهيزات التي تلعب دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد الأمريكي وإنعاشه. كما أن عملية بناء الجيش الجديد أخذت تستند إلى معايير أمريكية أمثال: عدم التأكيد على الانتماء القومي للعراق، والاستعداد للانخراط في دعم المخططات الأمريكية على الصعد المحلية والإقليمية والدولية^(٣).

(١) معتز فيصل العباس، التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٩، ص ٥٢١.

(٢) المرجع ذاته، ص ٥٢٠-٥٢١.

(٣) راجع دراسة: عبد الوهاب القصاب، بعنوان: تطور العقيدة العسكرية العراقية، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مرجع سابق، ص ٦٠٢.

ج- تحويل العراق إلى ساحة عمل لعشرات الآلاف من العناصر الأجنبية المجرمة، العاطلة عن العمل (المرتزقة)^(١)، الحالمين بحصد الثروات، فقد استعانت القوات الأمريكية بشركات أمنية لحماية بعض قواتها ومؤسساتها في العراق، كما استعانت ببعضها في المواجهات مع المقاومة العراقية. وكان لهم دور واضح في تردي الوضع الأمني في العراق. ولم تكتم هذه الشركات بمهامها بل اشترك رجالها في عمليات السلب والنهب وكونوا عصابات للجريمة المنظمة قامت بقتل مدنيين عراقيين ممارسين لحقوق الإنسان. والغريب أن شركات المرتزقة هذه والبالغ عدد أفرادها ١٢ ألف عنصر (ثاني أكبر جيش في العراق بعد جيش قوات الاحتلال) لا تتقاضى أتعابها من الجيش الأمريكي الذي تعمل لخدمته، ويقائل مرتزقتها لحسابه، بل تتقاضى أتعابها من حساب الحكومة العراقية ومن خزينة أموال العراق. فـ شركة بلاك ووتر (Black Water) على سبيل المثال تقاضت ٢١ مليون دولار من أجل تأمين الحماية للحاكم المدني السابق بول بريمر. ويتقاضى المرتزق أجوراً كبيرة للغاية تتراوح بين ٥٠٠ - ١٥٠٠ دولار يومياً، في الوقت الذي يتقاضى الشرطي العراقي أقل من ٤٠٠ دولار شهرياً^(٢)، الأمر الذي يكلف الخزينة العراقية ملايين الدولارات.

د- تعدد الأجهزة الأمنية الإستخباراتية الإقليمية والدولية العاملة على أرض العراق. ومن بين هذه الأجهزة هو جهاز الإستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، فقد جاء تغلغل الموساد الإسرائيلي في العراق وتحركه بمنتهى الحرية بغطاء وحصانة تامة من قبل قوات الاحتلال الأمريكي، وهذا ما يشكل عملاً خطيراً ستظهر تداعياته الكبيرة على الدول الإقليمية المجاورة للعراق، خاصة سوريا وإيران وتركيا. وفي هذا الإطار باشرت المخابرات الإسرائيلية باستغلال مواقف قوات الاحتلال بإصدار موافقات أو تراخيص لشركات إسرائيلية وهمية لشراء أراضي عراقية تقدر مساحتها بـ(٢٥٠) هكتار بشكل سري، خاصة في مدينة (كركوك) وضواحيها وشمال غرب العراق القريبة من الحدود مع تركيا وسوريا وإيران، واستخدامها وبالتعاون مع بعض

(١) المرتزقة هم الذين يكونون من جنسية غير جنسية الدول التي يتدخلون فيها. والمرتزقة أشخاص يجري تجنيدهم ليقاتلوا في نزاع مسلح. والرغبة في تحقيق مغانم شخصية مادية هي التي تحفزهم على الاشتراك في الأعمال العدائية. راجع: محمد المجذوب، وطارق المجذوب، القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) مجدي كامل، بلاك ووتر جيوش الظلام: المرتزقة الجدد وفن خصصة الحرب بزئس الموت على الطريقة الأمريكية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١١ - ١٢.

العراقيين كمحطات رصد وإنذار للتحركات الإقليمية التي تهدد أمنها، واعتبارها نقطة انطلاق لتوسيع العمق الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة، بما يمكنها من الهيمنة عليها وتحقيق أهدافها (١).

ثانياً: التداعيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

١- التداعيات على المستوى الاقتصادي:

كان من بين أخطر نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ شل الاقتصاد العراقي، بشكل تام نتيجة تدمير البنى التحتية للاقتصاد وتدمير مؤسسات الدولة، وخاصة الجيش والمؤسسات الأمنية التي أدى حلها إلى فراغ أمني عارم تاركاً ظلاله على التدهور الواضح للواقع الاقتصادي العراقي. فقد كان للاحتلال الأمريكي للعراق نتائج سلبية كثيرة على الصعيد الاقتصادي منها (٢):

أ- تفاقم مشكلة البطالة بشكل كبير وملحوظ، بحيث شكلت نسباً تتجاوز الـ (٥٠%) من القوى العاملة ونتيجة لذلك فقد استشرى الفقر والجهل.

ب- عدم توفر الخدمات الأساسية للمواطن (الوقود، والكهرباء، والماء، والصرف الصحي، والأدوية).

ج- تدمير القطاع الزراعي بكل مرافقه.

د- تعطيل معامل القطاع الصناعي كافة، وخاصة المملوكة للدولة، وإيقافها عن العمل.

هـ- الفساد المالي والإداري، وانتشار الرشوة في جميع مفاصل أجهزة الدولة وحسب تقارير الأمم المتحدة إن العراق من بين الدول الأكثر فساداً مالياً وإدارياً في العالم.

و- تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد إنتاجي يعتمد سياسة تقييد التجارة، إلى اقتصاد استهلاكي يعتمد سياسة حرية التجارة، أي جعله اقتصاداً تابعاً، ومن ثم زيادة تبعيته للاقتصاد الغربي، وفتح باب الاستيراد على مصراعيه، الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع

(١) عبد الكريم العلوجي، خمس سنوات احتلال، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٢) محمد وائل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

الاقتصادي العراقي وحجم تطور الإنتاج المحلي في الداخل. فيتم الآن استيراد البضائع والسلع الصناعية بنسبة تزيد على ٨٠% لسد حاجة البلد.

ز- تراكم ديون العراق بصورة غير قانونية، وجعل الاقتصاد العراقي غير قادر على الإيفاء بالتزاماته، أي تقييده بهذه الديون.

٢- التداعيات على المستوى الاجتماعي:

كان نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق والوضع الأمني المتدهور أثره السلبي على المجتمع العراقي، حيث عانى هذا المجتمع من هجمة من الأمراض والأزمات الاجتماعية وأبرزها: أ- رواج تجارة المخدرات في المجتمع العراقي بين الشباب خلال الأعوام التي تلت الاحتلال، بعد أن كان العراق، قبل العام ٢٠٠٣ يعد من البلدان الخالية من استخدام المخدرات ولا يوجد ما يشير إلى عكس ذلك. ويرجع سبب انتشار ظاهرة المخدرات في المجتمع العراقي إلى تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي أفرزها الاحتلال وترك الباب مفتوحاً أمام تسلل المهربين إلى داخل البلاد، فقد أدخلت أصناف عدة من المخدرات وعُرضت بأسعار زهيدة مما سهل للشباب العاطل عن العمل الحصول عليها^(١).

ب- تعرض العلماء العراقيين والأكاديميين والأطباء للخطف والقتل والاعتقالات المنظمة، مما يدل على وجود جهات معادية للعراق تستهدف تفرغ البلاد من العقول. وقد تم اختطاف عدد كبير من الأطباء البارزين ذوي الاختصاصات النادرة بغية تجفيف منابع الكفاءات العراقية المتميزة. وبسبب هذه العمليات تمت هجرة العشرات منهم خارج العراق، وأشار الصحفي البريطاني، روبرت فيسك (Robert fisk) بأصابع الاتهام إلى الموساد الإسرائيلي بأنه وراء اختطاف العلماء واغتيالهم^(٢). وبحسب مصادر استخباراتية عراقية فإن نحو (٢٤٠٠) من عناصر القوات الخاصة الإسرائيلية دخلوا مع القوات الأمريكية عقب الاحتلال. وتشير تلك المصادر إلى أن هذه القوات الخاصة تستهدف العلماء والمفكرين والمهندسين العراقيين، حيث كانت تملك نحو ٣٥٠٠ اسماً لعالم ومفكر عراقي، اغتيل منهم نحو ٣٥٠ عالم، فيما

(١) عادل الجوجري، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) راجع دراسة: علي الجابري، أيادي خفية تغتال الكفاءات، صحيفة الزمان، بغداد، العدد ٢٣٣٥.

اضطر آخرون إلى المغادرة، بعد أن تلقوا تهديدات أو خطفوا ودفعوا مبالغ مالية كبيرة طلباً من بعدها منهم المغادرة^(١)

ج- أدى تدهور الوضع الأمني والعنف الطائفي إلى تصاعد نسب الأرملة واليتامى في العراق، حيث ذكرت تقارير لمنظمة اليونيسيف أن عدد الأطفال الأيتام في العراق يقدر بنحو ٥ ملايين و ٧٠٠ ألف طفل (حسب إحصائية العام ٢٠٠٧) وأنهم في تزايد نتيجة لأعمال العنف والوضع الأمني غير المستقر. وقد تضاعفت أعداد اليتامى بصورة خيالية خلال السنوات الأخيرة نتيجة العنف الدموي^(٢).

د- نتج عن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تلوثاً إشعاعياً خطيراً يعادل نحو ٧ قنابل من النوع الذي استخدم في مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين، نتيجة لاستخدام ذخائر اليورانيوم المشعة من قبل القوات الأمريكية وحلفائها، مسبباً كارثة بيئية وصحية وخيمة من نتائجها: انتشار أمراض السرطان في العراق على نحو وبائي خطير^(٣). (هذا ما أكدته العديد من الدراسات المحلية والأجنبية).

وأخيراً، يمكن القول إن حجم الدمار والفوضى الذي أصاب العراق من جراء الاحتلال الأمريكي، يتناقض وبشكل كبير مع ما نادى به الولايات المتحدة بجعل العراق أنموذجاً يحتذى في منطقة الشرق الأوسط؟

المطلب الثاني: تداعيات احتلال العراق إقليمياً ودولياً

لا يخفى على أحد أن دور الاحتلال الأمريكي يرمي إلى تحقيق إستراتيجية على غير صعيد. وهذه الإستراتيجية شكلت نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط. وكان احتلال العراق مقدمة أولى لتوسيع إستراتيجية الولايات المتحدة في دول الجوار الإقليمي للعراق، وفي بعض

(١) حسن خليل غريب، تدمير تراث العراق وتصفية علمائه، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) راجع دراسة: محمد المظفر، محنة الأيتام والأرملة في العراق، مركز النور، الشبكة الدولية للمعلومات، <http://www.alnoor.se/article.asp?id=29646> 3/9/2011.

(٣) راجع دراسة: كاظم المقدادي، التلوث الإشعاعي ينتشر في أرجاء العراق والضحايا بانتظار المعالجات الجدية، بحث منشور على شبكة الانترنت،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34226> 24/9/2011

الدول العربية المناهضة للسياسة الأمريكية. وقد أصبحت الساحة العراقية تمثل مركزاً للتقاطع الإستراتيجي إقليمياً ودولياً. وللوقوف على تفاصيل أكثر رأينا من المناسب تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين رئيسيتين:

أولاً: تداعيات احتلال العراق إقليمياً

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها للعراق الوجود في قلب دائرة التغيير المفترضة في منطقة الشرق الأوسط، ومنحها، ذلك حرية حركة دائرية في كل الاتجاهات. وكانت الغاية تتمثل في الانفتاح الاستراتيجي على دول الجوار العراقي كحلقة أولى للتغيير وحائط الصد الخلفي، لها في مرحلة لاحقة في إطار عملية واسعة للتفكيك وإعادة التركيب للخارطة الجيوسياسية للمنطقة^(١). وللوقوف على تفاصيل أكثر وجدنا من الضروري إيراد المعلومات الآتية:

١- تداعيات الاحتلال على صعيد النظام العربي:

أسفر غزو العراق واحتلاله عن خطورة شديدة طالت بنية النظام. وترك الغزو بصمات سوداً على النظام الإقليمي العربي، وفي هذا الإطار نشير إلى ما كتبه الكاتب الأمريكي توماس فريدمان (Thomas Friedman)، في صحيفة نيويورك تايمز إذ قال: "إن السبب الحقيقي للحرب الأمريكية على العراق ناشيء من حاجة أمريكا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، إلى إرضاء النزوع إلى الانتقام بالضرب في قلب العالم العربي والإسلامي"^(٢)، ومن هنا كان اختيار العراق هدفاً مركزياً. وهذا ما حمل كثيراً من النقاد على القول بأن الحال في العراق أشبه بنكبة فلسطين عام ١٩٤٨، بل أشد خطورة، كما كانت مشاهدة بغداد تحترق، تمثل تجربة صادمة لمعظم العرب، وهي تعادل شعور الغربيين إذا ما دُمرت رموز حضارية مثل باريس أو روما أو فيينا، فبغداد، يعني موطن الحضارة الإسلامية، وقد ظلت على مدى عدة

(١) راجع دراسة: سرمد أمين عبد الستار، رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، في مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٢٣، سنة ٢٠٠٥، ص ٦٧.

(٢) راجع دراسة: خليل حسين، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص ١٣.

قرون، مدينة لا نظير لها في العالم. فكانت حرب عام ٢٠٠٣ على الجانب الخاص بالعلاقات العربية - العربية والنظام الإقليمي امتداداً وتعزيزاً وتصييداً لآثار حرب عام ١٩٩١^(١).

وبغض النظر عن موقف النظام العربي من تهديد العراق والعدوان عليه، ومدى فاعلية هذا الموقف فإن الاحتلال أوجد وضعاً جديداً لا بد أن يكون له تداعياته البارزة على طبيعة النظام العربي، فقد أمنت الإستراتيجية الأمريكية في تفريغ السياسات التي أقرها النظام العربي بصدد قضايا إقليمية استفحلت شدتها بعد الاحتلال، كالعلاقات مع دول الجوار الجغرافي، والتناقضات بين بعض الدول العربية و حدة التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، الأمر الذي أوجد خلافات عربية- عربية، وقّص من تماسك النظام العربي ككل، وعزز بذور الخلافات السياسية، فتصدع مفهوم الأمن القومي العربي ولم تعد الالتزامات القومية سوى حديث في مؤتمرات القمم.

وتجدر الإشارة إلى أن التداعيات الناجمة عن الاحتلال مهّدت السبيل للدول العربية الهامشية لأخذ دور متصاعد على حساب دول القلب، وبتحريض أمريكي، لضرب النظام العربي وإجهاضه، وفصله عن محيطه، كفصل العراق عن محيطه، والاعتماد على الدول الصغيرة مثل قطر والبحرين، بوصفها مواقع عسكرية لتحل محل قواعدها في السعودية، وتضييق الخناق على الدور المصري وذلك بتقنيت السودان عبر السماح للجنوب بالانفصال وإقامة دولة الجنوب، وإثارة المشاكل بخصوص مياه نهر النيل^(٢). وزيادة الضغط والتهديدات على سوريا، حيث اتسم الموقف السوري قبل الحرب وأثناءها بقوة التصدي للمخطط الأمريكي، وقد بلغ الذروة في تحديه لهذا العدوان على مختلف الأصعدة، وفي المقابل فإن التصريحات الأمريكية أثناء وبعد الحرب تدل على رفع درجة استهداف سوريا ومن مظاهر ذلك: استصدار قانون معاقبة سوريا^(٣) في الكونغرس الأمريكي. ويات من الواضح أن الغاية الأساسية من هذه الاتهامات والضغط

(١) المرجع ذاته، والصفحة ذاتها.

(٢) مروان سالم علي، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٣) قانون معاقبة سوريا: هو القانون الذي أصدره الكونغرس الأمريكي في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ لفرض العقوبات على سوريا وإجبارها على الانسحاب من لبنان والاستجابة للمطالب الإسرائيلية في التفاوض، ومن بينها التخلي عن دعم حركات المقاومة، مثل حزب الله في لبنان وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وإنهاء الوجود السوري في لبنان الذي تحقق بعد وفاة الرئيس رفيق الحريري في ٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، حيث استكملت سوريا سحب قواتها من لبنان في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. للمزيد من التفاصيل راجع: ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ٤٧٤.

الأمريكية على سوريا هي إجبارها على تخفيض سقف مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي-الصهيوني، ومحاولة إدماجها في عملية التسوية السياسية القادمة ومنعها من تقديم دعم وتسهيلات للمقاومة اللبنانية والفلسطينية.

أما تداعيات الاحتلال على صعيد القضية الفلسطينية، لاشك إن أي ضعف على صعيد الواقع العربي ينعكس بصورة تلقائية على معادلة الصراع العربي _ الصهيوني، حيث إن أفدح خسارة تتلقاها الأمة وقضيتها المركزية في فلسطين، هو إخراج العراق كقوة مادية وبشرية كبيرة وفاعلة من دائرة الصراع، ومن ثم فإن ذلك يعني زوال أحد المهددات الرئيسة للكيان الصهيوني، وتكريس التفوق الصهيوني العسكري والاقتصادي في المنطقة.

إن فشل النظام العربي في منع العدوان الأمريكي على العراق والتصدي له، في جوهره يعني فقدان هذا النظام لمبررات وجوده وأنه سيكون أضعف في التعاطي مع تداعيات احتلال العراق أو في حالة استهداف دول عربية أخرى مستقبلاً، فمن الواضح أن الإدارة الأمريكية لا تضع في حساباتها إشراك الدول العربية في ترتيبات ما بعد صدام. هذا الواقع الجديد الذي أفرزه الاحتلال يضع المنظومة العربية أمام تحديات عديدة أهمها:

أ- سبل التصدي للتهديدات الأمريكية لدول عربية أخرى وعلى رأسها سوريا.

ب- سبل المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني والتصدي للمحاولات المتوقعة لتصفية القضية الفلسطينية.

٢- تداعيات الاحتلال على دول منطقة الخليج العربي:

لا يغرب عن بال أحد أن الاحتلال الأمريكي للعراق أفرز تداعيات على دول منطقة الخليج العربي، فقد وضع الأمريكيون أيديهم على نفط العراق، وصاروا يتمتعون بقدرة تصديرية هائلة لأكبر ثاني احتياطي نفطي في العالم، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية لاعباً رئيساً في تحديد أسعار النفط، من خلال تعزيز قدرتها على ممارسة الضغوط على السعودية وغيرها من دول (أوبك). لذلك لم يتردد أنتوني سامبسون (Antony Sampson) المحلل في شؤون النفط في صحيفة (الأوبزرفر) البريطانية في تأكيد أن الحرب على العراق هي حرب من أجل النفط وإمدادات الطاقة الرخيصة، وهذا ما سعت إليه جماعات الضغط الأمريكية لتقويض الدور

السعودي في سوق النفط والدفع باتجاه الاستيلاء على نفط العراق ليكون بديلاً منه^(١). فضلاً عن ذلك، أن الأعباء الاقتصادية التي أرهقت الإدارة الأمريكية جراء هذا الاحتلال سيكون لها تأثير واضح في اقتصاديات دول الخليج العربي، لان من المعروف تاريخياً إن الإدارة الأمريكية تسعى بشكل حثيث لتمويل مشاريعها على حساب حلفائها ولن تقبل أن يكون الاقتصاد الأمريكي الخاسر الوحيد.

وعلى الصعيد الأمني أدخل الاحتلال منطقة الخليج في نمط جديد من العلاقات والمصالح السياسية المتشابكة، علماً أن الإقليم الخليجي وجد رضاً وارتياحاً بسقوط النظام العراقي السابق على أيدي قوات الاحتلال الأمريكي لاعتقاده أن النظام العراقي السابق كان يمثل مصدر تهديد له. ولكن سرعان ما أدركت دول الخليج أن ضعف العراق بعد انهيار نظامه كان سبباً في تقوية إيران في منطقة الخليج، التي يمكن أن تهددها عبر برنامجها النووي^(٢). بالإضافة إلى ذلك فإن منطقة الخليج غدت هدفاً للهجمات الإرهابية، القادمة من العراق، الأمر الذي دفع دول الخليج إلى تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، دون تحديد زمن لإنهائه، وقد اكتسب هذا الوجود شرعيته عبر اتفاقات أمنية بين كل دول الخليج منفردة مع الولايات المتحدة أو مع بريطانيا، ومن خلال هذا الوجود، قامت أمريكا بتمزيق وحدة مجلس التعاون الخليجي، كما حدث في حالة استقطاب دولة قطر^(٣).

٣- تداعيات الاحتلال على إيران:

حين جرى الإعداد للحرب على العراق، كانت الحرب النفسية التي رافقتها قد اتسعت دائرتها لتشمل العديد من الدول الأخرى. وقد هيأت الأجواء على إن العراق لا يمثل إلا محوراً واحداً من بين العديد من محاور الشر (إيران وكوريا الشمالية وسوريا) . وكان احتلال العراق

(١) نقلاً عن: محمد وائل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) راجع دراسة: لمى مضر الأمانة ، تداعيات الوجود العسكري الأمريكي على دول الجوار العراقي، في مجلة قضايا دولية، كلية العلوم السياسية /جامعة النهدين، بغداد، العدد ١٣، سنة ٢٠٠٨، ص ١٠٦-١٠٨.

(٣) خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحرب الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

يعني هدفاً واحداً من بين الأهداف الأخرى التي حددتها أمريكا سلفاً. وأدركت إيران مخاطر الوجود العسكري الأمريكي على حدودها كافة، شمالها وجنوبها، شرقها وغربها. وسرعان ما أحست بالحصار المُحکم الذي أخذت الإستراتيجية الأمريكية تفرضه عليها، كما يسميه البعض "إستراتيجية الثعبان أو طوق النار"، واعتبر هذا اليوم الأكثر حرجاً للسياسة الإيرانية حيث بدأت الضغوط الأمريكية تبرز على الساحة الإيرانية فلم يمض أقل من شهرين حتى خرجت تظاهرات طلابية في شوارع طهران تندد بالقيادة الدينية وتدعو إلى استقالة محمد خاتمي من السلطة وتزايد الضغط الخارجي الأمريكي حول ضرورة نقل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن لاستصدار قرار دولي يخضع إيران لعقوبات دولية وجاء الموقف الأوروبي الذي أيد اللجوء إلى استخدام القوة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد اجتماع وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي في بروكسل ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ مطابقاً للموقف الأمريكي حيث دعا إيران إلى ضرورة توقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ليعزز الهواجس الإيرانية بأنها من الدول المستهدفة الثانية بعد العراق، وأن صنفتها أمريكا في قائمة محور الإرهاب والشر، كما كانت قد صنفت العراق سابقاً في المحور ذاته. وبدأت البيئة الداخلية الإيرانية أكثر افتراقاً وأقل انسجاماً حول التعامل مع الملف النووي ففي الوقت الذي كان يدعو فيه الإصلاحيون إلى عدم استفزاز أوروبا وأمريكا والإسراع بالتوقيع على البروتوكول تصاعدت دعاوي تيار المحافظون بالتريث أو الامتناع عن التوقيع نهائياً، ورغم كل الضغوط الداخلية و الخارجية، إلا أن إيران نجحت بالتفاوض مع بريطانيا وألمانيا وفرنسا حيث تم عقد صفقة من خلال التوقيع على بروتوكول بروكسل الإضافي وحصلت بالمقابل على وعد أوروبي بالمساعدة في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية^(١).

إنّ الاحتلال الأمريكي للعراق وضع إيران أمام معضلة مزدوجة الإبعاد، أبرزها^(٢):

(١) راجع دراسة: حسين حافظ وهيب، السياسة الخارجية الإيرانية بين البراغماتية والمبدئية في الموقف من الحرب على العراق، في مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٣٤، سنة ٢٠٠٦، ص ١٥.

(٢) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دار الأوائل، عمان، ٢٠٠٨، ص ٦٠.

- ١- إما مواجهة الضغوط الأمريكية على دول الخليج دون إقامة أي تعاون فعلي معها بخصوص العراق وأمن الخليج، الأمر الذي يدفع إيران إلى الشعور بالعزلة، وإبعادها عن أي ترتيبات إقليمية، ولاسيما بعد تنامي المخاوف الإيرانية من التخطيط الإستراتيجي الأمريكي الرامي إلى إعادة رسم المنطقة عبر الإقليمية الجديدة لصالح إسرائيل.
- ٢- وإما استهداف إيران عسكرياً في ظل الموقف الأمريكي العدائي لبرنامجها النووية.

٤- تداعيات الاحتلال على تركيا:

كانت تركيا على امتداد عضويتها في حلف الناتو، منذ العام ١٩٥٢ وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق، حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، لكنّ الحرب الأمريكية على العراق وعدم مشاركة تركيا فيها، شكل محطة فاصلة بين مرحلتين بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن التركي وكان لها تأثيراتها وتداعياتها المهمة في مجمل الثوابت التركية تجاه العراق والعلاقة مع الولايات المتحدة، إذ أسهمت الأزمة العراقية إسهاماً فاعلاً في خلق وضعاً جديداً في العلاقات التركية-الأمريكية له تأثيراته المتعددة التي يمكن إجمالها بالآتي^(١):

١- إن قرار تركيا بعدم المشاركة في الحرب أرغم أمريكا على خوض اختبار عسكري صعب من دون تركيا. وشكّل نجاح أمريكا في هذا الاختبار (احتلال العراق) ضربةً قويةً لـ (القيمة العسكرية) لتركيا بالنسبة إلى السياسات الأمريكية، وأفقدتها أهميتها التي كانت جوهر العلاقات التركية - الأمريكية خلال الحرب الباردة. وتراجعت القيمة العسكرية لتركيا كثيراً بالنسبة إلى أمريكا التي تستطيع أن تقوم بالأمر هي بنفسها، من دون وكيلٍ.

٢- نظراً إلى الطبيعة العسكرية للعلاقات التركية - الأمريكية، فإن ابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة في مرحلة بالغة الأهمية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، قد ترك أثراً بالغاً في النظرة الأمريكية إليها وإلى المؤسسة العسكرية التركية. وقد حملت الإدارة الأمريكية المؤسسة العسكرية التركية مسؤولية عدم مشاركة تركيا الحرب لأنها لم تضطلع بـ (بدورها الريادي) في

(١) راجع دراسة: محمد نور الدين، بعنوان: النتائج والتداعيات تركيا، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مرجع سابق، ص ٤١٩ .

السياسة التركية، ولم توجه إشارات قوية إلى الحكومة والبرلمان للموافقة على المشاركة في الحرب.

إن رفض تركيا الشديد لغزو العراق، مرده الخشية التركية من هذا الغزو الذي عزز القومية الكردية التي تشكل خطراً على الأمن التركي، فقد أصبح العراق حاضناً للإرهاب، بالإضافة إلى تعاظم النفوذ الإيراني فيه، كما ساعد الأكراد في إقامة استقلال نهائي، وتالياً شجع أكراد تركيا على المطالبة بالانفصال، والسعي لتشكيل دولتهم، الأمر الذي يهدد أمن ووحدة الدولة التركية. وهذا ما أوضحتها الأكاديمية المتخصصة في العلاقات الدولية (بريل ده ده أوغلو) عندما أكدت "أن أنقرة تخشى، منذ أن اجتاحت ائتلاف دولي العراق بقيادة الولايات المتحدة، أن تستغل الأحزاب الكردية المسيطرة على شمال العراق فراغ السلطة لإعلان استقلالها، مما سيشكل سابقة يمكن أن تشجع النزعة الانفصالية لدى الأقلية الكردية في الأناضول"^(١).

والذي زاد من توتر العلاقات الأمريكية - التركية أكثر فأكثر هو استبعاد الشركات التركية من عقود أعمار العراق التي أبرمتها سلطة الاحتلال برئاسة الحاكم المدني السابق بول بريمر مع شركات أجنبية، وتوقف خط أنابيب نفط كركوك - يومورطاليق عن الضخ بعد التفجيرات المتتالية التي تعرض لها في مرحلة ما بعد الحرب، و تراجع العلاقات التجارية والاقتصادية العراقية التركية كثيراً عما كانت عليه قبيل الاحتلال^(٢).

تأسيساً لما تقدم يمكن القول، ستبقى دول الجوار نتيجة استمرار الاحتلال الأمريكي مرشحة للمعاناة وعدم الاستقرار، فاستقرار العراق وتعافيه وسيرة على درب الحرية والديمقراطية يعني الازدهار والنمو ونهاية لمعاناة دول الجوار.

ثانياً: تداعيات احتلال العراق دولياً

إن إقدام الدول العظمى، وبخاصة التحالف الثلاثي (أمريكا وبريطانيا إسبانيا) على غزو العراق واحتلاله من دون تفويض أممي، أحدث ضجة في العالم، وبخاصة في داخل أروقة المجتمع الدولي، الأمر الذي أفرز تداعيات دولية، كان أبرزها تجاوز الشرعية الدولية وتالياً

(١) نقلاً عن: سفیان محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٦٩ .

(٢) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص ٤١٨ .

وضع الأمم المتحدة في مأزق، لا بل في أزمة غير مسبوقة في تاريخها. وكان توجيه النداءات الأمامية إلى التحالف الثلاثي بوقف الحرب على العراق، يقابله تحدي أمريكي صارخ بتجاهل هذه النداءات. فقد أصرت أمريكا على شن حرب على العراق لبسط نفوذها، متحدياً بذلك الشرعية الدولية. وهذا التصرف أثار ضجة عالمية أفقدت أمريكا مصداقيتها العالمية، وأفرزت مشاعر من العدا لها في أنحاء العالم، ولاسيما في البلدان العربية والإسلامية، وحتى في البلدان التي أبدت حكوماتها الموافقة على الحرب، مثل المملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا. ولعل ما أوضحه بوش الابن وتوني بلير قبيل الحرب ينم عن احتقارهما الشديد للقانون الدولي والمؤسسات الدولية. فقد أصدرتا إنذاراً لا للعراق وحسب وإنما لمجلس الأمن أيضاً، قالاً فيه: "عليك أن تدعن وإلا فإننا سنقوم بعملية الغزو من دون أن تبصم موافقتك التافهة، وإنما سنفعل ذلك سواء غادر صدام حسين وعائلته البلاد أم لا"^(١).

وأحست الولايات المتحدة، بعد الاحتلال انها بحاجة ماسة إلى عملية دولية متعددة الأطراف للتملص من مسؤوليتها في إدارة شؤون العراق، فلجأت إلى مجلس الأمن لانتزاع القرار رقم ١٤٨٣ (٢٢/٥/٢٠٠٣) الذي اعتبرها دولة احتلال من جراء انفرادها بصنع القوانين في العراق. وهذا ما يفسر أن المنظومة الدولية تحولت إلى أداة أمريكية لممارسة نفوذها العالمي من أجل تحقيق إستراتيجيتها القائمة على الأطماع وبث التفرقة حفاظاً على موقعها العالمي الأول في شتى الميادين.

وامتدت أزمة الاحتلال أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي الذي واجه انقساماً خطيراً بين أعضائه حول الحرب، اتسعت هويته بين هؤلاء الأعضاء وواشنطن. ولعبت المملكة المتحدة الدور الرئيسي في دعم الحرب. بالإضافة إلى دول صغيرة أخرى، مثل أستراليا، وأسبانيا، ودول في "أوروبا الجديدة" على حدّ توصيف وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد في انتقاده لأوروبا القديمة، مثل فرنسا وروسيا وألمانيا، حيث تناقص عدد تلك الدول بسبب تنامي الشعور المعادي للحرب في بلادهم، وخسارة الحكومات التي اتخذت قرار المشاركة في الحرب، مثل أرنار في إسبانيا، وبرلسكوني في إيطاليا، وهاورد في أستراليا.

(١) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

ويبدو أن معادلة الموقف الأوربي المعارض للاحتلال انطلقت من حسابات مفادها أن ذلك الاحتلال من شأنه أن يؤثر في مستقبل العلاقات بين أغلب القوى الدولية بحكم أن العراق ليس الهدف النهائي للإستراتيجية الأمريكية، إنما هو، فقط البداية لإستراتيجية شاملة كامنة في مشروع القرن الأمريكي الجديد الرامي إلى الحؤول دون بروز أي قوة دولية منافسة للولايات المتحدة في هيمنتها العالمية. وهذا ما ولد توجساً أوروبياً من المرامي الأمريكية بعد احتلال العراق التي ستضر بالصالح الأوربي الذي لم يسمح له بممارسة، أي دور في العراق أو في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، على الرغم من عرض المشروع على الدول الأوروبية عام ٢٠٠٤^(١).

وأخيراً، وبعد شنّ حرب عدوانية على دولة مستقلة (العراق) امتدت أثارها محلياً وإقليمياً ودولياً، وتبيّن كذبها وبطلانها بلسان الذين شنّوا الحرب أنفسهم، وتسببوا بحدوث جرائم مروعة ضدّ الإنسانية، يجدر بنا أن نتساءل: **ألا يعدّ ذلك من جرائم الحرب؟** سؤال نتوجّه به إلى المؤسسات الحقوقية والإنسانية العربية والعالمية، لعلّها تُعيد إلى القانون الدولي الإنساني بعضاً من الهيبة والسلطة التي فقدها، بسبب أعمال دول عظمى، أحالت العالم إلى مكان لا تسود فيه إلا شريعة الغاب.

(١) مروان سالم علي، مرجع سابق، ص ١٩٣ .

الخاتمة

في نهاية دراستنا حول (إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، خلال الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٩) وجدنا من المناسب تسجيل بعض الملاحظات المستخلصة من هذه الدراسة. وهي استنتاجات وتوصيات نوردها على الشكل التالي:

الاستنتاجات:

١- تخلي الولايات المتحدة عن إستراتيجية الردع والاحتواء (التي صاغها جورج كينان عام ١٩٤٦) والتي حكمت السياسة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة، وتبني إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحرب الوقائية مباشرة بعد اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ويعد هذا تحولاً مهماً في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، لان المبدأ الاستراتيجي الجديد يبتعد كثيراً عن سياسة الحرب الباردة التي كانت تقوم على فكرة الردع و الاحتواء ليصبح جزءاً من أول إستراتيجية للأمن القومي تقوم على فكرة الهجوم الوقائي. فقد شكل هذا المبدأ الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية، في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، مظلة لسلسلة واسعة من الحروب الأمريكية فيما بعد، التي قد لا تكون الحرب على العراق فيها سوى تفصيل بسيط، أو على الأقل المحطة الأولى في مسيرة حروب طويلة.

٢- هناك خلط والتباس في استخدام المفاهيم التي تتعلق بمفهوم الحرب الوقائية. فكثيراً ما يتم استخدام مفهوم الوقائية ومفهوم الاستباقية بشكل مترادف. لكن الواقع يشير إلى اختلاف كبير بين المفهومين. فالأول يعتمد على فكرة مفادها أن حرباً، أو على الأقل تغييراً سلبياً ما، سيحدث في المستقبل ولن يكون لصالح أحد الأطراف، والثاني يحدث في حالة الحرب

الحقيقية، أي عندما يكون العدو واضحاً ومستعداً، ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى، أو يكون السباق إليها. ومهما تكن نتيجة الجدل القائم حول مفهومي الحرب الوقائية أو الاستباقية فالمهم أن الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر هي إستراتيجية استباق وقوع الحدث وتوجيه ضربتها، بشكل لا يتلاءم مع نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح باستعمال القوة للدفاع عن النفس بعد تعرض الدولة لهجوم مسلح وليس قبل. وفي استباق الهجوم المسلح يتحول الدفاع عن النفس إلى عدوان. وقد جرى تسييس نص المادة ٥١ من قبل الولايات المتحدة في الحرب الأخيرة ضد العراق. وقد يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى أن تواصل عملها بشن حروب مماثلة ضد أنظمة الحكم التي تعدها الإدارة الأمريكية معاديه لها، في إطار مبدأ الاستباق والحرب الوقائية.

٣- استناد الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بعد وصول الرئيس بوش الابن إلى سدة الحكم، إلى عقيدة صانع القرار الأمريكي، التي وظفت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في مقولة " من ليس معنا فهو ضدنا". وهذا الفكر لم يكن نابغاً من فراغ، بل على العكس كان نتاج عدد من العقائد والمصالح لبعض الأفراد والجماعات التي كونت إدارة الرئيس بوش الابن والتي كانت مكونة من خليط من أصحاب الفكر اليميني المتشدد (تيار المحافظين الجدد) فضلاً عن الشركات الكبرى ذات المصالح العالمية (المجمع الصناعي العسكري) والتي عبرت عن أهدافها وخططها عبر صناع القرار المنتشرين في المؤسسات الحكومية الرسمية في الولايات المتحدة من خلال التأثير المباشر في صياغة الإستراتيجية الجديدة (الوقائية) وبلورتها بما يحقق أهدافها ومشروعاتها الإستراتيجية (مشروع القرن الأمريكي والشرق الأوسط الجديد). والغاية منها هي سيطرة الولايات المتحدة على الموارد الطبيعية في العالم وعلى رأسها النفط المخزون في بطون أراضي الشرق الأوسط العربي وإبقاء الولايات المتحدة في مركز قيادة العالم طيلة القرن الحادي والعشرين.

٤- توظيف الولايات المتحدة الأمريكية مقومات ووسائل تنفيذ الإستراتيجية التي تمتلكها بشكل يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، فهي ليست، كما تدعي، صاحبة المبادرة في رسم ملامح الحماية الإنسانية في ظل الديمقراطية. ولعل الواقع على الساحة الدولية يعزز حقيقة ما نقول، فقد دخلت الولايات المتحدة الأفية الثالثة وهي مدججة بالسلاح ، فاحتلت دولتين آمنتين (أفغانستان، والعراق)، تحت ذريعة الحرب على الإرهاب وتحقيق الديمقراطية، عبر

انتهاج عقيدة عسكرية عمادها الأسلوب الوقائي في التعامل مع الدول المارقة (حسب وجهة النظر الأمريكية).

٥- استغلال الإدارة الأمريكية لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر واعتبارها فرصة لا تعوض لتصفية حساباتها مرة واحدة مع العراق، مستندة في ذلك إلى مجموعة مزاعم: كامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وتعاونه مع الإرهاب العالمي، وعدم انصياعه لقرارات الأمم المتحدة. فقد أصبح من الواضح تماماً أنّ الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن قد وضع شخصياً مسألة تغيير النظام العراقي على رأس أولوياته في الحرب الجديدة على الإرهاب.

٦- حصول غزو العراق ثم احتلاله انطلاقاً من مبررات كاذبة ابتدعها المخططون والساسة الأمريكيان خدمة لمصالحهم وتعزيزاً للهيمنة الأمريكية العالمية. والتفسير المنطقي الوحيد لذلك هو أن الولايات المتحدة كانت مدفوعة بأمرين هما: النفط وامن إسرائيل.

٧- بينت الحرب الأمريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣ أن المصالح الأمريكية تحرف مفهوم الدفاع المشروع عن النفس الذي تذرعت به الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير حربها ضد العراق، وتضعف قيمة القانون الدولي، وتسيء إلى الصلاحيات الحقيقية لمنظمة الأمم المتحدة. فليس هناك حجة واحدة قادرة على تبرير هذه الحرب أو توفير أساس قانوني لها، أياً تكن الأرضية التي يعتمد عليها. إن سندها الوحيد السياسي والعسكري هو بالأساس "مبدأ بوش" الجديد، أي تلك الإستراتيجية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، وقامت على مبدأ الاستباق والضربة الوقائية وهي حرب باطلّة تتناقض مع قواعد الشرعية الدولية ومع المصلحة الدولية العامة المشتركة المتمثلة أساساً في حفظ السلم والأمن لجميع الدول.

٨- إن الأميركيين عندما احتلوا العراق لم يقضوا على النظام السياسي فقط، بل قضوا كذلك على الدولة العراقية بأكملها، ففككوها وأنهوها، وسرحوا الجيش وقوى الأمن، وتغاضوا عن أعمال السلب والنهب والتدمير لمؤسسات الدولة المختلفة، وعملوا على خصخصة القطاع

العام. والأخطر من ذلك هو قيامهم بتطبيق نظرية (الفوضى الخلاقة) من خلال تقسيم البلاد على أساس المحاصصة القومية والإثنية والطائفية وتشكيل (مجلس الحكم)، وفي ظل تغييب مؤسسات الدولة وسلطاتها التنظيمية والرقابية. وكل ذلك حتى يتسنى للولايات المتحدة إعادة تشكيل الكيان العراقي وفق مقاسات تلائم الرغبة الأمريكية وتتسجم مع الأهداف الأمريكية في العراق والمنطقة. والغريب أن كل هذه الأمور تمت بحجة الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٩- إن أهم ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال احتلالها للعراق هو فرض الاتفاقية الأمنية التي لا تعد، بأي حال من الأحوال، شأنًا عراقيًا، وذلك لشمولها المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولتداعياتها الخطيرة على العراق والمنطقة. وفي الوقت الذي تحقق الاتفاقية أهدافاً مباشرة للإدارة الأمريكية، وتقدم نصراً مجانياً عجزت عن تحقيقه ميدانياً بالقتال على الأرض، فإنها تتسجم في النهاية، مع الأهداف الكامنة التي من أجلها شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق. وهذه الأهداف نراها واضحة ومنسجمة مع المبادئ العامة لاتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة. ومن أهم أهداف هذه الاتفاقية:

أ- السيطرة المباشرة على أكبر خزان للنفط في العالم، والتحكم بعصب الطاقة في القرن الحادي والعشرين، وقطع الطريق على بقية الأقطاب المنافسة.

ب- إزالة العراق كقوة مادية وبشرية كبيرة وفاعلة من معادلة الصراع العربي _ الإسرائيلي.

١٠- إنَّ الولايات المتحدة مع حلفائها (بريطانيا، واسبانيا، واستراليا، وإيطاليا، والكيان الصهيوني) تتحمل مسؤولية تامة ومباشرة عما حدث بالعراق من أضرار وعلى جميع المستويات (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية)، لعدم مشروعية حربها، في ضوء زيف المسوغات التي قدمتها لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

١١- إن إقدام الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله وبكيفية انفرادية، من دون تفويض أممي، أحدث ضجة في العالم، وبخاصة في داخل أروقة المجتمع الدولي، الأمر الذي أفرز تداعيات دولية، كان أبرزها تجاوز الشرعية الدولية، وتالياً وضع الأمم المتحدة في مأزق، لا

بل في أزمة غير مسبوقه في تاريخها. ولا يخفى على أحد أن المنظومة الدولية تحولت إلى أداة أمريكية لممارسة نفوذها العالمي من أجل تحقيق إستراتيجيتها القائمة على الأطماع وبث التفرقة حفاظاً على موقعها العالمي الأول في شتى الميادين. وامتدت أزمة الاحتلال أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي الذي واجه انقساماً خطيراً بين أعضائه حول الحرب، اتسعت هوّته بين هؤلاء الأعضاء وواشنطن. ولعبت المملكة المتحدة الدور الرئيسي في دعم الحرب، بالإضافة إلى دول صغيرة أخرى، مثل استراليا، واسبانيا، ودول في "أوروبا الجديدة" على حدّ توصيف وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد في انتقاده لأوروبا القديمة، مثل فرنسا وروسيا وألمانيا، حيث تناقص عدد تلك الدول بسبب تنامي الشعور المعادي للحرب في بلادهم، وخسارة الحكومات التي اتخذت قرار المشاركة في الحرب، مثل أرنار في إسبانيا، وبرلسكوني في إيطاليا، وهاورد في أستراليا.

هذا في الاستنتاجات أما من أجل تحسين أداء القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومن أجل خروج الولايات المتحدة من سياسة "أنا أو لا أحد" وإعادة الاعتبار إلى موقع العراق السابق نقترح، وبكل تواضع بعض التوصيات وهي:

١- ضرورة إضافة أحكام جديدة لقواعد القانون الدولي، يتم بموجبها تحريم الحرب الوقائية. إن وجه الخطورة في هذه الإستراتيجية (الحرب الوقائية) يكمن في أنها تمنح الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وليس منظمة الأمم المتحدة، سلطة تقدير ما هو مشروع أو غير مشروع لتحديد الاستجابة بعمل عسكري، ضارية بعرض الحائط مبدأ احترام سيادة الدولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية. بمعنى أن هذه الإستراتيجية انتزعت لنفسها مشروعية شن الحروب من مجلس الأمن الذي يحتكر لوحده مثل هذه المشروعية عندما يراها ضرورية لمواجهة حالات تهدد السلم والأمن الدوليين.

٢- ضرورة إيجاد السبل السياسية والقانونية الكافية للمطالبة بالتعويضات عن الخسائر البشرية والمادية كافة التي سببها الاحتلال. ورغم أن احتمال قبول الولايات المتحدة بالتقاضي تكاد تكون معدومة في ظل الهيمنة الأمريكية الحالية على المؤسسات الدولية، إلا أن هذا لا يمنع من إثارة موضوع التعويضات في جميع المحافل القانونية والسياسية باعتباره أحد الوسائل

ذات المصادقية و القبول لإعادة الاحترام للقانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة و ردع المعتدي، مثلما تمّ تحميل العراق المسؤولية القانونية لاحتلاله الكويت وإلزامه دفع تعويضات إلى الأطراف المتضررة لاحتلاله.

٣- ضرورة رفع دعوى قضائية ضد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وأعضاء إدارته، لارتكابهم جرائم حرب واحتلالهم دولة عضو في الأمم المتحدة دون أي تفويض دولي، خصوصاً بعد اعترافهم ان الحرب على العراق اعتمدت على معلومات استخباراتية خاطئة.

٤- ضرورة أن يكون الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية العام الحالي (وفقاً لاتفاقية الإطار الاستراتيجي المبرمة بين الدولتين)، تحت إشراف ورعاية منظمة الأمم المتحدة.

٥- في حال عدم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق، نهاية العام الحالي، تبقى المقاومة الخيار المطروح على الساحة العراقية، لان الحرية لاتدق إلا بأيدٍ مُضْرَجَة بالدماء .

٦- ضرورة الكشف عن الحملات الزائفة لربط الإسلام بالإرهاب، وضرورة إظهار الوجه الحقيقي للإسلام باعتباره دين المحبة والسلام والتعاون والعلم والمعرفة. وضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة التي هي حق كل الشعوب عندما تتعرض للقمع والعدوان.

٧- ضرورة التنبيد بازواجية المعايير ومقاومتها وحماية تيار حقوق الإنسان من الاستغلال، خصوصاً إذ ما عرفنا أن الولايات المتحدة وأعوانها توظف مبادئ حقوق الإنسان لأغراض مُريبة وبعيدة عن مصالح الإنسان والمجتمع.

٨- من الضروري أن تضع الحكومة العراقية إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية الهادفة لنهب خيراتنا وتغيير نمط حياتنا وقيمنا. ونرى أن من ابرز سمات هذه الإستراتيجية:

أ- العمل على تعزيز وحدتنا الوطنية والتمسك بمبدأ التعايش السلمي.

ب- اعتماد النظرة الشمولية بحيث يشعر الشخص بأنه جزء من الكل الوطني يستقوي بالآخرين لا أن يكون نداً لهم.

ج- إبراز سمات الإستراتيجية الناجحة عن طريق بث روح الحماسة والأمل والثقة بالمستقبل بين المواطنين، وتحويل الضعف إلى قوة، وبناء المؤسسات التي توظف الممارسات لخلق ركائز صناعية وبنى تحتية تعين على النهوض والإصلاح والمواجهة بعيداً عن الأمانى المجردة.

ختاماً نرجو أن نكون قد وفقنا بتقديم إسهام متواضع من خلال تسليط الضوء على موضوع يكاد يكون الأهم في حياة الشعب والدولة العراقيين في المرحلة الراهنة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية والترجمة

- ١- أحمد طحان، عولمة الإرهاب، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٢- اندريه بوفر، المدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.
- ٣- إيلين لبيسون، الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥.
- ٤- باسم كريم سويدان، مجلس الأمن والحرب على العراق ٢٠٠٣، دراسة وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٦.
- ٥- باسيل يوسف بكج، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٦- برتران بادي ودومينيك فيدال، أوضاع العالم ٢٠١١، ترجمة: جورجيت فرسخ فرنجية وماري يزيك، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١١.
- ٧- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٨- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
- ٩- جريجوري جوز الثالث، السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣.
- ١٠- جمال مصطفى، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (١٩٧٩-٢٠٠٠)، دار الصنوبر، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٠٥.

- ١١- جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق الجبرمي، مكتبة العبيكان ، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٢- جون ميرشايمر وستيفن وولت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- ١٣- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠.
- ١٤- حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الممانعة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، بلا تاريخ.
- ١٥- حسن خليل غريب، تدمير تراث العراق وتصفية علمائه، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٨.
- ١٦- حمدان حمدان، العراق وثمان الخروج من النفق من محمد علي باشا إلى عبد الناصر فصدام حسين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٧- خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع _الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.
- ١٨- خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.
- ١٩- خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٢٠- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٢١- خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان الخلفيات والأبعاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٢٢- دانا علي صالح، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١/ أيلول ٢٠٠١، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية الأمريكية، أربيل /العراق، ٢٠٠٩.
- ٢٣- دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسن عمر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

- ٢٤- دوغلاس فايت، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، ترجمة: سامي بعقلين، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠.
- ٢٥- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دار الأوائل، عمان، ٢٠٠٨.
- ٢٦- سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، دار الأوائل للنشر، بغداد، ٢٠٠٩.
- ٢٧- سلام عودة المالكي، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ (الدوافع ... الإبعاد)، شركة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٢٨- سلام خطاب، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، جروس برس، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٢٩- سمير التتير، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠.
- ٣٠- سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٣.
- ٣١- سمير صارم، إنه النفط يا (...)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.
- ٣٢- سهيل حسين الفتلاوي، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٣٣- سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٣٤- شيلرون راميتون وجون ستوير، أسلحة الخداع الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٣٥- صالح زهر الدين، خلفيات الحصار الأمريكي - البريطاني للعراق، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٩.
- ٣٦- صلاح نصر، حرب العقل والمعرفة، الوطن العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥.
- ٣٧- طه نوري ياسين، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٣٨- عادل الجوجري، نهب العراق، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٨.

- ٣٩- عادل حمزة، وآخرون، الاتفاقية العراقية - الأمريكية (تحليل ونقد)، مطبعة البيئة، بغداد، ٢٠٠٩.
- ٤٠- عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
- ٤١- عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مازق، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- ٤٢- عبد القادر رزيق، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.
- ٤٣- عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- ٤٤- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٤.
- ٤٥- عبد الكريم العلوجي، العراق أذكوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٩.
- ٤٦- عبد الكريم العلوجي، خمس سنوات احتلال، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٨.
- ٤٧- علي ديب حسن، الولايات المتحدة من الخيمة إلى الإمبراطورية، دار الأوتل، دمشق، ٢٠٠٤.
- ٤٨- غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥.
- ٤٩- غراهام يوست، تقنية التجسس، ترجمة: الياس فرحات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٩٣.
- ٥٠- فريد زكريا، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩.
- ٥١- فواز جرجس، السياسة الأمريكية كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

- ٥٢- فياتشلاف كوروليوف، بوش إمبراطور كوكب الأرض، ترجمة: حسن نجمي، دار الجليس، بيروت، ٢٠٠٥.
- ٥٣- قاسم البغدادي، اللعبة الأمريكية (قناع، ضياع، جياح) دار البغدادي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٠.
- ٥٤- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس / ليبيا، ٢٠٠٠.
- ٥٥- لمى مضر الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٥٦- ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: هيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.
- ٥٧- مارتن وتيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث المعرفية، دبي، ٢٠٠٨.
- ٥٨- مازن شندب، الأعاصير، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٥٩- مجدي كامل، بلاك ووتر جيوش الظلام: المرتزقة الجدد وفن خصصة الحرب بزنس الموت على الطريقة الأمريكية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٦٠- مجموعة باحثين، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، دار السنوبر، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٦١- مجموعة باحثين، إستراتيجية التدمير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦.
- ٦٢- مجموعة باحثين احتلال العراق (الأهداف - النتائج - المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٦٣- مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً إقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٦٤- مجموعة باحثين، العراق (الغزو - الاحتلال - المقاومة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٦٥- محمد البلوط، التخطيط الاستراتيجي في عصر العولمة، دار العلوم العربية، بيروت، ٢٠١١.

- ٦٦- محمد المجذوب وطارق المجذوب، القانون الدولي الإنساني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٦٧- محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٧.
- ٦٨- محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٦٩- محمد خليل الحكايم، أسطورة الوهم: كشف القناع عن الاستخبارات الأمريكية، بدون دار نشر، ٢٠٠٦.
- ٧٠- محمد مراد، السياسة الأمريكية بين الثابت والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٧١- مدين عبدو حمية، خصائص الإستخبارات والأمن القومي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٧٢- مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق، الدار العربية ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٧٣- معتز فيصل العباس، التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٩.
- ٧٤- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٧٥- منير العكش، أمريكا والإبادات الجماعية، منشورات رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٧٦- منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك فن علم الحرب من السيف والدرع... إلى الصاروخ والأنفاق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٧٧- موسى الزغبى، المشهد الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٦.
- ٧٨- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٧٩- هنري كيسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية و دبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة: حازم طالب مشتاق، دار الصنوبر، بغداد، ١٩٨٧.

ثانياً: المجلات والدوريات

- ١- أحمد جلال، العولمة والنظام الدولي... جدية اللحظة الراهنة، مجلة الدراسات الدولية، القاهرة، العدد ١٧٥، ٢٠٠٩.
- ٢- أحمد فاروق عبد العظيم، النموذج الأمريكي للديمقراطية، قراءة في فلسفة الخطاب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٣، ٢٠٠٣.
- ٣- أزهار محمد عيلان، قرارات مجلس الأمن في ظل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.
- ٤- تميم حسين الحاج محمد، تحديات الإستراتيجية العسكرية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، مجلة الدراسات العراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات، بغداد، العدد ٤، ٢٠٠٦.
- ٥- جمال سلامة، أسباب وسيطرة المحافظين على الساحة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٦، ٢٠٠٦.
- ٦- حامد عبيد، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق (قراءة في المشهدين الاقتصادي والعسكري)، مجلة الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٢٧، ٢٠٠٧.
- ٧- حامد عبيد، الأهداف الاقتصادية الأمريكية من مشروع النظام الشرق أوسطي، في مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٥٤، ٢٠٠٦.
- ٨- حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٠، ٢٠٠٢.
- ٩- حسين حافظ وهيب، مستقبل العلاقات العراقية - الأمريكية في ظل الإستراتيجية الأمريكية الراهنة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.
- ١٠- حسين حافظ وهيب، السياسة الخارجية الإيرانية بين البراغماتية والمبدئية في الموقف من الحرب على العراق، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٣٤، ٢٠٠٦.

- ١١- حسين معلوم، المعونة الأمريكية لمصر: الوقائع والإنفاق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠، ١٩٩٧.
- ١٢- حنان دويدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٧، ١٩٩٧.
- ١٣- روبرت بيرد، الطريق إلى التستر هو الطريق إلى الخراب، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، العدد ٢٩٤، ٢٠٠٣.
- ١٤- سرمد أمين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الأمريكي في العراق على المستوى الأمني، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.
- ١٥- سرمد أمين عبد الستار، رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٢٣، ٢٠٠٥.
- ١٦- سلمان الجميلي، تحديات المشروع السني في العراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٢، ٢٠٠٥.
- ١٧- سليم علي كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٤٢، ٢٠٠٩.
- ١٨- سيرجي مارتينوف، الطاقة هل هناك سقف للنمو؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٧، ٢٠٠٩.
- ١٩- صفوت الزيات، تقييم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في العراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٨، ٢٠٠٧.
- ٢٠- ضياء السعدي، مشروع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة وحكومة العراق في ضوء القانون الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١، ٢٠٠٩.
- ٢١- طالب حسين حافظ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.
- ٢٢- عامر هاشم عواد، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.

- ٢٣- عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد... الحقائق والأوهام مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٤، ١٩٩٦.
- ٢٤- عبد القادر محمد عزوز، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، مجلة الجماهير، حلب / سوريا، بلا عدد، ٢٠٠٦.
- ٢٥- عبد الله خليفة الشايجي، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل - التدايعات - المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٩، ٢٠٠٨.
- ٢٦- علي الجابري، أيادي خفية تغتال الكفاءات، صحيفة الزمان، بغداد، العدد ٢٣٣٥، ٢٠٠٦.
- ٢٧- فاديه عباس، السياسة المعلوماتية واختراق الأمن القومي للدول، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٠٠، ٢٠٠٩.
- ٢٨- علي محمد حسين، القدرة النووية والصاروخية (لكوريا الشمالية)، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٧٦، ٢٠٠٩.
- ٢٩- لمى مضر الأمانة، تداعيات الوجود العسكري الأمريكي على دول الجوار العراقي، مجلة قضايا دولية، بغداد، العدد ١٣، ٢٠٠٨.
- ٣٠- مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨، ١٩٩٩.
- ٣١- مثنى مشعان المزروعى، الأهمية الإستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٧٦، ٢٠١٠.
- ٣٢- منعم العمار، هل بمقدور الديمقراطية أن تكون بوابة لفهم العراق؟، مجلة قضايا سياسية، بغداد، العدد ١٨، ٢٠٠٩.
- ٣٣- نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٧، سنة ١٩٩٧.
- ٣٤- نوار جليل هاشم، مقياس قوة الدولة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥، ٢٠١٠.

٣٥- وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٦، ١٩٩٦.

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح

- ١- إحسان عدنان عبد الله، توظيف فكرة الديمقراطية في الإستراتيجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠.
- ٢- إزهار عبد الله حسن، السياسة الأمريكية حيال العراق منذ التسعينات، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية/جامعة النهريين، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٣- انس حسن حميد، المتغير العقدي في الإستراتيجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
- ٤- سفيان محمد إبراهيم، احتلال العراق وتداعياته عربياً إقليمياً دولياً، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة بيروت العربية، بيروت، ٢٠١٠.
- ٥- سيف نصرت توفيق، الحرب الأمريكية على العراق الدوافع الإستراتيجية والأبعاد الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين، بغداد، ٢٠٠٩.
- ٦- فلاح مبارك، مكانة الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠.
- ٧- محمد وائل عبد الرحمن القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية / جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠.
- ٨- مروان سالم علي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة (العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠.
- ٩- مصطفى جاسم، السياسة الخارجية الأمريكية والمشرق العربي فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٨.

رابعاً: التقارير

١- تقرير بيكر - هاملتون حول العراق، ترجمة: صبحي الحلبي، مكتبة طلاس، دمشق، ٢٠٠٧.

٢- التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣٦.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- 1- <http://Ejabat.google.com/Ejabat/Thread?tid=7bf47d87894297>.
- 2- www.univ-batna.d
- 3- www.world-acc.net/rb/showthreadphp2t=256
- 4- <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/>
- 5- <http://www.jahe-wqs.net/articelphp3id=7287>
- 6- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84>
- 7- <http://www.nabrian.com1d/an.htm>
- 8- <http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=66694.0;wap2>
- 9- <http://www.annaba.org/nbanews/67/167/htm>
- 10- <http://www.alnoor.se/article.asp?id=29646>.
- 11- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34226>.
- 12- http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/05/blog-post_29.html.
- 13- <http://www.almurakeb-aliraqi.com/archive/342.htm>.

سادساً: الكتب الأجنبية

- 1- Adeed Dawisha, Iraq A Political History From Independence To Occupation, Published By -^Princeton University press ,New Jersey, 2009.
- 2- Dominic Mc Goldrick, From "9-11" To The "Iraq War 2003", Hart Publishing Company, North America (US and Canada), 2004.
- 3- Henry Kissinger, Does America Need a Foreign Policy?, Toward a Diplomacy for the 21 St Century, Rockefeller Center, New York, 2001.
- 4- Joseph Nye, The Paradox of American Power, OXFORD University Press, 2002.
- 5- Stephen M. Walt, the Israel Lobby And U.S. Foreign Policy, Harvard University, 2007.
- 6- Thomas, Cushman, Humanitarian ,Arguments For War in Iraq, University Of California Press,London,2005.
- 7- Zbigniew Brzezinski, the Choice: Global Domination or Global Leadership, Basic Books, USA, 2004.
- 8- Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard, American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, New York, 1997.

الفهرست

١المقدمة
٧الفصل التمهيدي
٧أولاً: مفهوم الإستراتيجية الأمريكية
١٣ثانياً: مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية
٢١الفصل الأول: الإستراتيجية الأمريكية (المقومات والأهداف والوسائل)
٢١المبحث الأول: مقومات الإستراتيجية الأمريكية
٢٢المطلب الأول: المقومات العسكرية والاقتصادية
٢٢أولاً: المقومات العسكرية
٢٧ثانياً: المقومات الاقتصادية
٣٣المطلب الثاني: المقومات الثقافية والتكنولوجية
٣٣أولاً: المقومات الثقافية
٣٦ثانياً: المقومات التكنولوجية
٤٠المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الأمريكية
٤٠المطلب الأول: الأهداف الحيوية
٤١أولاً: تأمين مصادر الطاقة الدائمة للولايات المتحدة
٤٤ثانياً: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل
٤٨ثالثاً: فرض القيم الثقافية والاجتماعية الأمريكية
٤٩المطلب الثاني: الأهداف الهامة
٤٩أولاً: مشروع الشرق الأوسط الجديد
٥٢ثانياً: مشروع القرن الأمريكي
٥٧المبحث الثالث: وسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية
٥٧المطلب الأول: الوسائل السياسية والعسكرية
٥٧أولاً: الوسائل السياسية
٦١ثانياً: الوسائل العسكرية
٦٤المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية والاستخباراتية
٦٤أولاً: الوسائل الاقتصادية
٦٨ثانياً: الوسائل الاستخباراتية

٧٢	الفصل الثاني: مراحل تطور وتداعيات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق (٢٠٠١-٢٠٠٩) ..
٧٣	<u>المبحث الأول</u> : تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق قبل الاحتلال.....
٧٤	<u>المطلب الأول</u> : التمهيد لغزو العراق واحتلاله.....
٧٤	أولاً: قانون تحرير العراق وأحداث الحادي عشر من أيلول وتسريع الحرب على العراق
٧٨	ثانياً: القرار رقم ٤٤١ وعودة المفتشين الدوليين.....
٨١	<u>المطلب الثاني</u> : الدوافع الإستراتيجية للاحتلال الأمريكي للعراق.....
٨١	أولاً: الدوافع المعلنة للاحتلال.....
٨٧	ثانياً: الدوافع الكامنة للاحتلال.....
٩٤	<u>المبحث الثاني</u> : تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد الاحتلال.....
٩٤	<u>المطلب الأول</u> : تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥).....
٩٥	أولاً: مرحلة الحكم العسكري الأمريكي.....
٩٦	ثانياً: مرحلة تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة.....
١٠١	ثالثاً: مرحلة تشكيل الحكومة الانتقالية.....
١٠٤	<u>المطلب الثاني</u> : تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٩).....
	أولاً: الإستراتيجية القومية للنصر في العراق ٢٠٠٦ (من الانسحاب إلى البقاء حتى
١٠٥	استكمال المهمة).....
١٠٨	ثانياً: إستراتيجية زيادة القوات في العام ٢٠٠٧ وتقرير كروكر - باتريوس.....
١١٠	ثالثاً: الاتفاقية الأمنية وترتيبات الانسحاب المحتمل من العراق.....
١١٧	<u>المبحث الثالث</u> : تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق محلياً وإقليمياً ودولياً.....
١١٨	<u>المطلب الأول</u> : تداعيات احتلال العراق محلياً.....
١١٨	أولاً: التداعيات على المستوى السياسي والأمني.....
١٢٢	ثانياً: التداعيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.....
١٢٥	<u>المطلب الثاني</u> : تداعيات احتلال العراق إقليمياً ودولياً.....
١٢٥	أولاً: تداعيات احتلال العراق إقليمياً.....
١٣٢	ثانياً: تداعيات احتلال العراق دولياً.....
١٣٥	الخاتمة.....
١٤١	المراجع.....
١٥٣	الفهرست.....

الفهرست

١ المقدمة
٧ الفصل التمهيدي
٧ أولاً: مفهوم الإستراتيجية الأمريكية
١٣ ثانياً: مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية
٢١ الفصل الأول: الإستراتيجية الأمريكية (المقومات والأهداف والوسائل)
٢١ <u>المبحث الأول</u> : مقومات الإستراتيجية الأمريكية
٢٢ <u>المطلب الأول</u> : المقومات العسكرية والاقتصادية
٢٢ أولاً: المقومات العسكرية
٢٧ ثانياً: المقومات الاقتصادية
٣٣ <u>المطلب الثاني</u> : المقومات الثقافية والتكنولوجية
٣٣ أولاً: المقومات الثقافية
٣٦ ثانياً: المقومات التكنولوجية
٤٠ <u>المبحث الثاني</u> : أهداف الإستراتيجية الأمريكية
٤٠ <u>المطلب الأول</u> : الأهداف الحيوية
٤١ أولاً: تأمين مصادر الطاقة الدائمة للولايات المتحدة
٤٤ ثانياً: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل
٤٨ ثالثاً: فرض القيم الثقافية والاجتماعية الأمريكية
٤٩ <u>المطلب الثاني</u> : الأهداف الهامة
٤٩ أولاً: مشروع الشرق الأوسط الجديد
٥٢ ثانياً: مشروع القرن الأمريكي
٥٧ <u>المبحث الثالث</u> : وسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية
٥٧ <u>المطلب الأول</u> : الوسائل السياسية والعسكرية
٥٧ أولاً: الوسائل السياسية
٦١ ثانياً: الوسائل العسكرية
٦٤ <u>المطلب الثاني</u> : الوسائل الاقتصادية والاستخباراتية
٦٤ أولاً: الوسائل الاقتصادية
٦٨ ثانياً: الوسائل الاستخباراتية

٧٢	الفصل الثاني: مراحل تطور وتداعيات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق (٢٠٠١-٢٠٠٩) ..
٧٣	<u>المبحث الأول</u> : تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق قبل الاحتلال
٧٤	<u>المطلب الأول</u> : التمهيد لغزو العراق واحتلاله
٧٤	أولاً: قانون تحرير العراق وأحداث الحادي عشر من أيلول وتسريع الحرب على العراق
٧٨	ثانياً: القرار رقم ٤٤١ وعودة المفتشين الدوليين
٨١	<u>المطلب الثاني</u> : الدوافع الإستراتيجية للاحتلال الأمريكي للعراق
٨١	أولاً: الدوافع المعلنة للاحتلال
٨٧	ثانياً: الدوافع الكامنة للاحتلال
٩٤	<u>المبحث الثاني</u> : تطورات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد الاحتلال
٩٤	<u>المطلب الأول</u> : تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥)
٩٥	أولاً: مرحلة الحكم العسكري الأمريكي
٩٦	ثانياً: مرحلة تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة
١٠١	ثالثاً: مرحلة تشكيل الحكومة الانتقالية
١٠٤	<u>المطلب الثاني</u> : تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٩)
	أولاً: الإستراتيجية القومية للنصر في العراق ٢٠٠٦ (من الانسحاب إلى البقاء حتى
١٠٥	استكمال المهمة)
١٠٨	ثانياً: إستراتيجية زيادة القوات في العام ٢٠٠٧ وتقرير كروكر - باتريوس
١١٠	ثالثاً: الاتفاقية الأمنية وترتيبات الانسحاب المحتمل من العراق
١١٧	<u>المبحث الثالث</u> : تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق محلياً وإقليمياً ودولياً
١١٨	<u>المطلب الأول</u> : تداعيات احتلال العراق محلياً
١١٨	أولاً: التداعيات على المستوى السياسي والأمني
١٢٢	ثانياً: التداعيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي
١٢٥	<u>المطلب الثاني</u> : تداعيات احتلال العراق إقليمياً ودولياً
١٢٥	أولاً: تداعيات احتلال العراق إقليمياً
١٣٢	ثانياً: تداعيات احتلال العراق دولياً
١٣٥	الخاتمة
١٤١	المراجع
١٥٣	الفهرست